مسعى الترتيب المؤسساتي

لحوكمة الطاقة ببحر قزوين

مسعى الترتيب المؤسساتي
لحوكمة الطاقة ببحر قزوين

د. وليد شملال

جامعة الجزائر 3

سلسلة دراسات أكاديمية (15)

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

مسعى الترتيب المؤسساتي لحوكمة الطاقة ببحر قزوين

المؤلف: وليد شملال

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2019

ISBN 978-9931-740-148- ك .م .د .ر

Copyright© LSH-AEP 2019

إهـــــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي العملي

إلى أمي أجازها الله وأطال في عمرها

إلى أبي جزاه الله وأطال في عمره

إلى زوجتي الحبيبة تقديرا واحتراما

إلى قرتي عيني إبنتّي

آلاء ميسون وماريا

حفظهما الله ورعاهما

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	10
الـفـصـل الأول: نحو تصميم مقاربة معرفية ونظرية للحوكمة الطاقوية	12
الـمبـحث الاول: الحوكمة نحو ضبط فينولوجي	12
المطلب الأول: الضبط الدلالي والسيمانطيقي للحوكمة الطاقوية.....	12
المطلب الثاني: التحول الأنطولوجي للحوكمة من التدويل إلى العالمية.....	18
المطلب الثالث : مرتكزات قياس الحوكمة ونماذج تفسيرها.....	18
المطلب الرابع: آليات عمل الحوكمة العالمية حسب د ـ فيدلر وفليب باديرغ.....	21
المبحث الثاني : مأسسة العمل المتعدد الأطراف وأمننة قضايا الطاقة	25
المطلب الأول: التأريخ الابستمولوجي لكرونولوجية أزمات الطاقة العالمية.....	25
المطلب الثاني : أمننة الطاقة من منظور المركب الأمني الطاقوي.	28
المطلب الثالث: حوكمة الطاقة في إطار العمل المؤسسي.....	32
الفصل الثاني : الحوكمة الطاقوية تحليل ايتمومعرفي	38
المبحث الأول : المساعي البحثية لمسار التقدم المعرفي في مجال الطاقة.....	38
المطلب الأول :ميتودولوجيا برنامج البحث التقدمي للطاقة وفق تبولوجيا لكاتوس...	38
المطلب الثاني : فيزياء الكوانتوم وما بعدها	41
المطلب الثالث: نمذجة الطاقات المتجددة المركبة كبديل للطاقات الأحفورية.....	44
المبحث الثاني: الحوكمة الطاقوية فحص مقارباتي.....	48
المطلب الأول: حوكمة الطاقة وبراديغم الترابط المركب.....	48
المطلب الثاني : مدخل الشبكية كنمط تحليلي للحوكمة الطاقوية.....	50
المطلب الثالث: براديغم التعقيد كمدخل لامقايسي للأطر التقليدية المفسرة للطاقة	52
المطلب الرابع: مساعي النظرية الخضراء/ في مقابل الاتجاه العقلاني.....	55
الفصل الثالث : مسعى الترتيب المؤسسي لحوكمة مجال الطاقة بمنطقة بحر قزوين	58
المبحث الأول: القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي.....	58
المطلب الأول: القوة المعيارية كمفسر لسياسة الجوار الأوروبية.....	58
المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي بين نقل المعايير والتغلغل لمصادر الطاقة ببحر قزوين	59
المبحث الثاني: منظمة شنغهاي للتعاون وفرض نظام حوكمة أمنية	64
المطلب الأول: منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في التأسيس والبناء الهيكلي.....	64
المطلب الثاني : نمذجة نادي الطاقة الإقليمي.....	66
المطلب الثالث: منظمة شنغهاي للتعاون مضادة أم موازية لحلف الناتو التهديد....	68

المطلب الرابع : منظمة شنغهاي للتعاون كآلية لتفعيل التعاون الاقتصادي الإقليمي.	73
المبحث الثالث: الإتحاد الاوراسي ومسعى فرض توازن اقتصادي جديد	77
المطلب الأول: مأسسة الإتحاد الأوراسي الجديد.....	77
المطلب الثاني: تكامل حلقة المثلث بين الإتحاد الأوراسي.....	79
المطلب الثالث: مسعى الإتحاد الأوراسي لاقتصاديات دول بحر قزوين.....	80
المطلب الرابع: النقاش النظري لدور روسيا في الإتحاد.....	83
المطلب الخامس: مبادارة الطاقة المشتركة بين دول الإتحاد الأوراسي.....	85
المبحث الرابع : الخصخصة وتجزؤ السلطة.....	90
المطلب الأول: الخصخصة مقاربة معرفية.....	90
المطلب الثاني: أثر التقدم المعرفي للتكنولوجيات المُعقّدة.....	94
المطلب الثالث: تحدي خصخصة قطاع الطاقة بمنطقة بحر قزوين.....	98
المبحث الخامس: مقاربة الكونسوسياسيونااليزم كمدخل توليفي.....	102
المطلب الأول: المنظورات التفسيرية للإقليمية نحو مسعى توافق.....	102
المطلب الثاني: مأسسة نواة التكامل الإقليمي في آسيا الوسطى.....	104
المطلب الثالث: برنامج العمل الاقتصادي للتعاون الإقليمي بين دول آسيا الوسطى	112
الخاتمة.....	116
قائمة المصادر والمراجع.....	118

01/ فهرس الخرائط :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الطرق البديلة لنقل الطاقة لأوروبا عبر آسيا الوسطى والقوقاز.....	62
02	الممرات الست وفق البرنامج الاقتصادي للتعاون الاقليمي بين جمهوريات آسيا الوسطى.....	114

02/ فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنماذج الحوكمة عبر دراسة القواعد والمصادر و الفواعل المتداخلة في ادارتها.....	22
02	آليات عمل الحوكمة العالمية ودرجة الفعالية.....	24

03	صادرات ايران ما بعد العقوبات نحو دول الإتحاد الأوروبي.....	61
04	مهام العضوية بمنظمة شنغهاي للتعاون.....	65
05	مناورات مهمة السلام لمنظمة شنغهاي للتعاون 2001-2013	72
06	مراحل أمننة الأجَندات المهددة لشؤون الطاقة العالمية.....	95

03- فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل أمننة الأجَندات المهددة لشؤون الطاقة العالمية.....	31
02	التصنيف الوظيفي لمؤسسات الطاقة.....	35
03	مستويات الحوكمة وموقع المنظمات الدولية منها بالاعتماد على الهرمية	36
04	الافتراض اللاكاتوشي لبرنامج البحث التقدمي للطاقة حسب تصور الباحث.....	40
05	غرابة وازدواجية الموجه حسب طرح شرودينغ.....	42
06	مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي في 2012.....	46
07	نسبة صادرات الروسية من 2008 إلى 2012 نحو الهند.....	71
08	الإطار المتعدد الجهات والأبعاد الثلاثة للتعاون المحلي الإقليمي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون	75
09	منحنى بياني للمشاريع قيد الإنجاز وارتباطها بالتكلفة.....	97
10	حجم التجارة العالمية بين أورسيا والقوى الاقتصادية الفاعلة.....	104
11	انضواء جمهوريات آسيا الوسطى في مظلة المنظمات الاقليمية الآسيوية....	106
12	منحنى بياني لحجم التعاملات التجارية بين آسيا الوسطى والمناطق الاقتصادية الآسيوية	107
13	يوضح منحنى بياني رقم يوضح حجم المبادلات التجارية البينية لجمهوريات آسيا الوسطى بين 2000-2008.....	108
14	مجموع القضايا المعرقلة للتعاون الإقليمي والتنمية بين جمهوريات آسيا الوسطى.....	109

مقدمة

مقدمة:

إن التحول الانطولوجي في بنية وتراتبية السياسة الدولية إلى العالمية عبر الترابط المركب بين الدولة وقوى العولمة، أدى الى تجريد الحدود بين ما هو داخلي وخارجي، وتزامن موجة فتح نقاش حول دور الدولة كفاعل وكسلطة ضابطة أمام دعاة ما بعد الدولة وطرح الحوكمة العالمية كمأسسة جديدة للضبط العالمي للأجندات المتخطية الحدود، والتحول في مستوى التحليل ما بين دولاتي إلى العبر قومي كل هذا النقاشات كانت مرحلة فاصلة مدعاة دخول مرحة ما بعد نظام واستفليا، المتسم بخاصية التعقيد وتفاعل شبكات الحوكمة والعمل على إدارة وتذليل العقبات التي تعرقل العمل المتعدد المستويات في وضع أنساق متكاملة للقضايا العالمية المعقدة كظاهرة الاحتباس الحراري والتغيير المناخي وقضايا الطاقة العالمية، هذه الأخيرة عرفت نقاشات جدية حول إعادة مراجعة أنطولوجية ـ ابستمولوجية، قصد التملص من مصيدة أزمات الطاقة وشبكات المافيوزية المهددة لمصادر تواجد الطاقة العالمية، والطرح الأكثر إثارة للانتباه هو مدعاة الطاقات المتجددة لهدم الأنساق المعرفية والنظرية لمدعاة الطاقات الأحفورية التقليدية ،مما أدى بنا البحث عن مسعى وجدية هذه الافتراضات الجديدة قصد تقويم وضبط مقارباتي متكامل لأجندات الطاقة.

يُمكن إدراك أهمية الموضوع من خلال قيمته النظرية العلمية ومكاسبه التطبيقية العملية.

أما **العلمية:** تتضح في عدد من المُتغيرات التي يتضمنها الموضوع والتي طالتها الدراسات المتقدمة والمتأخرة في حقل العلاقات الدولية عبر طرح التصورات الإمبريقية من الطاقات الأحفورية إلى الطاقات المتجددة، انتقالا إلى المساعي البحثية في إطار الضبط العالمي لشؤون الطاقة، لمأسسة حوكمة الطاقة كمنظار جديد يتشكل من عدسات تحليل متعدد المستويات في التفسير والتحليل، وبذلك تزداد قيمة هذا المُتغير بتوليد نقاش نظري واسهام في التحولات المعرفية للأجنّدات البحثية في حقل العلاقات الدولية، إضافة إلى مكاسب علمية أخرى يُمكن ضبطها فيما يلي:

- المساهمة في البحث ضمن الأدبيات التي اعتمدت عليها الدراسة ،قصد فحص عدد الطروحات والمقاربات التي ترى بإمكانية تذليل العقبات التي تُعرقل العمل المتعدد الأطراف في إدارة شؤون الطاقة العالمية.

- الاستفادة من الفُهوم التي تمنحها لنا المُسوح النظرية لتفسير ظاهرة الحوكمة المتعددة المستويات كإطار معرفي مُعقّد.
- وضع خارطة طريق قابلة للتنقيح تُساعد باحثي العلاقات الدولية والمهتمين بشؤون الطاقة العالمية، على فهم الأبعاد والأسباب والتفاعلات المختلفة في مسار دراسة هذا التخصص.

أما **القيمة العملية** للموضوع من خلال ابانة بعض الحدود المستبطئة لفعّلية وفاعليّة الحوكمة الطاقوية كإطار جديد في ضبط وإدارة شؤون الطاقة، والمُشكلات المُعقّدة في المنطقة التي تُعنى بها الدراسة، وكذا محاولة تقديم تفسير للمساعي البحثية في فهم التفاعلات الشبكية المُعقّدة من فواعل رسمية وغير رسمية في إدارة وتأسيس نسق ترابطي في إطار عالم ما بعد الدولة.

بذلك فالمسعى البحثي من طرح هذا الكتاب في محاولة بحثية تأصيلية مُتعددة المُستويات، نُعالج تقويميا ونفحص تجريّديا مدى فعّلية وفاعليّة الحوكمة الطاقوية كإطار جديد لضبط شؤون الطاقة العالمية بالاستناد إلى مصفوفتها القيمية المعيارية وتطابق بصمتها الإجرائية في مسعى طرح عدسات تحليلية متكاملة، لمأسسة نهج عملياتي متعدد المستويات لضبط شؤون الطاقة المتسمة بالتعقّيد والتفاعل الشبكي مع أنماط عنقودية مترابطة ذا المِيّزة الحركية شكّلت بُنى هندسية ومعرفية جديدة.

تندرج الدراسة في معالجة إشكالية البحث من الناحية التأصيلية وفقا لخطوات منهجية منتظمة أمكن من خلالها فحص واختبار بعض افتراضات الترابط العلائقي الجُزئي بين المكونين "الحوكمة والطاقة"، في إطار المكون الكلي إسقاطي على "منطقة بحر قزوين"، المُتسمة باللاتوازن و اللاتنسيق البينّي، عبر استقراء واستيعاب مصفوفة التفاعلات الجيوسياسية الغير مُنتظمة بالمنطقة.

خلُصت الدراسة إلى بعض النتائج التي تكشف المواضِع التي تكون فيها الحوكمة الطاقوية كقوة فاعِلة لضبط التناقضات في منطقة بحر قزوين، وترسيم فاعليّة التعاون المُتعدد المستويات، عبر استخلاص صعوبة تجاوز الطُروحات المعيارية للحوكمة الطاقة في إطار التمكين الإجرائي لغياب مأسسة حقيقية للقوى إدارة شؤون الطاقة العالمية.

المبحث الاول: الحوكمة نحو ضبط فينولوجي وانعتاق أنطولوجي لمسعى معرفي جديد

المطلب الأول: الضبط الدلالي والسيمانطيقي للحوكمة الطاقوية

إن ضبط مفهوم الحوكمة يجعل الذات العارفة ترتكز في هندسة قالبه النحوي السيمانطيقي، أي تحديد دلالاته المعرفية وفي هذا السياق يقول كوسوطا "ليس المفهوم هو الكلمة ولا هو الشيء ولا هو العلاقة الرابطة بل هو معطى فكري"، بمعنى أن المفهوم ليس كلمة ولا هو الدليل بالمصطلح الديسوسيري وعلى هذا المنطق فهو يُخالف الكلمة ليس فقط في مستوى الضبط الدلالي الذي يتميز به بل في شموليته أيضا،[1] وعلى هذا الأساس محاولة هندسة المفهوم الدلالي للحوكمة لابد أن نحدد أصل المصطلح، ومن ثُم البحث في جينالوجيته، أي البحث في عمق وحفريات المفهوم، فتُشير معظم الدراسات والأبحاث في مجال الحوكمة أن الأصل الدلالي للحوكمة أي Gouvernance باللغة الإنجليزية إلى الفكر اليوناني وهو مأخوذ في الاشتقاق اللغوي اليوناني Kubera، ومن ثُم أنتقل المصطلح إلى اللغات الأخرى كاللغات اللاتينية وصولا إلى اللغات الأوروبية الحديثة، ولكن انتقاله إلى اللغة العربية عرف تباينا كبيرا في تحديد وضبط المصطلح[2] نتيجة تداخله مع مفهوم الحِكمانية، والحكم الراشد، إلا أنه الأغلب في الكتب العربية سواء المترجمة منها أو المكتوبة باللغة العربية تُشير إلى المصطلح الغربي الحوكمة لتفادي الاختلالات النحوية والدلالية.

أما فيما يتعلق الأمر بالتعاريف المحددة للحوكمة، نجد عدّة تعاريف تختلف كل منهما في الزاوية المعرفية والمنطلقات المرتبطة بالأحداث والتغيرات التي تعتري التحديات العالمية، ومن بين هذه التعاريف نجد أن الحكومة بمعناها الواسع هي: "السيطرة على جانب اداري من طرف الكيانات السياسية والاجتماعية سواء الرسمية منها أو الغير رسمية بالقوة لامتلاكهم سلطات معينة"، وغالبا ما يترجم مفهوم الحوكمة نتيجة لأبحاث المدارس الغربية من اللغة الإنجليزية إلى الأوكرانية على أنها "الإدارة العالمية" global management [3] أو التنظيم العالمي global ayulation، فالأول

---

[1] الطيب بوعزة، في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمي، مؤسسة دراسات وأبحاث، قسم العلوم الانسانية والفلسفة، المملكة المغربية، الرباط، (ب ع) و ، (ب.س.ن)، ص 08.

[2] صالح زياني، ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا واشكالات، دار قانة النشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 15.

[3] Anatoly poruchnyk, the creation of international prerequisites for system of global governance, the antical was we cleaved by the ectitival on 12. Al. 2008, p. p, 2-04.

مرتبط بالجانب الأيديولوجي أي مركزية القوة الضابطة أما الثاني باعتباره وظيفة حسب مراكز الأبحاث الأوكرانية.[1]

أما أهم الباحثين الذي قدموا تعريفا للحوكمة نجد جيمس روزنو الذي يعرفها "أنها جميع أنظمة الحكم على كافة مستويات النشاط الإنساني من العائلة إلى المنظمات الدولية والتي يترتب عليها السعي نحو تحقيق أهدافها من خلال ممارسة النفوذ".[2]

أي ما يستخلص من التعريف هو أن الحوكمة في مظهرها المُعقّد تتشابك وتتداخل مع شبكة من الأطراف والفاعلين الغير دوليين أي التحليل الأفقي للدولة كوحدة أساسية أصبح من المفاهيم التقليدية أمام التحديات العالمية المُعقّدة، أما الحوكمة كإطار سياسي هي "تلك الرؤى المطروحة على السياسة الدولية لإدارة تعدد الشبكة وهذا مرتبط بالآليات الفعّالة لتحقيق الحوكمة والعمل على ضبطها في إطارها المؤسسي أي (المنظمات العالمية).

ما أعطى الحوكمة العالمية دفعة قوية هو التنسيق الواع بين سياسات صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وأذرع أنظمة الأمم المتحدة الأخرى.

بمعنى أن الحوكمة وفق مؤسسات ذات النزعة العالمية هل تعمل لصالح كل أطراف المجتمع العالمي، أم أنها تقتصر فقط بجانب معين؟ ،ربما هذا السؤال سابق لأوانه ولكن نجد أن النفوذ داخل المؤسسات العامة للحوكمة العالمية من خلال التفاوت المادي بعكس كل الأطراف الفاعلة والتي تدير الحوكمة العالمية.[3]

إذن فالحوكمة العالمية المثالية هي "عملية القيادة التعاونية تجمع معا الحكومات والوكالات العامة المتعددة الأطراف والمجتمع المدني، لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع، ولكي تكون فعّالة ينبغي أن تكون شاملة وديناميكية وقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية والقطاعية أو ينبغي أن تعمل

---

(1), op.cit, p 04.

(2) James Rosenou, aunts, Otto gzempial governance without governance order and changes in world politics, Cambridge, university press 1992.

(3) Caroline Thomas, global governance, development and human security, exploring the thinks, third world, Qu artery, vol 22 N 02, 2001, p 174.

وفق القوة الناعمة وليس الصلبة وأكثر تفتحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية وتكاملية أكثر منها متخصصة".[1]

فهذا التعريف يضع الحوكمة في قالبها المعياري المُطلق، أي ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، لكن يبقى الجانب الممارساتي في تفعيل آليات التي ينبني عليها لاختلاف الرؤى والتوجهات والثقافات والمصالح.

قبل الحديث عن الحوكمة الطاقوية، نُحاول أن نفكك التوليفة المركبة بين الأمن والحوكمة، نضرا للتداخل المُعقّد بين الدلاليين، وفي هذا الصدد تقول Alke Krahman في مقالها المعنون بـ Conceptualizing Security governance، من أجل التوصل إلى فهم حوكمة الأمن من الضروري تحديد ما المقصود من حيث المكونات بـ الأمن والحوكمة، فالأمن تم الطعن فيه من طرف باحثين على رأسهم "أولمان 1983، "والت 1991، روتشيلد 1995، بالدوين 1997، وفي قلب النقاش كان البحث في تحقيق وتوسيع مفهوم الأمن من مستوى الدولة أي المجتمعات والأفراد والقضايا الغير عسكرية أمام التزايد الطردي للحرب الأهلية، والجريمة العابرة للحدود الوطنية وظاهرة الارهاب.[2]

تزامن ذلك في ترسيخ قطاعات الأمن من خلال المدارس الأمنية على رأسها مدرسة كوبنهاجن الرائدة في دراسة الأمن والسلام، وفق خليفة نقدية على رأسها باري بوزان وأوفي وايف التي ركزت حول الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة، فضلا عن مدرسة أبريستويث، التي تركز على فكرة الانعتاق واعتبار الفرد كموضع للدراسة والتحليل، وفي الأخير مدرسة باريس التي ترى في الأمن نمطا من أنماط الحوكمة[3] يُختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة، بحيث تُعتبر فكرة المراقبة حسب دافيد ليون تجسيد الفكرة

---

[1] جيمس بوتون، وكولن برادفورد جونيور، الحوكمة العالمية قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين إلى اعادة نمذجة، مجلة التمويل والتنمية، (ب.ع)، ديسمبر 2007، ص 11.

[2] Elke Krahman, conceptualizing security governance, journal of the Nordic international studies, association, security governance, and networks New theoretical perspectives' in trans atonic security, camp ridge review of international affairs, vol, 16, ho01, April 2005.

[3] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، دولة الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2012، العدد 169، ص ص 25-30.

البانوبتية، وعند المفكر الفرنسي ميشال فوكو، باعتبارها سلطات متطورة غير ملموسة.[1]

لكن الاشكال المطروح هو تحديد مفهمة الأمن، حيث نجد أن العديد من الباحثين في الدراسات الأمنية طيلة عقود باعتبار أن الأمن من المفاهيم الغامضة في تخصص العلاقات الدولية، فقد أشار الباحث Thierry Balzac أن الأمن مفهوم حساس يحمل مدلولا مؤدلجا وهذا ما أكده Helge haf lendonc عندما تصور عدم وجود فهم مشترك لماهية الأمن وكيفية تصوره والقضايا البحثية المتعلقة به، فحاولت الدراسات الأمنية النقدية التعمق في دراسة جوانب التحليل المختلفة على رأسهم باري بوزان في كتابه People state and Fear في التحليل الأفقي للقطاعات الجديدة للأمن والتحاليل العمودي للفواعل (الدولة، المجتمع، الفرد).[2]

أمام توسع قطاعات وعدسات الأمن وارباك دور الدولة كفاعل محوري في إدارة القضايا الأمنية العابرة للحدود، فتح مجال للحوكمة الأمنية لضبط وفحص أهم التحليلات والتحديات الكونية الجديدة على رأسها قضايا الطاقة العابرة للحدود.

فبعد تحديد الجينالوجي للحوكمة بمفهومه العام، والتركيز على أجندا الحوكمة الأمنية للدراسات الأمنية المعقّدة، نُحاول ان نفحص أهم الفهوم المختلفة للأمن الطاقوي الذي يُعد أحد أهم القطاعات الموسعة للأمن عبر طرح تساؤل ما المقصود بالأمن الطاقوي؟، وهل يحمل معطى تنقيحي للتصورات الجديدة في قطاع الطاقة؟

أما المفهوم التقليدي والموسع لأمن الطاقة تُعرف وكالة الطاقة الدولية الأمن الطاقوي بأنه "تلك الخدمات المستمر بين مصادر الطاقة بأسعار تكون في متناول الجميع ولأمن الطاقة أبعاد كثير، منها أمن الطاقة على المدى الطويل يتعامل أساسا مع الاستثُمارات في الوقت لتوفير الطاقة على الاستجابة السريعة للتغيرات المفاجئة في التوازن بين العرض والطلب، فهي تعمل في تشجيع التنوع سواء من أنواع الطاقة ومصادر التوريد التي تُسهل أفضل أداء وأسواق الطاقة أكثر تكاملا".[3]

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص 15.

[2] Bary Buzan, People Stats and Fear, London, Harvester Whe At Shoal, P 218.

[3] international energy agency, what is energy security? In ,accessed 03/03/2017.

أما البنك الدولي فيعرفه: أن أمن الطاقة يعني امكانية البلدان ضمان انتاج مستدام واستخدام الطاقة بتكلفة معقولة من أجل:

- تسهيل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الحد من الفقر.
- تجسيد نوعية حياة الناس من خلال توسيع الحصول على الطاقة الحديثة.
- فبالنسبة لمنتجي الطاقة يعني القدرة على التأمين الطويل المدى للطاقة، وجذب الأسواق لمواردها الطبيعية لتدعيم اقتصاداتها ،خاصة للدول والصناعية الكبرى لاستمرار امدادات الطاقة التي تحرك اقتصاداتها، أما بالنسبة للدول الفقيرة فهي عنصر حيوي للخروج من فقرها ومساعدتهم في التعامل مع الأسواق العالمية.[1]
- في حين يُعرفها الاتحاد الأوروبي من خلال الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية أن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوربي بتوزيع أربع دعائم أساسية على النحو التالي.
- إدارة الطالب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الامكان وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.
- التنوع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل لمنطقة أو دولة بعينها.
- تجنب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقا من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق منتظمة بصورة جيدة بما يعول دون حدوث أزمات.
- التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات مع الدول الرئيسية يعتمد عليها دول الاتحاد الأوربي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.[2]

بالرغم من تعدد التعاريف بشأن أمن الطاقة إلا أنه يُعد مفهوم حديث نسبيا في حقل العلاقات الدولية، وهو مرتبط بـ تشرشل، وهو أول من طرح

---

[1] energy security issues, the world Bank Group Moscow Washington , D.C December, 2005, accessed 03/03/2017.

[2] عمر عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 55.

مفهوم أمن الطاقة الذي حاول أن يعرفه على أنه "يكمن في التنوع والتنوع فقط"، بمعنى التنوع في مصادر الطاقة العالمية.[1]

يبقى التعريف الذي أراه مناسبا للتحليل هو الذي قدمه الباحث Xechegliu من "مؤسسة ستانلي" أن أمن الطاقة هو "أمن الامتدادات لضمان ديمومة الانتاج، وأمن الطلب وحماية البيئة من مخاطر الاستغلال المفرطة للموارد الطبيعية، وتزايد نسب الاستهلاك التي ينجر عنها تزايد الانبعاثات واستعمال المصادر الطاقوية الملوثة وهذا واحد من الأبعاد الكثيرة التي يتضمنها أمن الطاقة".[2]

أما التعريف الذي قدمته "الأمم المتحدة" أيضا دقيق عام 1999 "على أساس أن أمن الطاقة هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها امدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات وبأشكال متعددة وكميات كافية وأسعار معقولة".[3]

إلا أنه يبقى إعادة طرح نقدي ابستيمولوجي للأمن الطاقوي يحتاج إلى مراجعة للمفاهيم ولمن الأمن الطاقوي هل هو المقصود للدولة المُصدرة أو المستوردة؟ في ظل ندرة الطاقة وتنامي الحروب والأزمات الطاقوية عبر العالم.

يمكن أن نقول من خلال تفكيك الأطر المفاهيمية للحوكمة والأمن الطاقوي، ونظرا لغياب تعريف يُوضح المقصود "بالحوكمة الطاقوية" نظرا لجدّية المفهوم وتعاملاته في مسعاه البحثي الاقتصادي مقارنة مع حقل علم السياسة، يتصور الباحث أن "الحوكمة الطاقوية" "هي التنسيق الفعّال في إطار العمل المتعدد المستويات، ذو الصيغة المعقّدة والمترابطة بين أجزاء عنقودية تسعى إلى فرض نظام حوكمي لمجال الطاقة في ظل الطروحات الساعية للدفع باللا تنسيق واللاتعاون وسيادة نمط الفوضى في التراتبية العالمية، عبر فرض مسعى ضبطي وناظم للسلوكيات الخارجية، والدفع بالشبكات الفارضة لسلطتها على الادارة الراشدة ذات الفعالية في مخرجاتها.

---

(1) فيليب سيل لوينز، جيوبوليتيك البترول: ترجمة صلاح الدين نيوف دار ماند كولين، الطبعة الأولى، 2006، ص 17.

(2) Vivek Chamdra, Fundamental Of Natural Gas International Perspective Oklahoma, Use, Pem Well Corporation, 2006, P 18.

(3) Ibed , p 17.

المطلب الثاني: التحول الأنطولوجي للحوكمة من التدويل إلى العالمية

يُشير مفهوم الحوكمة الدولية إلى عملية تتميز بكثافة الروابط بين كيانات وطنية في الأساس، وضمن إطار الحوكمة الدولية يكون للدول تأثير عميق وواسع النطاق في علاقتها ببعضها البعض، ومع ذلك فإن هذه الدول تبقى كيانات منفصلة ومتغيرة، وعليه عند الحديث عن حوكمة دولية فإننا نكون بصدد الحديث عن علاقات بين فواعل رسمية في الأساس.[1] ولكن افرازات نهاية الحرب الباردة خلال الربع الأخير من القرن الماضي، فرضت جملة من التحولات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة التي أعطت دفعة قوية للحوكمة، وقد أضفى هذا الوضع إلى ظهور الدعاوي التي تنادي بضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية international politics بنموذج جديد وهو السياسة العالمية world politics، ومن بين أهم التحديات التي أضفت أن انتقال الحوكمة من مستواها الدولاتي إلى العالمي هي تلك التحديات الثلاثة المتمثلة في" الثروة التكنولوجية، والعولمة، ونهاية الحرب الباردة".[2]

لعل أهم تحدي بناء حوكمة جيدة هو كيفية ضمان أمن المعلومات اضافة إلى المهام الجديدة لكيفية إدارة الصراعات الداخلية أو زيادة التقارب داخل وبين الدول فضلا عن تدفق الجهات الفاعلة الجديدة التي دخلت المسرح الدولي نتيجة لهذه التحديات الثلاث، كالشركات عبر وطنية والمنظمات الغير حكومية، والحركات الاجتماعية.

لكن يبقى السؤال المطروح هو الأدوار التي تقوم بها المنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الغير حكومية في العالم المستقبلي؟، ومدى قدرة الدولة على تحقيق أهداف الحكومة؟، فتُشير معظم الدراسات أن المفهوم الجديد للدولة ومنطق الحكومة المتعددة المستويات أنه لا يُمكن قراءة أي مؤشر بديل على زوال الدولة القومية، فمن الصعب أن تكون أهداف الحوكمة تتحقق دون الدولة حتى في المناطق التي تفرض الغاؤها بشدة.[3]

المطلب الثالث: مرتكزات قياس الحوكمة ونماذج تفسيرها

تعددت مؤشرات قياس الحوكمة ودورها في ضبط الاختلالات العالمية ووضع الأطر القانونية لإدراج الاتفاقيات والمعاهدات، إلا أن المؤشرات التي

---

[1] صالح زياني، ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية، قضايا واشكالات مرجع سابق الذكر، ص 46.

[2] مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، (ب.ع)، (ب.س.ن)، ص ص 135-136.

[3] المرجع نفسه ، ص 136.

قدمها البنك الدولي خلال دراسة مسحية وفحصيه لأكثر من 43 دولة عبر العالم، وبفضل الدراسات التي قدمها Dan élkouf man عام 2010، بوضع مؤشر مركب يحوي على مؤشرات ثانوية تنتهجها 31 بهيئة فرعية متخصصة في مجال الحوكمة.

ويُمكن فحص هذه المؤشرات فيما يلي:

1- **مؤشر الشفافية والمسائلة:** مركزا على قدرة للمواطنين بالمشاركة في الحياة السياسية، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والاعلام الحر.
2- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:** وهو مؤشر قياس مدى قدرة عدم زعزعة استقرار الدولة أو الانقلابات واستعمال العنف والذي يُمكن أن يتحول إلى عمل ارهابي لا شرعي.
3- **فاعليّة الحكومة:** يلعب هذا المؤشر بقياس مدى استقلالية عمل الحكومة من الضغوطات السياسية وجودة الأنظمة ومصداقيتها.
4- **الجودة التنظيمية:**[1] مؤشر يفحص قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح وتشجيع عمل القطاع الخاص، واحترام المواطنين للدولة والمؤسسات في إطار التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.
5- **مؤشر سيادة القانون:** يلعب هذا المؤشر دورا من خلال الثقة المتبادلة بين الدولة والأفراد والمنظمات خاصة في ابرام العقود وحماية حقوق الملكية وعمل المحاكم.
6- **السيطرة على الفساد:** من خلال الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.[2]

ما ورد في هذه المؤشرات حسب تحليل هوفمان في ضبط وقياس مدى شرعية الأداء الحكومي والمؤسسي سواء الداخلي أو الإقليمي أو العالمي، كحال المنظمات الطاقوية التي ينبغي لها إعادة هيكلة إطارها القاعدي والمعرفي من خلال التركيز على مبدأ الشفافية والمساءلة والجودة للقضاء على البيروقراطية الطاقوية، وانحياز أطراف مهيمنة على حساب أطراف أخرى لخلخلة المعادلة العالمية للطاقة.

بطبيعة الحال ما دمنا أشرنا إلى مؤشرات قياس الحوكمة نتطرق إلى الجزء الآخر من التحليل وهو أنماذج تفسيرها والتي بدروها تعددت وتنوعت

---

(1) Danil Koufman, and Art Karamay, the world wide governance indicators : methodology and Analuticalissues, praft Policy research working paper, September, 2010, p, p 02, 05.
(2) ipid, p05.

إلى أننا سنعتمد في قياس هذه النماذج وتفكيكها من خلال ما ورد في دراسة كل من الأستاذين الباحثين "زياني صالح" ومراد بن سعيد في كتابهما بعنوان: الحوكمة البيئية العالمية: قضايا واشكالات، في تحديد الأنماج المُفسرة لمنطق الحوكمة العالمية كإطار جديد للضبط العالمي عبر التركيز على الأنماذج التالية:

أ- **نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية:** يحاول هذا الأنموذج وضع معالجة حالة الأمن والاستقرار بين الدول أي غياب سلطات أعلى من سلطة الدول، كون أن الفواعل العقلانيين غير قادرين على التنسيق وبالتالي يطرح النيوكانطيين نسبة إلى المفكر كانط، أنه في ظل وجود دولة عالمية بازدياد الوعي بعالمية العالم، أي ايجاد التنسيق السلطوي عن طريق بناء دولة عالمية فاعلة.

ب- **نموذج الحوكمة بدون حكومة عالمية:** يفترض هذا النموذج أن الفواعل العقلانيين في حال تعقّد العالم اليوم، لم تعد الدولة وحدها قادرة على مواجهة كل التحديات، أي على دولة اليوم التنازل عن بعض سلطاتها وتفويضها لأنظمة عالمية، ويجادلون أنصار هذا النموذج على أن العالم اليوم ليس بصدد بناء حكومة عالمية، بل ترتيبات وقواعد تحكم عدد كبير من قضايا السياسات العالمية.[1]

ج- **نموذج حوكمة تحت منطقة الهيمنة:** يفترض هذا النموذج من خلال فحص كتاب" كنيث والتز"، "نظرية السياسة الدولية" أن نظام الدول بحاجة إلى قوة مهيمنة تحافظ على استقراره، وبذلك يفترض نموذج الحوكمة تحت مظلة الهيمنة أن الالتزام يُمكن احرازه عن طريق قوة هذه المظلة.[2]

إذا ما حاولنا اسقاط هذه النماذج على موضوع الدراسة نجد صعوبة في اختيار النموذج المناسب كون أن "الكوننة" أو العولمة فرضت تحديات جديدة لموضوع الطاقة العالمي إلا أن ما تُشيره دراستنا في التحليل أن نموذج "الحوكمة بدون حكومة عالمية" هو الأقرب من النماذج الأخرى كون أن اليوم العالم بحاجة إلى منظمات فاعلة في ادارة الملفات المُعقّدة مثل التغيير المناخي، والتنمية المستدامة ،وقضايا الطاقة المتجددة وغيرها من التحديات

[1] صالح زياني، ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية، قضايا واشكالات، مرجع سابق الذكر، ص 147.
[2] المرجع نفسه، ص 148.

الأخرى على حساب النموذج الأول لبناء دولة عالمية يبقى نسبيا ممارستيا في ظل الفوضى واللا ستقرار العالمي.

المطلب الرابع: آليات عمل الحوكمة العالمية حسب د ـ فيدلر وفليب باديرغ

إن سياق الحديث عن جدوى وفاعليّة الحوكمة العالمية كنمط بديل لإدارة الشؤون العالمية يُمكن ضبط الترابط المُعقّد بين الظواهر وحركية العولمة وافرازاتها من خلال أبعادها الثلاث وهي:

- تعمق الاعتماد المتبادل الدولي.
- زيادة الوعي بترابط المشكلات وتأثيرها المتبادل.
- ذوبان الحدود الفاصلة بين السياسات أو شؤون السياسات الداخلية والدولية وزيادة التشابك بينها، ورغم الاختلاف الحاصل بين الباحثين في تحديد موجة الانتقال إلى [السياسة العالمية]، يركز رواد مدرسة الاعتماد المتبادل أمثال الباحثين "جوزيف ناي"، و"روبرت كيوهان"، على اعتبار منتصف السبعينيات من القرن العشرين، نقطة فاصلة لعصر السياسة العالمية بدل الدولية، وهو ما يُشكل تحدي جديد للدولة والتحليلات النظرية التقليدية.[1]

أما عن التحليلات الأكثر تخصصا لنماذج وآليات أو مرتكزات عمل الحوكمة العالمية، يجادل الباحث "د. فيدلر" في دراسة قدمها بعنوان Global Heath Gouvernance Overview Of The Role International Law In Protecting And Promoting Public Heath

عبر دراسة الفواعل المتداخلة، ومصادر القواعد، ونطاق نفاذ القواعد من خلال دراسة ثلاث أنماذج للحوكمة (الوطنية، الدولية، والعالمية) ،عبر فحصه للخصائص المميزة لكل واحدة منها وتأثيرها والتزامها بقواعد القانون الدولي وتداخلها مع الفواعل الأخرى (الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الغير حكومية)، ومدى تعقّد المشكلات العالمية والقدرة على تدويلها عبر التنسيق بين كل الفواعل لضبطها وادارتها.[2]

---

[1] محمد صديق بوحريص، حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية، مذكرة مكملة من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة، 2013/20/2، ص 25.

[2] David Fiddler, "Global Health Governance Overview Of The Role International Law In Protecting And Promoting Public Health", Dissuasion Paper, N 03, 2002, P P 08, 09

جدول رقم 01: يوضح أنماذج الحوكمة عبر دراسة القواعد والمصادر والفواعل المتداخلة في ادارتها .

نماذج الحوكمة	الفواعل المتداخلة	مصادر القواعد	نطاق نفاذ القواعد
الحوكمة الوطنية	- الدول - الكيانات غير الدولة - الشركات، ومنظمات - المجتمع المدني، - نقابات العمال - الأفراد	- الدساتير - القوأنين - التنظيمات الادارية - العرف - الأحكام القضائية	نطاق نفاذ القواعد محدودة بالاختصاص الإقليمي للدولة
الحوكمة الدولية	- الدول - المنظمات الدولية	- المعاهدات - القانون الدولي العرفي - المبادئ العامة للقانون	تنفذ القواعد بين الدول بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المنظمات الدولية
الحوكمة العالمية	- الدول - المنظمات الدولية - الشركات المتعددة الجنسيات - المنظمات غير الحكومية - الأفراد	- المعاهدات - القانون الدولي المعرفي - المبادئ العامة للقانون - القانون الناعم - القواعد غير الملزمة	تنفيذ القواعد وتؤثر على العلاقات بين الدول وعلى سلوكيات وأنشطة الفواعل الغير دولاتية والأفراد

Source: David Fiddler, Global Health Governance Overview Of The Role International Law In Protecting And Promoting Public Health, P08

لفهم أكثر ديناميكية عمل الحوكمة العالمية نحاول أن نفحصها عبر المخطط التالي.

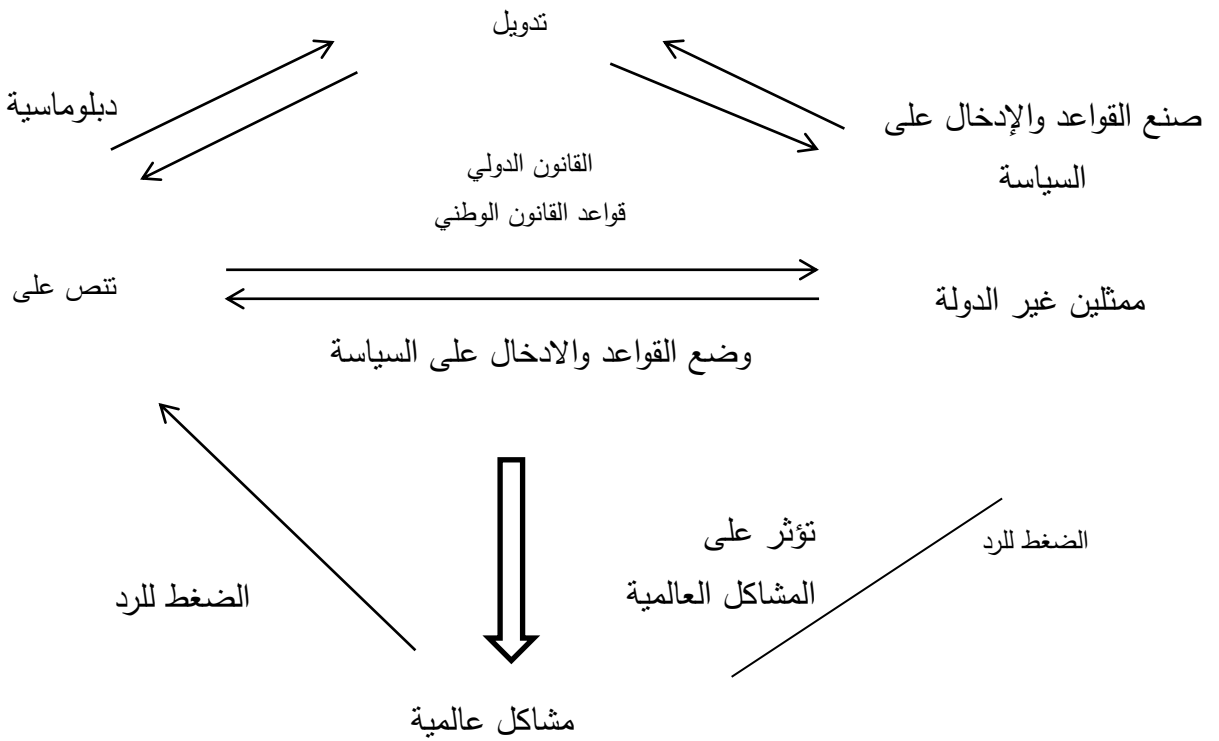

Source: David Fiddler, "global health governance overview of the role international law in protecting and promoting public health", p09.

يُقدم الباحث Philipp Pat berg في نفس السياق, في دراسة بعنوان "The Institutionnalisation of Privat Governance:، بحيث يعتقد أن الحوكمة العالمية تشمل أنظمة حكم على مستويات مختلفة كمبدأ اجتماعي تنظيمي، يتجاوز التوجيه الهيراركي والسلطة السيادية للدولة القومية، بمعنى أن الحوكمة العالمية تشمل أنشطة الحكومات، ولكنها تشمل أيضا العديد من القنوات التي يتم من خلال تنفيذ الأوامر في شكل أهداف وتوجيهات وسياسات متبعة عبر استجابة نماذج العديد من الأنشطة المختلفة للجهات الغير حكومية، والشركات بين القطاعين الخاص والعام ومؤسسات الحوكمة الخاصة، يُمكن فهمها على أنها آلية مختلفة[1] من خلالها يتم تشكيل الإدارة العالمية والحفاظ عليها. ولفهم أكثر نحاول أن نحلل الجدول التالي الذي يشمل أمثلة تجريبية على آليات عمل الحوكمة العالمية وفقا لمجموعات الجهات الفاعلة والغرض منها:

جدول رقم02: يوضح آليات عمل الحوكمة العالمية ودرجة الفعالية

الفواعل المتداخلة الغرض من الآلية	عامة	هجينة	خاصة
توفير الخدمات والمنافع	صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	المبادرة العالمية للإبلاغ (CBI)	خوصصة خدمات المياه
التنفيذ	المرفق البيئي (GEF)	الشبكة العالمية حول الطاقة (CNESD)	مبادرة استدامة الاسمنت (CSI)
صنع القواعد	قمة جوهانسبورغ	اللجنة العالمية للسدود (WCD)	مجلس الاشراف البحري (MSG)

Source: Philipp Patberg, The Institutionalization Of Private Governance: Conceptualizing An Emerging Trend In Global Environmental Politics.2000P

حسب ما هو موضح في الجدول أن آليات عمل الحوكمة العالمية من خلال تحديد الغرض منها في الأصل وكذلك كوكبة الفواعل المعنية، عبر ترتيبات تتجاوز حدود الدولة التقليدية بعمل أكثر تنسيقي وتعاوني بين الحكومات، والمنظمات غير حكومية والشركات عبر الوطنية وشبكات الدعوى العالمية والمراكز الفكرية وغيرها من الفواعل الفارضة لسلطتها العالمية.

[1] Philipp Patberg, The Institutionalization of Private Governance: Conceptualizing an Emerging Trend in Global Environmental Politics. Global governance war kivy paper N 9, May 2004, p 12.

المبحث الثاني: مأسسة العمل المتعدد الأطراف وأمننه قضايا الطاقة

المطلب الأول: التأريخ الابستمولوجي لكرونولوجية أزمات الطاقة العالمية

تُعتبر نهاية الحرب العالمية الثانية أهم مرحلة حاصلة في إعطاء أهمية أكبر للنفط كمادة حيوية تعتمد عليها حضارة القرن العشرين ،خاصة الدول الصناعية فشهد العام حروبا ومنازعات إقليمية، وكان النفط من قريب أو بعيد سببا أو هدف بحد ذاته لهذه النزاعات، ويُذكر أن منطقة الشرق الأوسط كانت مسرحا لمعظم هذه الحروب والمنازعات، فضرب قناة السويس.1956، والحرب العربية الإسرائيلية 1967، وحرب أكتوبر1973 ،وحرب الخليج الأولى 1980 والثانية 1991، واحتلال العراق 2003، وحرب جنوب السودان، وحرب التشاد والصومال، كلها حروب يعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود[1].

في هذا الصدد يقول الخبير النفطي الدكتور "نيقولا ساركيس" في كتابه "البترول عامل ووحدة"، "أن تاريخ الشرق الأوسط يكاد يُقرأ حرفا حرفا من خلال عمليات استثُمار النفط"، ويضيف أستاذ العلوم الاقتصادية في "جامعة غرونوبل الفرنسية "جاك شوفاليه" في كتابه "لعبة النفط الجديدة"، "أن تاريخ النفط هو تاريخ الامبريالية"، فيُقال عن التاريخ السياسي للنفط هو تاريخ حافل بالأحداث ويطرح الدكتور "حافظ برجاس"، في كتابه "الصراع الدولي على النفط العربي"، أن الحروب التي نشبت منذ منتصف القرن التاسع عشر بين الدول الاستعمارية الكبرى "المسألة الشرقية"، لاقتسام تراث الامبراطورية العثُمانية، كان هدفها السعي وراء نفط الشرق الأوسط، ولم تكن التسويات والاتفاقيات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها تجزئة البلاد العربية وبروز المشروع الصهيوني الذي يُعلل دوره في تفتيت منطقة الشرق الأوسط ،وزعزعة الاستقرار العالمي والإقليمي من أجل الضفر بمنابع الطاقة ذات الأهمية الجيوسياسية. ويحلل هوشانج أمير أحمدي، أن الغرب سيظل يعتمد على النفط طوال عقود قادمة لتأمين القسم الأكبر من احتياطات الطاقة المتزايدة، الأمر سيجعل الاقتصاد الغربي عرضة للخطر في حال انقطاع الامدادات النفطية بالمنطقة.[2]

وهذا ما يُحلل الوضع الأمني والجيوستراتيجي للقوى الغربية على بسط نفوذها في المناطق الحيوية خاصة منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] وردة هاشم علي عبيد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة ،المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص 25.

[2] محمد ختاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، 2010، ص 416.

أما فيما يتعلق الأمر كرونولوجية تطور أسواق الطاقة العالمية يُمكن ضبطها من خلال الأحداث البارزة في تحديد الفترات الكبرى.

1- حقبة النمو المُطرِد 1950-1972:

لعل أهم ما ميز حقبة الخمسينات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ،هو النمو الواسع في الاستهلاك العالمي للنفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973، واندلاع الحرب الاسرائيلية 1978 -1979، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبق للطاقة نتيجة للأوضاع القائمة.

2- حالة الركود الاقتصادي في منتصف الثُمانينات إلى الألفية الأخيرة

من المنازعات النادرة التي طبعت أسواق النفط في منتصف السبعينيات وبداية الثُمانينات من القرن الماضي، أن الحدث البارز هو بدأ ثورات وحروب دارت رحاها بمنطقة الشرق الأوسط، وأدى إلى عكس المتوقع في الفترة الأولى، وهو بروز ما يُعرف بالصدمة النفطية نتيجة للسياسات التي انتهجتها الدول الصناعية[1]، وعند غزو العراق للكويت في عام 1990 وصلت الأسعار إلى نحو 40 دولار للبرميل، في حين كانت 13 دولار للبرميل عام 1986، نتيجة للأزمة، ولكن هزيمة العراق لعام 1991 أتاحت لسوق النفط باستعادة استقرارها إلى غاية 1998 التي تزامنت مع حدوث الأزمة الاقتصادية الآسيوية، وكان لها الأثر البالغ على هبوط أسعار النفط، إلا أنه سرعان ما تم ضبط الوضع انتعشت الأسواق من جديد ،وعرفت أسعار النفط ارتفاع غير مسبوق خاصة عام 2001/2000. ليصل عام 2007 إلى 100 دولار وكما يحلل الخبراء الاقتصاديين أن العالم الاقتصادي يعرف دورات كبرى في حدوُ أزمات ومحاولة النهوض من جديدة وتزامن ذلك مع حدوث الأزمة الحالية الأخيرة لعام 2008.[2]

لأن المتتبع أو المراقب للتاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط والخليج يتضح وجود صلة بين تقلبات أسعار النفط واندلاع الحروب، حتى أن تطور سوق الطاقة منذ 2010 يُلاحظ أن الخط الانحداري لسعر الخام يكون له انعكاسات على موازين القوى الدولية، لكن السؤال المطروح من يكسب ومن

---

[1] لهب عطا عبد الوهاب، التطور التاريخي لأسواق الطاقة، 04 فبراير 2015، نقلا عن: www.alghad.com، تم تصفح الموقع يوم 2017/06/22.

[2] لودوفيك مون، الطاقة النظيفة والطاقة النووية: الحاضر والمستقبل، ترجمة: مارك عبور، المجلة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، 2014، ص 31.

يخسر في هذا التجاذب المنحدر في سياق اللعبة الكبرى الجديدة للقرن الحالي الممتد من الشرق الأوسط والخليج إلى البحر الأسود؟.[1]

يرى العديد من الخبراء في مجال الطاقة أن ما يجري اليوم في أسواق الطاقة أي بدء من الأزمة الأخيرة 2008، هو بمثابة عقابا جماعيا، نرى أن الولايات المتحدة رغم خسارتها من النفط الصخري إلا أنها تهدف في أجنّدتها إلى معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة الأكرانية، ومعاقبة طرف المعادلة ايران التي أصبحت تتمتع بقدرة أكبر ببيع نفطها أمام خفض بعض العقوبات عليها، حتى أن المحللين يُحاجون أن هذه النقطة هي عودة باستخدام سلاح النفط ضد روسيا وايران في عهد إدارة "ورونالد ريغان" في ثمانينات القرن الماضي الذي أحدث ضربة قوية في ميزانيات كلا الطرفين.[2]

من أجل ربط الأحداث ببعضها البعض نجد أن غاز منطقة الشرق المتوسط بين (اسرائيل ولبنان وسوريا)، فالقرار الذي اتخذته ايران ووقف اتفاقية نقل الغاز عبر العراق إلى سوريا عام 2011 لتصبح سوريا هي بوابة منطقة التجميع والانتاج بالتضافر مع الاحتياطي اللبناني، وهو مشروع استراتيجي يفتح لأول مرة جغرافيا ممتد من ايران إلى العراق نحو سوريا ثُم لبنان، الأمر الذي يُفسر حجم الصراع على سوريا ولبنان، هذا ما سمح بروز دور فرنسا بالمنطقة ذات النفوذ التاريخي بعدما فقدت بوصلتها بليبيا، لتبقى لها الوجهة الإسرائيلية في سوريا ولبنان ،وهو ما يربك الدور التركي في "مشرع نابوكو"، و"مشروع السيل الشمالي والجنوبي"،[3] ولكن يبقى السؤال أعمق من ذلك وهو ما سبب فشل "مشروع نابوكو" لنقل الغاز من أواسط آسيا إلى أواسط أوربا وما علاقته بالحرب في سوريا؟.

تُشير التحليلات المُعمّقة أن دور الغاز القطري الذي أصبح يُشكل بديلا محوريا للغاز الروسي نحو أوربا بعد تسويق نحو 25 مليون طن متر مكعب من الغاز المسال سنويا إلى أوربا، ويهدف هذا المشروع بدوره إلى مد خط أنابيب تحت البحر من حقول الغاز الطبيعي في النرويج نحو "المحطة بزيروغ"، كما أن المشروع سيجعل قطر أحد أهم أقطاب الغاز العالمي لولا اكتشاف "حقل

---

[1] خطار أبو دياب، حرب أسعار النفط تهز العالم، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن: www.rawabetconter.com ، تم تصفح الموقع يوم 2017/06/22.

[2] عامر العمران، انخفاض أسعار النفط: الأسباب والعواقب، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن:
www.rawabetconter.com ،تم تصفح الموقع يوم 2017/06/23.

[3] رمزي الجدي، سوريا وليبيا ضحايا حرب قذرة على الغاز، صحيفة الصدى، نقلا عن www.essadainfo ، تم تصفح الموقع يوم 2017/06/25.

NC7" في ليبيا وشراء "شركة غاز برم" حقوق تسويق الغاز بنيجيريا، وفي عام 2009 أبرمت تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي اتفاق مشروع خط أنابيب نابوكو جديد لمد الغاز من الشرق الأوسط عبر تركيا مع دعم الدور القطري في المشروع، وكان رد "شركة غاز بروم" في بناء مصافي غاز ضخمة بنيجيريا لتصريف الغاز إلى أوربا عبر ليبيا، وصولا إلى أوروبا عبر البحر ليصبح مشروع عابر للقارات، وحسب دراسة قدمها "مركز حرمون للدراسات المعاصرة" بعنوان "سوريا في المعايير الجيوسياسية الروسية"، أن رغبة روسيا في احتكار مصادر الطاقة في سورية سيتضمن لها افشال خط الغاز القطري الذي يفترض مروره عبر حلب وصولا إلى الأراضي التركية.[1]

هو ما يبرز نجاح روسيا في افشال المشروع "نابوكو" المدعوم من طرف الولايات المتحدة.

هذه الاطلالة على معظم المحطات الكبرى لحروب الطاقة نجد أن معظمها من الحرب العالمية الثاني إلى غاية الألفية الأخيرة من بداية القرن الحالي، كل المعطيات تُشير أنها مرتبطة بمراكز وجود الطاقة ما يفتح معه صراع جيوسياسي بين قوى جديدة قديمة في استراتيجيتها العالمية.

هذا ما يدفع أن الصراع على الطاقة كما تم عنونته له خطوط اتصالية أكثر منها انفصالية نظرا لتداخل وتشابك الأطراف والفواعل، وتعقّد خطوط نقل الطاقة ما يجعل العالم في غياب استقرار جيوسياسي على المدى المتوسط حسب ما تم تقديمه.

المطلب الثاني: أمننة الطاقة من منظور المركب الأمني الطاقوي

نشر مقال بعنوان Levels of analysis international Relation and Regional security complex theory، عن مجلة "الإدارة العامة والحوكمة"، بمعهد ماكروثنك، يُجادل أن الحركة السلوكية أفرزت منذ 1950 نقاش ابستيمولوجي بين مقاربتين أوليتين أتوميستيكية "جزئية"، "هوليستيكية"، "كلانية"، وأصبحت تُعرف هاتين المقاربتين باسم "الاختزالية والنُظمية"، بعد نشر كتاب "لكنيث والتز" بعنوان "نظرية السياسة الدولية"، التي يُمكن من خلالها رصد وفهم الطبيعة المُركبة والمُعقّدة للنظام العالمي، ومنذ نشر "والتز" كتابه 1979، والانتقادات التي قدمت له حول موضوع الأمن طرحت

[1] جوان حمو، سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، الدوحة، أفريل 2017، ص ص 08-09.

دراسات جديدة لمدرسة كوبنهاغن عبر صياغتها مفهوم الأمننة للباحثين "باري بوزان" وأولي ويفر".[1]

عملية الأمننة هي ناتجة عن هاجس الخوف والأمن، ويتم بناءها من طريق الممارسات الخطابية للفاعلين الاجتماعيين، وبالتالي هي عبارة عن خطاب فعلt، وهي مرتبطة بمدى قدرة الحكومة أو الجهاز السلطوي في التأثير على المواطنين من خلال الخطابات المقدمة.[2]

حيث تقدم مدرسة كوبنهاجن تصورا ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكية بمدركات الأمن، فبالنسبة "لبوزان" فإن اضفاء الطابع الأمني من ايجاد تهديد يمس البقاء، وبالتالي يُضفي إلى شرعية لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لها وضع ترتيبات استثنائية من أجل ضبط التهديد في أقرب وقت، وهم يحاولون أن يربطوا بين الأمننة والتسيس، بمعنى أن الأمننة هي الصورة الأكثر تشددا لعملية التسيس.[3]

أما عن مراحل عملية الأمننة فقد وضعها "ويفر" عبر مرحلتين:

1- مرحلة الحركة المؤمننة

وتتعلق بوضع الخطاب يتوائم والقضية المراد أمننتها، أي وضع أو تحديد التهديد القائم.

2- اقناع المخاطب الجمهور بالحركة المؤمننة

بمعنى قدرة الدول على اتخاذ كل الظروف والوسائل المواءمة لضبط التهديد.[4]

حتى نفهم أهمية الأمننة حسب طرح "باري بوزان" و"أولي وايفر"، لابد أن نربط التحليل "بمركب الأمن الإقليمي" على أساس أن التفاعل الذي يجذب الوحدات السياسية عبر قضية ما حتى ولو كان وفقا للمصالح الفوق قومية المشتركة كما تحلل الوظيفة الجديدة هذا الطرح، ولا بواسطة الهوية المشتركة كما تنظر "الجماعة الأمنية"، وانما على الأمننة securitization، وعلى افتراض أن كل مركب إقليمي يحوي مخاوف أمنية، تستمد هذه

---

(1) Fakher ddin soltani and said Nage, le vels of analysis in international relations and regional security complex theory, journal of public Administration and governance Accepted, November 17, 2004, N° 4 p p 167, 168.

(2) عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة ، مجلة السياسة العامة، قسم دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس، جوان، 2011، ص 109.

(3) Didier, Bigo, international political sociology in http : didierbigo.com/ documments/internationalpoliticalofsociology.pdf.

(4) Alex Macleod, le étude de Desécurété de constructivisme dominant au constructivisme critique, cultures, conflits, N 51/ éte 2004, p 16.

المخاوف بدورها من البيئة الداخلية لكل دولة – المستوى الوطني، ويُمكن أن يكون لتدخل القوى العظمى – المستوى الكوني- دور في تصعيد أو تلطيف كل هذه الدوافع،[1] وكي نربط التحليل بالموضوع ينظر "باونكورني "إلى قضية أمن الطاقة كمسألة ذات أبعاد متصلة بالتفاعلات الإقليمية المتعددة، بمعنى أن الأمن الطاقوي يكون جزء جد بارز في مركب الأمن لمجال إقليمي معين يسمى "مركبات أمن الطاقة"، التي تنتج عن طريق تفاعلات مترابطة بين أكثر من دولة ترتبط ببعضها، عن طريق علاقة تبعية طاقوية،[2] ويُمكن أن يكون عن طريق تهديد ارهابي لمخازن النفط، أو تهريبها أو تهديد بنفاذ مخزونات الطاقة، أو زيادة قدرة انتاج دولة على حساب دولة أخرى، كلها تُؤدي أمننة الدولة لخطاباتها وإقناع مواطنها باستراتيجيتها المنفذة لاحتواء الأزمة أو التهديد، وسنحاول من خلال هذا المخطط أن نوضح الموضوع أكثر.

[1] عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 317- 318.

[2] الوليد، أبو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية، دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية قسم الدراسات الاقتصادية، نقلا عن http://demogratica.de ، تم تصفح الموقع يوم 2017/10/03.

مخطط رقم 01 يوضح مراحل أمننة الأجّندات المهددة لشؤون الطاقة العالمية.

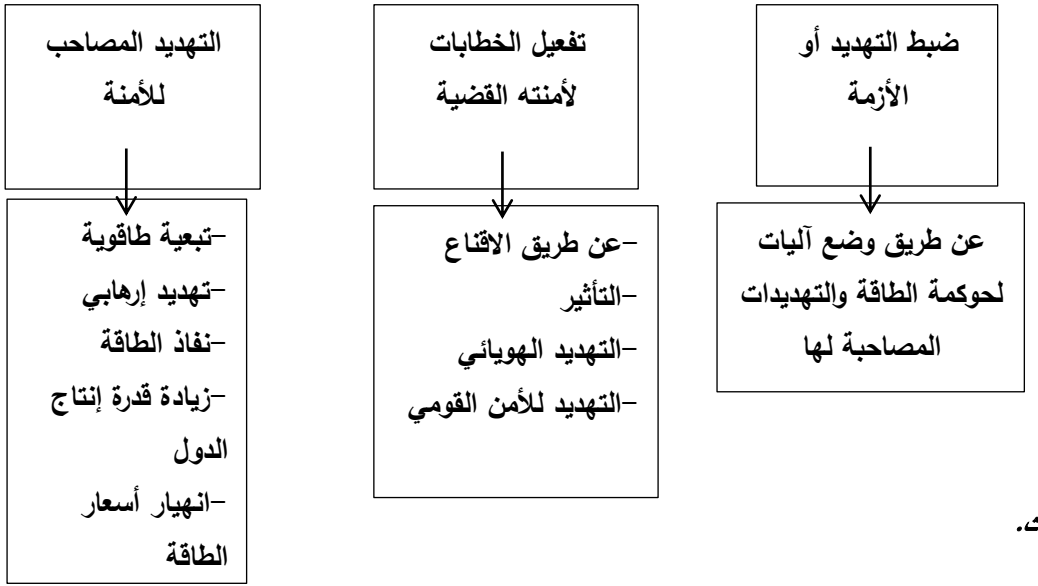

المصدر: المخطط من اعداد الباحث.

المطلب الثالث: حوكمة الطاقة في إطار العمل المؤسسي ما بين الحوكماتي وما فوق القومي.

تُمثل إدارة الطاقة اليوم جدول أعمال السياسة العالمية من خلال الدور الذي تؤديه مؤسسات الطاقة في رسم خرائط لحوكمة الطاقة، فتعمل على توفير تصنيفا وظيفيا للمؤسسات ويوفر إطار لفهم فكرة لا للقوة في الإدارة الدولية للطاقة، ومن الواضح أن اليوم نحتاج إلى الإدارة الفاعلة لقطاع الطاقة على الصعيد الدولي لتسيير تدفقات الطاقة، وإدارة حالات التنافر في إطار ما أُصطلح عليه "الحكم العالمي"، باعتراف تعدد الأطراف الفاعلة في إدارة القضايا ذات الأهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية، كما أن المُثل الأعلى للحوكمة العالمية، هو عملية تعاونية تجمع بين والحكومات الوطنية والوكالات العامة المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني في إطار مواجهة التحديات العالمية، وحتى تكون فعّالة وديناميةوقادرة على توسيع الحدود والمصالح الوطنية والقطاعية،[1] ولكن الجهود المنضوية اليوم على العمل المتعدد الأطراف والحوكمة الدولية الموجهة نحو التشاور والعمل التعاوني بشأن شواغل الطاقة المشتركة بين البلدان، حيث تُعتبر المؤسسات المتعددة الأطراف عنصر هام في بُنيّة الحوكمة المُعتمدة، وترتبط الإدارة الفعّالة، وأحد أهدافها الهامة أمن الطاقة بمفاهيم السيادة والمصلحة الوطنية، وبالتالي لتحقيق أمن الطاقة تحتاج معظم البلدان إلى التفاعل مع البلدان الأخرى في إطار المصالح المشتركة في سوق الطاقة،[2] ولكن من بين عوائق إدارة الطاقة اليوم كيف تُحولها من إدارة خاصة إلى عامة؟.

إذا سلمنا أن الحوكمة العالمية للطاقة هي قضية الحوكمة الدولية وتنظيم السلع الخاصة لتسهيل الصالح العام في السياقات الوطنية الفردية، وهذا يعني ضمنيا أن حوكمة الطاقة تفند بالضرورة في ساحة لعبة صفرية،[3] كما أن انعدام الشفافية في قطاع الطاقة أو زيادة ثغرات البيانات والمعلومات التي تُعرقل التنبؤ الدقيق بالطلب والعرض في قطاع تكون فيه الاستثُمارات الرأسمالية مرتفعة، بالرغم ما تحاول تقديمه "منظمة الشفافية الدولية" في

---

(1) Baughton jm and ci Bradford global governance, New players New Rules, Finance and Development, 2007, A vailable .
www.imp.org/external/pubs/Fs.Fondd.htm, accessed 28/12/2017.

(2) ibid.

(3) car diner Rand Goulver, sustaining our global public goods, Briefing paper world summit, Johanne sburg Hrinich Boll Fown ration , 2001, A available
http:www.worldsmmuit2002,org/ texte, accessed 26/12/2017.

مكافحة الفساد،[1] حيث يُشكل الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في شركات الطاقة ذات الوجود الدولي الكبير مصدر قلق لشركائها التجاريين، وتدخل النخبة في إدارة شروط التبادل، وكثيرا ما أكدت النزعة القومية للموارد في البلدان إلى نزعات بين المستثُمرين والحكومات المضيفة،[2] وبالتالي سيكون انشاء إطار قانوني يضمن الشفافية في التجارة والاستثُمار بين البلدان أحد عناصر جدول أعمال الإدارة العلمية بالرغم من أن "منظمة التجارة العالمية" لا تحدد قواعد تتعلق بالطاقة، في حين أحكامها تنطبق على التجارة في سلع الطاقة، ويُمكن أن تكون خارج اختصاصاها، ومع ذلك فإن مفاهيم "منظمة التجارة العالمية" المتعلق بعدم التسيير والمعاملة الوطنية، والحد من الحواجز التجارية تُؤثر على عملية صنع السياسات في البلدان التجارية للطاقة، على الرغم من التحفيز التقليدي بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، يحول التركيز بعيدا عن القيود في البُنيّة التحتية للطاقة ،والبُنيّة التحتية للرأسمال، وهي أهم القضايا في تجارة الطاقة، وبالضبط في تجارة النفط والغاز على وجه الخصوص،[3] حيث يُؤدي النمو المتسارع لتجارة الطاقة والاستثُمار إلى الحاجة لأنظمة دولية متخصصة تُحدد شروط الانخراط بين الدول وتنفيذها، ويعتبر أيضا النقل الآمن لسلع الطاقة أولوية بالنسبة للدول التجارية، وقد جرت محاولة لمعاهدة "ميثاق الطاقة" عام 1994، لحماية المصالح التجارية والعبورية والاستثُمارية، فبينما تتحرر الأسواق في جميع أنحاء العالم فإن الوجود المتزايد لمؤسسات الحكم والقواعد التي تنشؤها يوفر مفارقة مثيرة للاهتمام وبالتالي هذا يشبه توسيع الدولة التنظيمية داخل الدولة القومية ولئن كان وجود المؤسسات مُؤشر على ضرورة الحفاظ للأهداف الاجتماعية والرفاهية فإنه يدل أيضا على الحاجة إلى إطار عمل يسمح للمراكز المتعددة السلطة بالعمل والتنسيق مع بعضها البعض،[4] وقد برز ظهور نظام حكم واقتصاد معولم على تشكيل عدد من الترتيبات الحوكمية الدولية المتعددة

---

(1) Deepti, Mahajan, energy in the international policy arena Determining the roll of multipath eral institutions, the energy and Resources institute, teri-NFA, working paper N° 01, August 2012, p10.

(2) ibid, p 11.

(3) selivanova, Managing the patch work of agreements in trade and investment, in A cold throw and jm, white, eds Global energy governance, the new rules of the game, Believe global public policy institute, 2010.

(4) jor dana j and Dlevi Four, the politics of regulation in the age of governance », in Jordanian and Dlevi, Four eds the, politics of regulation institution and regulatory reforms for the age of governance, 2003.

الأطراف، بحيث اختارت الدول تنظيما جماعيا على نهج أحادي الجانب،[1] أي الهيكل المؤسسي المتنامي للطاقة العالمية، وبذلك تُغطي الحوكمة الجوانب الرئيسية لتطوير الطاقة، والمعاملات بما في ذلك إدارة مخاطر الإمداد القصير الأجل والتحويل والتداول، واستثُمارات الطاقة والترتيبات التجارية،[2] ويُمكن لمؤسسات الطاقة أن تقطع شوطا طويلا في خفض تكاليف المعاملات في التفاعلات ما بين الدول وخلق منافسة، وفرص مُتكافئة للجهات الفاعلة التجارية، حيث تسمح أهمية المؤسسات الدولية بمركزية الأنشطة التي تتطلب عملا جماعيا، فهي تُسهل الاتصال واتخاذ القرارات بشأن الشواغل التي تُشاطرها البلدان وتظهر كمحور حول تحديد الاستجابات الدولية وادارتها من خلال التعاون يُمكن تسهيل عمل "الوكالة الدولية للطاقة" المتجددة في تبادل المعارف المتعلقة بتنمية الطاقات المتجددة، ويُمكن "للبنك الدولي" أن يحقق الأهداف الإنمائية وقضايا الفقر في مجال الطاقة، وتحويل البرامج للحصول على الطاقة والوقود النظيف والآمن، كما أن مركزية الأنشطة التي تسمح بها المؤسسات يُمكن أن تخدم أيضا تعريفا محدد للمصالح كما هو الحال "لمنظمة الأوبيك"، و"وكالة الطاقة الدولية"، وحتى المؤسسات الإقليمية التي تشكّلت لمتابعة التعاون في مجال الطاقة يُمكن أن يندرج في هذا التصنيف،[3] ويبقى السؤال المهم هو كيف يُمكن جعل مؤسسات الطاقة أكثر فاعليّة ؟.

يُمكن القول أن فترة التسعينيات كان هناك اعتراف بمجموعة من المشاكل التي أشارت لها الحاجة لإصلاح الحكم واضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الموارد في جميع أنحاء العالم حول الفساد والممارسات التجارية غير أخلاقية، والدعوة إلى سلوك مسؤول من الشركات عبر الوطنية،[4] وبالتالي هنا تم البدء في إعادة موائمة أهداف إدارة الطاقة مع تنمية الدول والرفاه العالمي، فالأبحاث اليوم تُحاجي إلى الاصلاح بالرغم من أن منظمات الطاقة مثل "الأوبيك" بأن تصبح مؤسسة موثوقة، فإن العديد من المبادرات أصبحت غير موثوقة، وحتى تلك المؤسسات التي تمكنت من وضع وتنفيذ معايير وقواعد صارمة للعضوية، بالرغم من العمل الطموح للمؤسسات الطاقوية إلا أنها لا تُحمل الدول الأعضاء المسؤولية، من عدم اتخاذ اجراء أو عمل مُضلل، وكثيرا

---

(1) scholte j A civil society and the governance of global finance, in jA Schulte and Schnabel, civil security and global finance London, Rawbday.

(2) ibid.

(3) Deepti Mahajam, energy in international policy arina determining the rol of multilateral in situations, op.cit, p 12.

(4) ibid , p 13.

ما نجد مؤسسات الطاقة تفتقر إلى القدرات كسلطة مفوضة من الدول من أجل قضايا أو شؤون الطاقة العالمية.

الشكل رقم 02 يُوضح التصنيف الوظيفي لمؤسسات الطاقة

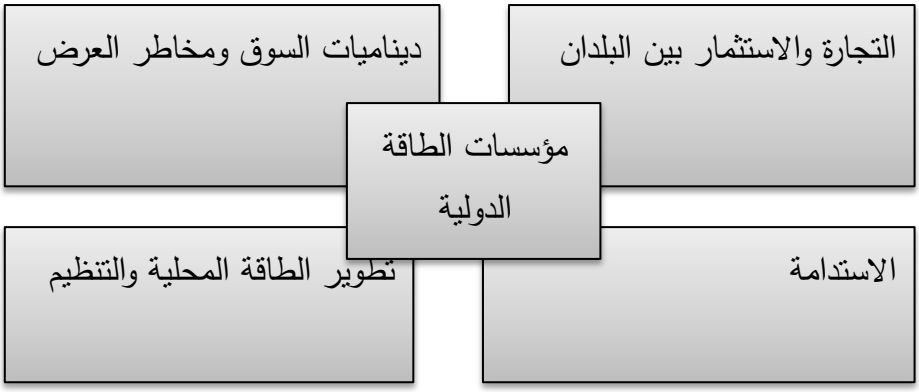

Surce : Deepti Mahajan, Energy In The International Policy Arena: Determining The Role Of Multilateral Institutions The Energy And Resources Institute, Teri-Nfa Working Paper No.1.

يُوضح الشكل تميُّز الحوكمة اليوم بعدد من المؤسسات التي تتعامل مع الطاقة وقد يختلف دور هذه المؤسسات، مثل "وكالة الطاقة الدولية"، المتخصصة أو مؤسسات أخرى تعالج القضايا السياسية والاجتماعية، ولكنها تعالج قضايا الطاقة باعتبارها واحدة من مجالات اختصاصها وتتفاوت من حيث حجمها وعضويتها، في حين يُمثل البعض تحالفا بين البلدان ذات المصالح المشتركة في قضية معينة للطاقة، ولكن هناك العديد من مؤسسات الطاقة تُشكل شبكات استشارية او هيئات تُحدد توجهات معيارية للدول تسعى إلى اتباعها، وقد تختلف آليات الإنفاذ على نطاق واسع عن آليات الانتقال الرسمي إلى التنفيذ الطوعي، وقد تنطوي على عقوبات ولكنه يستند في الغالب إلى حوافز تدفع بالمؤسسات بالسعي قدما.

شكل03 رقم توضيحي لمستويات الحوكمة وموقع المنظمات الدولية منها بالاعتماد على الهرمية

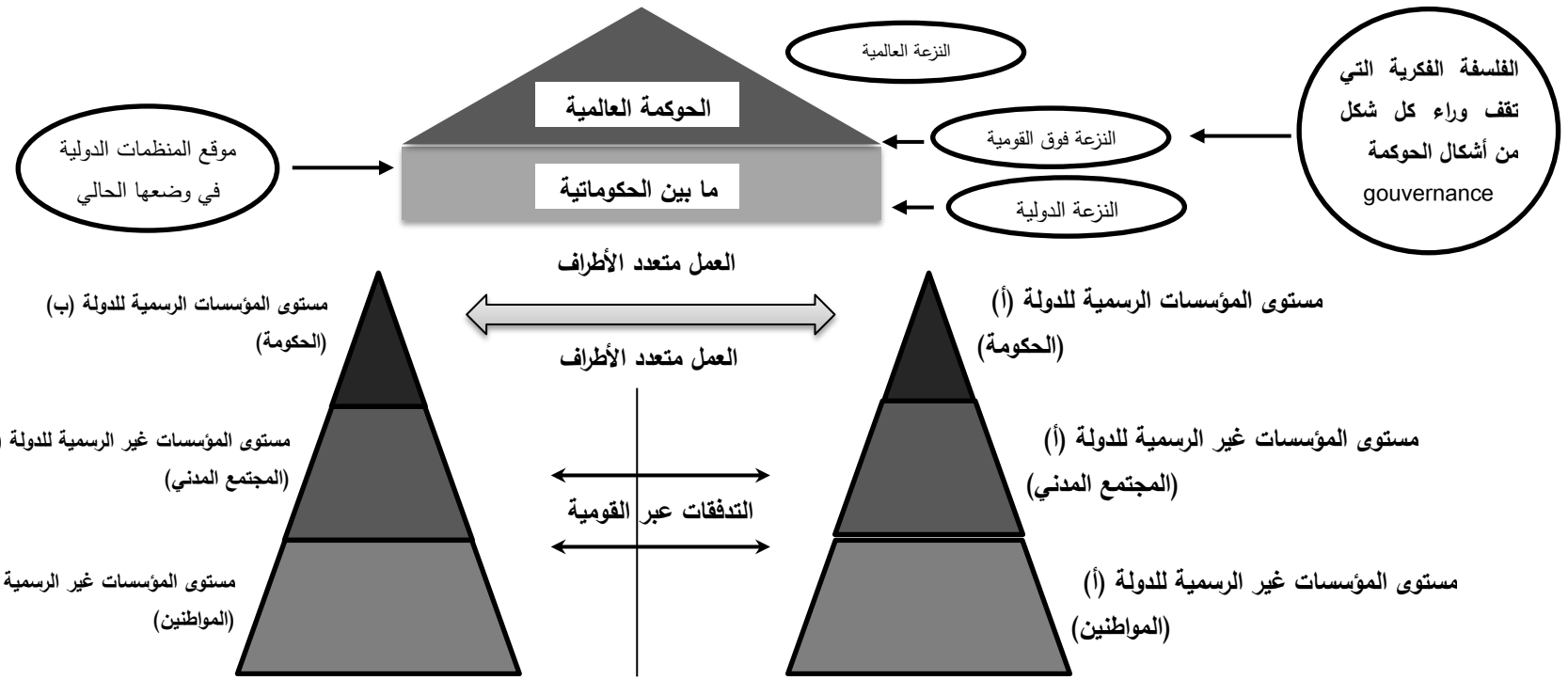

المصدر: عادل زقاغ ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة ليسانس كلاسيك، في مقياس المنظمات الدولية والإقليمية، 2010 /2011

لعل ما يُمكن أن نستخلصه في التحليل أن التمكين للعمل المتعدد الأطراف في ارساء التعاون ما بين الدول في المجال الطاقوي يتلقى عوائق تفرضها التدفقات العبر قومية لهذا لم ترقى عمل المؤسسات والأفراد والدول إلى تأسيس "حوكمة عالمية"، تُجسد عمل السلطة الفوق قومية بالاستناد إلى الهرمية، لذا نقول أن عمل المنظمات الطاقوية في شكلها الحالي تبقى في السمة ما بين الحكوماتية، لأن دعاة "النزعة العالمية" تُعرقل عملهم عائق السيادة الشفافية والهوية لتجاوز المشكلات العالمية بما فيها مشاكل الطاقة في شكلها الحالي.

المبحث الأول: المساعي البحثية لمسار التقدم المعرفي في مجال الطاقة

المطلب الأول: ميتودولوجيا برنامج البحث التقدمي للطاقة وفق ثبولوجيا لكاتوس

افتراض "أميري لاكاتوس" imre lacatuse "، الذي يُعد أحد أهم الباحثين في تقدم فلسفة العلم، من خلال مقولته المشهورة "فلسفة العلم من دون تاريخه خواء، وتاريخ العلم من دون فلسفته عماء"،[1] والتي عدّلها وفق مقولة "ايمانويل كانط"، في مقولة "أن المُدركات الحسية من دون تصورات عقلية عماء ،والتصورات العقلية من دون مدركات حسية خواء"، بحيث يتجسد تحليل "لاكاتوس" بتأثر أعماله في فلسفة العلم بالمنهج (الميتيدولوجيا) وتجسد في مؤلفه "ميتيدولوجيا برامج والأبحاث العلمية".[2] ينطلق افتراض لاكاتوس مخالفا لطروحات "توماس كوهن"، كون أن قصور التعامل مع النظريات بصورة منعزلة باعتبار أن الوحدة الوصفية لإنجازات العلم على حد افتراضه ليس النظرية بل هي" برنامج متكامل للبحث" بمعنى أن التقدم المعرفي يتم من خلال الانتقال من برنامج بحثي انتكاسي (degenerative) إلى برنامج بحث تقدمي (progressive)[3] ويندرج دور البرامج البحثية من خلال العلاقة بين الفعل ورد الفعل، وتلك الردود تعمل على وضع فروض علمية جديدة دون المساس "بالنواة الصلبة"، من خلال ايجاد فروض علمية تُساعد على تقدم البرنامج البحثي دون الوقوع في هفوة الأزمات المعرفية.[4] وتلك النظريات التي تعمل على حماية النواة الصلبة تكون بمثابة حزام واقي لحمايتها، وبالتالي فحصها بواسطة الشواهد الامبريقية، واذا ما فحصنا هذا التحليل على التقدم المعرفي لمجال الطاقة من خلال الانتقال من برنامج بحث انتكاسي إلى تقدمي، وحماية النواة الصلبة التي تُمثل جوهر النظرية المركزية، وهذه الافتراضات في مجال الطاقة معظم برامجها البحثية السابقة كانت متركزة حول الوقود الأحفوري أو الطاقة التقليدية دون المساس بالنواة الصلبة التي تمس افتراضاتها العلمية، الا أن البرامج البحثية التقدمية اليوم في مجال

---

(1) Imre lukatos, History of science and its Rational Reconstructions, p. SA, proceeding of the Biennial of the philosophy of science Association, vol 1970, p p 90, 91.

(2) محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة 2011/2010، ص 34.

(3) imper lakatos and alan mus grave atism and the craw the of know ledge, Cambridge, U K, Cambridge University press 1970, p p 172, 173.

(4) عادل زقاع، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، ص ص 27، 28.

الطاقات المتجددة أصبحت تُشكل خطرا على النواة الصلبة أي "الطاقات التقليدية"، من خلال إعادة ضبط برنامج بحث طاقوي انتكاسي إلى آخر تقدمي، وحالها حال النظريات الجديدة لنضوب الطاقة لذا فالتحليلات اليوم مُعمقة في مجال تفحص الطاقة خاصة البديلة منها بالرغم أنه في الوقت الحالي مازالت المساعي البحثية لم تجسد افتراضاتها على أرض الواقع، ويبقي حلقة "النواة الصلبة" في حالها واستمرار الطاقات الأحفورية في المدى المتوسط إلى غاية تضارب النظريات واسقاط التقليدية منها حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

المخطط رقم04: يوضح الافتراض اللاكاتوشي لبرنامج البحث التقدمي للطاقة حسب تصور الباحث

المخطط رقم04: يوضح الافتراض اللاكاتوشي لبرنامج البحث التقدمي للطاقة حسب تصور الباحث

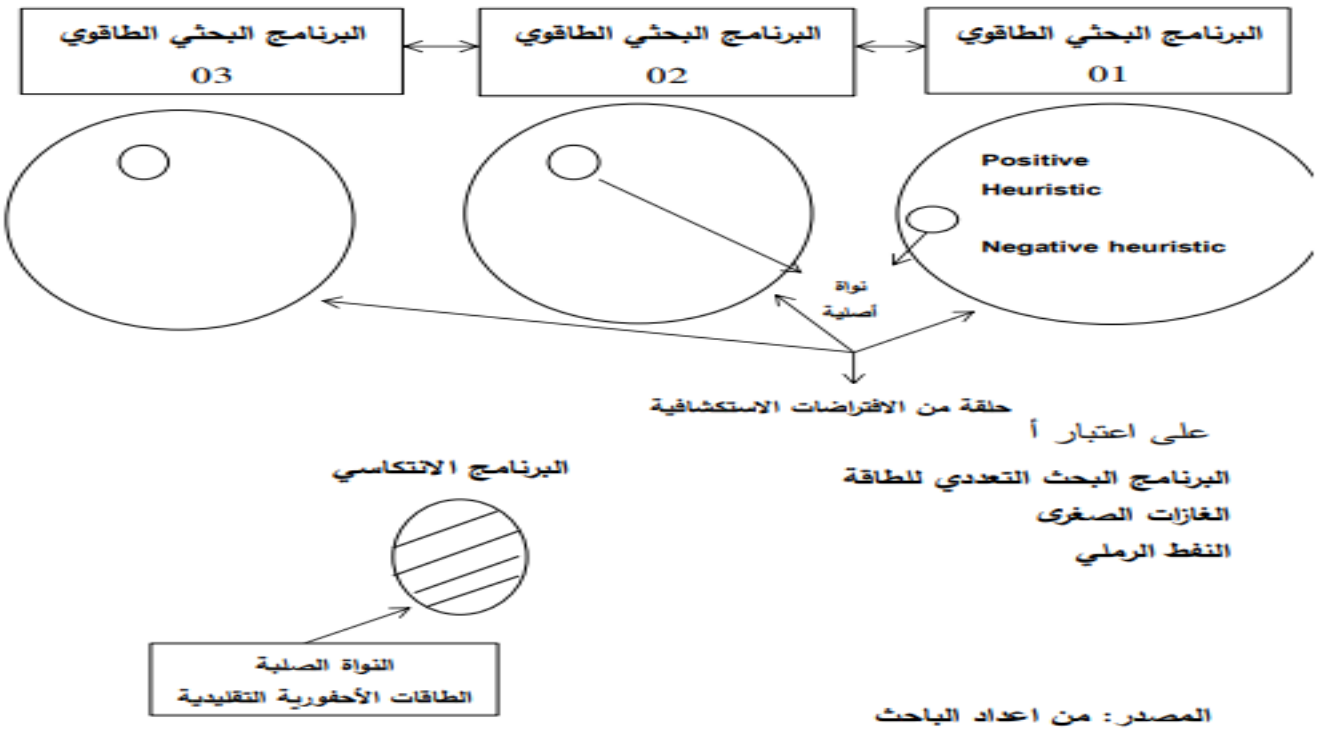

المصدر: من اعداد الباحث

على افتراض أن النواة الصلبة تتشمل الطاقات الأحفورية التقليدية والبرامج البحثية التقدمية تُمثل أهم التطورات للطاقات المتجددة دون المساس "بالنواة الصلبة"، وهي تُشكل بمثابة غطاء حصين لها، أما اذا تم تراجع نسبة الطاقات الأحفورية التقليدية ينعكس سلبا على النواة الصلبة وبالتالي الانتقال من برنامج بحث انتكاسي إلى آخر تجددي.

المطلب الثاني: فيزياء الكوانتوم وما بعدها نحو هندسة ثورة معرفية في مجال الطاقة

من قبل كان مجال تحاور العلم يتعامل مع "ميكانيكا نيوتن"، ولكن بقيت عدّة قضايا علمية دون تفسير وهذا راجع لفشل قوانين الفيزياء الكلاسيكية لشرح سلوك المادة في تفسير العديد من الظواهر منها "اشعاع الجسم الأسود"، و"الظاهرة الكهروضوئية" وانبعاث الخطوط الطبقية من ذرات الغاز ثورة الكوانتم، أحدثت ثورة معرفية جديدة وهي المسؤولة عن اطلاق ثورة DNA والثورة البيو جزئية وتكنولوجيا "النانو"، والأشعة المغطية والبوز يترون، ولها الفضل أيضا في مجال التجارة العالمية والمعاملات البنكية، ففي القرن العشرين مكنتنا ثورة الكوانتوم من فهم المادة التي نراها حولنا، وأصبحنا نتحكم في الروابط الذرية والجزئية وفجوة الطاقة والبناء البلوري، وهي بدورها تقوم على أربع قوى أساسية في الطبيعة وهي القوة الكهرومغناطيسية، والقوة النووية الشديدة، والقوة النووية الضعيفة، وقوة الجاذبية أو التناقل النيوتيني، وقد كان الفضل لـ "ماكس بلانك" مؤسس نظرية الكوانتوم في توضيح قوالب البناء في علم البلورات، وحدة الخلية في مجال الميكرو الكترونيك، الدائرة المتكاملة المونومير.[1] وبفضل ثورة الكوانتوم في مجال الطاقة تمكن باحثون ألمان من بناء محرك حراري من ذرة واحدة، ويعد أصغر محرك تم بناءه، وقدرته هي 34×10^{-22} ويعمل المحرك على تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية، ومن المتوقع اليوم أن يلعب محرك الذرة الواحدة دورا أساسا في الفيزياء التطبيقية والنظرية على حد سواء ويكون الفضل في تزويد الأجهزة النانونية بالطاقة.[2] الذي يفتح معه دراسات جديد على سرعات فائقة، والأبعاد الذرية وحلول مشاكل الطاقة، والأكثر من ذلك توصل العلماء إلى ابتكار أوراق نقدية محصنة ضد التزييف على أمل مغاير للتشفير الكلاسيكي، وذلك تطبيقا لفيزياء الكوانتوم التي تستخدم الالكترونات والفوتونات في استقبال المعلومات

[1] مصطفى كمال، و محمد يوسف، ثورة الكوانتوم، مجلة الفيزياء العصرية، العدد الثالث عشر، 02 مارس 2013، ص 37.

[2] حازم فلاح سكيك ، نجح العلماء في صناعة محرك من ذرة واحدة، مجلة الفيزياء العصرية، العدد التاسع عشر، 2016، ص 08.

وإرسالها، وأُطلق عليها الباحثون اسم "النقود البصرية الكمية".[1] والفضل للتقدم الهائل والمُعقّد لفيزياء الكوأنتوم يعود إلى فترات سابقة عند مراجعة الفيزيائيون أن الجسيمات والموجات وجهان لعملة واحدة، فقد ابتكر العالم النمساوي "اروين شرود نجر" في عام 1926 مفهوم "الدالة الموجبة"، ففي تفسير كوبنهاجن لنظرية الكم بين تأليف "تيلزيور وفير غانر هايزنبرج" في عام 1920، الذين حذروا العديد من الفيزيائيين في التعمق بخبايا هذه الدالة، ولكن كان لها الفضل في تطوير الفيزياء النووية والطاقة وفيزياء الحالة الصلبة، وفي عام 1936 رفض "ألبرت أينشتاين تفسير كوبنهاجن، حجة أينشتاين أن الدالة الموجبة للجسيمات غير مكتملة ولا تستطيع نظرية الكم رصدها وهناك من يتفق مع "أينشتاين" في أن "الدالة الموجبة" تُعبر عن جهلها للكون وأطلق عليه العلماء باسم "نماذج بسي" المعرفية الأنطولوجية، عام 1935.[2]

الشكل رقم 05 يوضح غرابة وازدواجية الموجه حسب طرح شرودينغ

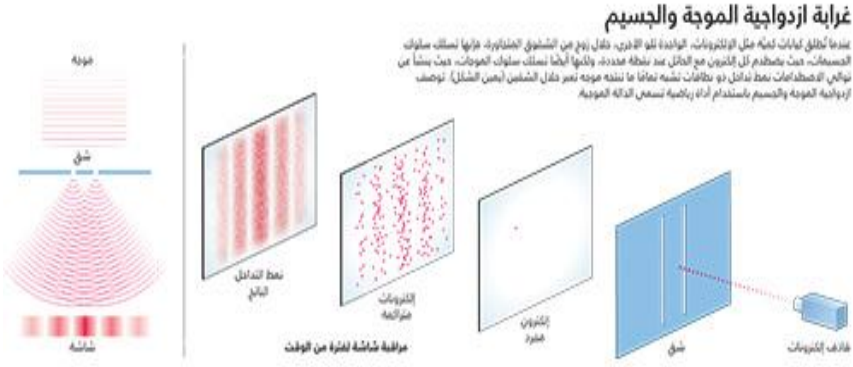

المصدر: زيا ميرالي، فيزياء الكم: أي الحقيقة، نقلا عن
www.arabicedition.nature.com

[1] المرجع نفسه ،ص ص 11-12.
[2] زيا ميرالي، فيزياء الكم: أي الحقيقة، نقلا عن www.arabicedition.nature.com ، تم تصفح الموقع يوم 2017/03/03.

وهذا ما هو إلا أحد الأمثلة فقط عن نماذج التي مكنت من تطوير ثورة الكوانتوم ،ولكن هذه الدراسة كام لها الفضل الكثير في معظم الدراسات الفزيائية وفي مجال الطاقة.

يرى فرويد وولف أن الاكتشافات الجديدة المتتالية في مجال فيزياء الكونتوم جلبت معها ثلاث مفارقات أساسية جديدة.

1- أن الأشياء لا تتحرك وفق لقوانين الحركة في الميكانيكا الكلاسيكية، وبذلك يُجادل فزيائيو الكوانتوم أن الحركة ربما لا تحدث بهذا الشكل بل أن الأشياء تتحرك بشكل منقطع.
2- أما المفارقة الثانية، تنطوي على تفويض للنظرة التقليدية للعلم على أنه عملية عقلية مرتبة بشكل موضوعي غير أن ميكانيكا الكوانتوم تُحاجي أن الإنسان الذي يرصد الطبيعة في مستواها ما دون الذي يخلص ويحدد ما يراه.
3- **أما المفارقة الثالثة:** على الرغم من الاضطراب الذي يظهر على الطبيعة الفزيائية كما في حال فوتون الضوء، فإن ميكانيكا الكوانتوم تجزم بوجود نظام بهذا العالم لكن ببساطة ليس العالم الذي كما نتصوره، وهذا الموضوع كان جوهر النقاش الذي دار بين "أينشتاين وبوهر"، خلال العقود الأولى من القرن العشرين[1]. فقد كان لاكتشافات ميكانيكا الكم الحديثة إلا بداية لصراع طويل لم ينته لحد الساعة، فمبدأ "عدم اليقين" قد قضى تماما على صورة لكون الآلية الحتمية، ومن جهة أخرى قضت" معادلة شرودنغر" على "النموذج الخطي" للجسيمات الذرية وهو ما نتج اعادة إحياء الجدل القائم حول نظرية المعرفة بيو أنطولوجيا. وكانت فيه أن:

- المدرسة الواقعية تهاجم بمقارنة أ. ب Eprporadax، ففي عام 1935 من مؤسسة الدراسات المتقدمة "بجامعة برنستون"، نشرت دراسة بعنوان هل يُمكن أن تعتبر توصيف الحتمية الفزيائية المستمدة من ميكانيكا الكم توصيفا كاملا؟، وبهذا طُرحت عدّة مفارقات علمية نوجزها فيما يلي.[2]

1- **نظرية جون بيل أو أفيو، أ.ب.ر:** لعام 1964 يُحاجي بوجود قيم للكميات الفزيائية إلا علاقة للقياس بشأنها وأن انتقال الأجسام بشكل آلي وخطي غير واضح في الدراسات المقدمة لفيزياء الكوانتوم.

---

[1] محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقحام براديغم التعقيد، داخل الحقل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، ص ص 109-110.

[2] يوسف البناي، ميكانيكا الكم بين الفلسفة والعلم، (ب.ط)،(ب.س.ن)، ص 86.

2- **مفارقة صديق فغنر:** التي تُعتبر امتداد لمفارقة قطة "شرودنغر" ،فقد وضعها الفزيائي الهنغاري الأمريكي "بوجين فغنر"، ليبحث في مسألة الامتزاج الحاصل بداخل الصندوق.

3- **نظرية ايفيرت:** التي تُقّر بالعدد اللانهائي من الأكوانات المتوازية، فقد وجد الفزيائي "ايفيرت الثالث"، الأكوان المتوازية، مُجبرا على وضع نظرية تفسير مفارقات نظرية الكم السحرية بحيث يدخل الراصد والمرصود في وحدة واحدة غير متجزئة.[1]

إن ما نريد الوصول اليه في صريح تطور مجال فزياء الكوانتوم، والتي أحدثت بدورها ثورة معرفية جديدة في مجالات عدّة للطاقة، و كسرت دعاة الحتمية والسببية في طرح نظرياتهم وأبحاثهم، وكذلك أعطتنا صورة حول الأبحاث الغربية التي بدورها تحتاج إلى طاقة لتطوير أبحاثها العلمية المُعقّدة على حساب الأطراف التي تفتقد لمثل هذه الأبحاث، مما يجبر الدول المتقدمة على توفير هذه المواد الأساسية لمجال تطوير الطاقة ويفتح مجال التنافس العلمي والتكنولوجي والتطور في مجال الأسلحة والفضاء لزيادة نفوذ وهيبة الدولة.

المطلب الثالث: نمذجة الطاقات المتجددة المركبة كبديل للطاقات الأحفورية

قبل فحص لموضوع الطاقات الفوتو فولطية المركبة كبديل أو خيار استراتيجي للطاقات الأحفورية، نحاول أن ندقق ونضبط مفهومها، كما يوردها البعض باسم "الطاقات المتجددة"، ومن بين تلك التعريفات نجد تعريف "برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة"، والتي تحاول أن تقدم لنا مفهمة عامة حول الطاقات المتجددة" التي في حقيقة الأمر مخزونها لا يكون ثابتا ومحدودا في الطبيعة، فتتجدد دوريا، بأكثر من وتيرة وتأخذ أشكال عدّة منها الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية وطاقات في باطن الأرض".[2]

أما "هيئة الحكومة الدولية المختصة بتغيير المناخ" فتُعرفها على "أنها كل طاقة يكون مصدر من مصادرها شمسي أو جيوفيزيائي أو جيولوجي، والتي تتجدد في الطبيعة بمعادلة أكبر من قدرة استعمالها وتتخذ من تولداها التيارات المتتالية والتواصلية في الطبيعة كطاقات الكتلة الحيوية أو الطاقة الشمسية

---

[1] المرجع ننفسه، ص ص 32-94.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للاطلاع أكثر، أنظر على الموقع التالي: www.dnep.org/arabic ، تم تصفح الموقع يوم 2017/04/13.

وطاقة باطن الأرض، وطاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، كما أن هذه الطاقات يسمح بتحويلها إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية إلى طاقات حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة".[1]

أما وكالة الطاقة الدولية"، فتقدم تعريفا مباشرا على أن الطاقات المتجددة، "هي تلك المصادر الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتخذ في تجددها بالطبيعة وتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها".[2]

بعدما حاولنا أن نقدم عدّة تعاريف للطاقات الفوتوفولطية "الطاقات المتجددة"، نجد أن معظمها تتفق على أنها طاقات متجددة تتخذ من الطبيعة القاعدّة باستغلالها بطرق نظيفة وذات معايير عالمية. أما فيما يتعلق الأمر عن مساهمتها في الإمداد الطاقوي العالمي قُدّر استغلالها نهاية 2012 بمزيج الطاقة العالمي بنسبة 10%، بحيث تساهم فيها الطاقة المائية بـ 3.9% والكتلة الحيوية والطاقة الشمسية الحرارية بـ ط%، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية بنسبة 1.2%، والوقود الحيوي بـ 0.8%، كما هو موضح في الشكل التالي.[3]

---

(1) edmehafer ottoman, renewable, energy source and climate change, mitigations for policy makes and technical, summary special report of the inter government of pineland climate change, Cambridge, M1 Cambridge university press2, 12 p, p 177, 178.

(2) الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية، للاطلاع أكثر أنظر الموقع التالي:
www.wie.org.accessdon

(3) فريدة كافي، الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان أربع وسبعون، وخمسة وسبعون، ربيع، صيف، 2012، ص 148.

مخطط رقم06 يوضح مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي في 2012

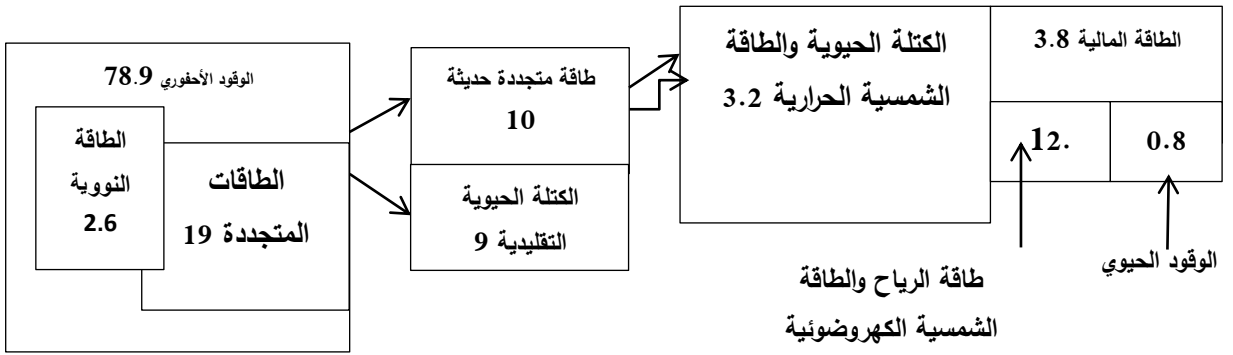

المصدر: فريدة، كافي، الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان أربع وسبعون، وخمسة وسبعون، ربيع، صيف، 2012، ص148.

وعلى سبيل المثال لا على الحصر حتى نربط التحليل مع موضوعنا، فالوضع الحالي لتطوير تكنولوجيا الطاقة البحرية، تُعتبر تكنولوجيا نطاق المد والجزر لوحدها تكنولوجيا ناضجة، ومع العقود الأربعة الأخيرة، أفرزت الصناعات البحرية الأخرى تجديدا في مجال عمليات البحث عن الطاقة بأعالي البحار تقدما كبيرا في مجالات الموارد والتشييد والتأكل والكابلات البحرية والاتصالات، والدليل على ذلك استغلال طاقة الأمواج كبديل أو كشكل من أشكال الطاقة الجديدة، والتي بدورها يُمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أعمدة المياه المتذبذبة ذات القاعدّة الداخلية العائمة، والأجسام المتذبذبة "الطائفة على السطح والمغمورة"، والنبائض العلوية ذات "القاعدّة الساحلية العائمة".[1] وفي دراسة فريدة من نوعها تمت في ألمانيا مُنحت "جائزة الشركة الصاعدّة في تحول الطاقة"، لخمس شركات جديدة ألمانية صاعدّة من بين أكثر من 500 شركة من 66 دولة تقدمت للمشاركة، وقد دخلت 18 منها من 11 دولة للائحة المختصرة النهائية، ومن بينها 05 شركات ألمانية فيها شركتان ألمانيتان تنتميان لأفضل الشركات في فئة طاقة نظيفة لمواجهة تحولات المناخ ،والتي تدور حول تقنيات تساعد على تخفيض انبعاث الغازات الصادمة وهما "الكتروشيكا" في منطقة بلانيخ، والتي تقدم شبكات الطاقة الكهربائية حلولا للتخزين أي تحويل الطاقة إلي غازمسال، أيضا ""هيدرغينيوس تكنولوجيس"[2] من مدينة "إرلانغت"، والتي بدورها قامت بتطوير تقنية الناقل الهيدروجين العضوي السائل وتتضمن تخزين الهيدروجين من أجل إعادة استخدامه،[3]كما أن دول الاتحاد الأوروبي قدمت مقترحاتها عام 2016 أن مزيد من التعاون الهندسي في مناطق بحر الشمال، من خلال حل ذكي قدمته كل من شركة خدمات النقل تينيتا (ألمانيا/هولندا) "واذوجيسنت" (الدانمارك)، بحيث يخططون مجتمعين لبناء "جزيرة صناعية ببحر الشمال" لتثبيت وتشغيل آلاف غنيات طاقة الرياح، وبهذا سيسهل الأعمال اللوجستية المُعقّدة والصعبة القائمة في عرض البحر، كما أن الجزيرة يُمكن أن تتحول إلى ترابط هوائي لتجارة الطاقة الكهربائية بين ألمانيا وهولندا

---

[1] التقرير الخامس للهيئة الحكومية الدولية المهنية بتغير المناخ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ، ملخص لصانعي السياسات وملغى فني، 2011، ص 89.

[2] المرجع نفسه ، ص 89.

[3] جائزة الشركات الصاعدّة في تحول الطاقة، نقلا عن www.deutschland.de ، 19 مارس 2017، تم تصفح الموقع يوم 2017/05/05.

وبلجيكا وبريطانيا والنرويج والدانمارك، وهذا يتطلب أيضا الاعتماد على مجموعة من منظمات البيئة أيضا.[1]

هذا التحليل كان اشارة فقط عن دور وأهمية الطاقات المتجددة في العصر الحالي والدراسات والأبحاث المقدمة في هذا المجال، التي تعكس مدى جدّيتها وأهميتها خاصة الدول الأوروبية التي تُعاني من نقص الطاقات الأحفورية تلجأ إلى بديل وخيار استراتيجي فعّال لمصالحها الحيوية، ولكن يُمكن للدراسات القادمة في حقل العلاقات الدولية ومجال الطاقة البحث والتعمق في مثل هذه الدراسات. وإمكانية حوكمة علاقتها الخارجية التنسيقية منها أكثر من صراعية.

المبحث الثاني: الحوكمة الطاقوية فحص مقارباتي

المطلب الأول: حوكمة الطاقة وبراديغم الترابط المركب

إن العالم المعولم اليوم كثيرا ما يستخدم مصطلح الترابط، بمعنى أنه تعتمد فيه جميع الجهات الفاعلة بما فيها الدول والجهات الفاعلة الغير حكومية على بعضها البعض، أي أن الترابط في السياسة العالمية مرتبط بالآثار المتبادلة بين الجهات الفاعلة في مختلف البلدان حسب تحليل "روبرت كيوهان"، تتسم هذه الجهات العبر وطنية بالتعاون والمنافسة معا، لأفعال أحد الفاعلين تأثير عميق على سياسات واجراءات الجهات الفاعلة الأخرى، بمعنى آخر أن الترابط المركب هو براديغم يؤكد على الطرق المُعقّدة نتيجة للروابط المتزايدة حيث يُعّرف على أنه "مفهوم اقتصادي عابر للقوميات يفترض أن الدول ليست الجهات الفاعلة الهامة والوحيدة، ويُشير التعريف أن الرعاية الاجتماعية تتصدر القضايا أي قضايا الأمن على جدول الأعمال العالمي، وفي هذا الصدد يحاول القوميون عبر وطنيون-النيولبراليون أن الدول لا تحفزها مصلحة وطنية محددة من حيث القوة، كما يُحاجي ذلك الطرح الواقعي، لذا يرى المسعى النيوليبرالي بأولويات القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد الدولي.[2]

---

[1] كهرباء من الجزيرة نقلا عن www.deutshland.de ، 20 أفريل 2017، تم تصفح الموقع يوم 2017/05/05.

[2] waheed a rana, the ory of complex inter dependence, a comparative an alysis of rea list and neoliberal thoughts international journal of business and social science, vol 6 N 2 vebrary, 2015, p p 01-03.

وأحد الجوانب الهامة في تحليل الترابط المركب أنه يدمج بين عناصر الطرح الواقعي (القوة) والطرح الليبرالي (الاقتصادي) في إطار الترابط البّيني، وزيادة التعاون الاقتصادي مع عدم تجاهل إمكانية حدوث نزاعات عسكرية، ويجاول كل من الباحثين "جوزيف ناي" "وروبرت كيوهان"، أنه لا ينبغي أن نختزل نظرية الترابط المركب بالجانب التعاوني والاعتماد المتبادل فقط، في اعتقادهم أن عدم التكافؤ في جوانب الاعتماد هو الأكثر احتمالا لتوفير مصادر التأثير للجهات الفاعلة في تعاملها معا، ويُمكن للجهات الفاعلة الأقل اعتمادا أن تستخدم في كثير من الأحيان علاقة الترابط كمصدر السلطة والمساواة حول قضية ما وربما تؤثر على قضايا أخرى.[1]

أما فيما يتعلق الأمر بالخصائص الرئيسية للترابط المُعقّد فقد حددها كل من "جوزيف ناي" و"روبرت كيوهان"، في كتابهما "السلطة والترابط: السياسة العالمية في مرحلة انتقال"، وصفا ثلاثة خصائص رئيسية للترابط المُعقّد:

1- **وجود قنوات متعددة:** بمعنى أنه في العالم المُعقّد من الترابط لا يجمع فقط التفاعل الرسمي والغير رسمي، وبهذا فهو يعارض افتراض أن الدولة الموحدة للواقعية، ولكن من خلال العلاقات بين الأطراف غير رسمية وبين النخب الغير حكومية والعبر الوطنية، فإن المنظمات تكتسب أهمية متزايدة، أيضا الشركات والبنوك المتعددة الجنسيات، مما يجعل السياسات الحكومية في مختلف البلدان أكثر حساسية لبعضها البعض.
2- **غياب التسلسل الهرمي بين القضايا:** يُحاجي أنصار الترابط المركب أنه لا يوجد تسلسل هرمي بين القضايا بمعنى لا يوجد خط فاصل بين السياسة الداخلية والخارجية.
3- **الدور الثانوي للقوة العسكرية:** فخلاف للدور المركزي الذي تقوم به القوة في عالم الواقع لضمان البقاء فإن التكافل المُعقّد يرى أن العلاقات الدولية يسودها التعقّد والتكافل، وبذلك يصبح من النادر استعمال القوة العسكرية في حل الخلافات بشأن القضايا الاقتصادية، لأن آثار القوة العسكرية مكلفة جدا، بمعنى فيه تراجع للقوة العسكرية كأداة رئيسية للسياسة العالمية لحل النزاعات، غير أن دورها كأداة للمساومة لا يزال هاما، بما أن الدور المُتغير للقوة جعل الحالة أكثر تعّقيدا.[2]

---

[1] Robert Kohen and joseph Nye, power and inter dependence world politics, intronsition Boston little Brown, 1977, p p 08-09.
[2] Robert Kohen and joseph Nye, op.cit, p 26, 28.

هذا التحليل إذا ما فحصناه مع موضوع الدراسة أي بالتركيز على آليات تفعّيل الحوكمة الطاقوية من خلال توجيب العمل المترابط بين الفواعل الدولية منها والغير حكومية في ضبط ميكانيزمات إدارة ملفات الطاقة بعيدا عن استعمال القوة العسكرية في السيطرة على مراكز نفوذ ووجود الطاقة، بل يستوجب وضع إطار مركب جديد للمنظمات الطاقوية، والمنظمات الغير حكومية الصديقة للبيئة في فتح مجال الحوار والنقاش للاختلالات الطاقوية وضبط الاقتصاد العالمي في العالم المعولم حتى تتحدد فاعليّة قنوات الاتصال المتعددة وفحص فرضية الهيمنة الغربية على مجال الطاقة.

المطلب الثاني: مدخل الشبكية كنمط تحليلي للحوكمة الطاقوية

من بين السمات التي نُوقشت كثيرا في النظام القانوني العالمي الناشئ انتشارا بما يُسمى "بالشبكات التنظيمية العبر وطنية"، هذه الشبكات تتشكل من أنواع مختلفة بعضها ينطوي على التعاون بين الهيئات العامة، والبعض الآخر ينطوي على التفاعل بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة وشبه العامة، وهذه الشبكات تؤدي وظائف متنوعة، منها شبكات انقاذ مصممة لجعل الإنقاذ أكثر كفاءة عبر الحدود الدولية، شبكات المعلومات التي تهدف إلى تعزيز المعلومات، وشبكات التنسيق.[1]

شبكات الحوكمة بدورها تجمع بين الطاقة الطوعية، وشرعية قطاع المجتمع المدني ومع المنظمات المالية واهتمام الشركات والسلطة التنفيذية ،والعمل على التنسيق وبناء القدرات لدى الدول والمنظمات الدولية، وهي تعمل على تجميع المعارف وتبادل الخبرة لإيجاد إطار مؤسسي عملي للتعاون المثُمر، ويُمكنها أن تُغذي الخلافات السلبية إلى مواجهات عكسية عبر قطاعي العام والخاص، بالتنسيق مع المجتمع المدني على تقوية التعاون بين الأطراف الخلافية، وتتبع شبكات الحوكمة جزء من التوجيه المجتمعي وحل المشاكل خارج الحكومة واتباع المراحل لتفعيل عمل شبكة الحوكمة من خلال:

- تحليل المشكلة، ثُم مرحلة صياغة الأهداف وتطوير الاستراتيجية والتنفيذ،[2]فحص أهمية التحليل الشبكي للحوكمة، هو محاولة مراعاة الأهمية المتزايدة للمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص والشبكات

---

(1) Mark Fenwick, and Steven tony nan ytcl, introduction, Networks and Networked governance, Networked governance, and Networked governance, transnational Business and the law, Fenwick, M. van uytsel, swrbkaz (ed), ixlll, 331, 2014 tardy cover 2014 in www.spunges.com, p p 04 05.

(2) Gobeniel Ahuppe, the Fratire's of Networked, Governance, international institute for sustainable Development, isb, Rapport, February 2012, p 07.

السلمية والمؤسسات الدولية في أداء مختلف مهام الحكم، والهدف من أداة الشبكة هو خلق التآزر بين الكفاءات المختلفة ومصادر المعرفة من أجل التعامل مع المشاكل المُعقّدة والمترابطة، ومن خلال التطوير الوظيفي يتم تحقيق الحوكمة.

لعل تحليل كل من "أرنست هاس" و"بترهاس"، حول شروط التعلم التنظيمي في المنظمات الدولية لكشف الدور الهام الذي يُمكن أن تقوم به المجتمعات المحلية ذات المعرفة المحددة والمعروفة بالمجتمعات المعرفية[1]. والتي تهدف إلى تطوير العملية التنظيمية والمفاهيم والمعاني المشتركة بحل مشكلة معينة يؤكد "أرنست هانس" حول دور التعلم والتكيف في معناه البيولوجي والسبراني لمهام المجتمعات المعرفية في المجتمع الدولي، من هنا يُمكن لأي منظمة الحفاظ على دورها أي أن دورها ليس التكيف البيولوجي فقط، وإنما أداة تعريف مهامها التنظيمية، هذه التحليلات والدراسات حاولت تحديد الظروف وتحسين أداء مؤسسات الحوكمة حسب ما تحاجي تحليلاتهم حول تقديم مثال للمناخ وكيف عمل الهيئات المختلفة لضبط القضية من خلال أخطار الاحترار العالمي، وهذا راجع إلى وجود مجموعة من الخبراء المختلفين "مجتمع المعرفة" في إدارة هذا الملف، مثال اجتماعات فيلاخ من 1985- 1998، وفتح أيضا مجموعة مفتوحة داخل "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" "المجموعات الابستيمية".[2]

لعل التحليل الأكثر عمقا للشبكة في حقل العلاقات الدولية يحاجي "جيمس روزنو" في مساعيه البحثية لدور الفواعل الغير دولاتية، ودور الشبكة في رسم إطار عام نحو لا مركزية المجتمعات الوطنية في توسيع مِظلة المجتمعات العالمية.[3]

لكن يبقى السؤال مطروح حول فاعليّة التحليل الشبكي كحلقة وصل للحوكمة؟، والأكثر من ذلك مدى قدرة هذه الشبكات من توسيع أجنّدات العمل المتعدد الأطراف في مجال الطاقة العالمي؟، سؤال يحتاج إلى دراسة معمقة في ضبط الاختلالات والصدمات الطاقوية من خلال تكيف مجتمع المعرفة للدراسات المتخصصة في شؤون الطاقة وقدرة المنظمات الطاقوية على

---

(1) Tom Peder worrdere, the contribution of network governance, to sustainable, development le seminaries Mliddri, n° 13 chaise penale ppement deniable école play technique e.d.f Fevevier, 2005, p p 03, 04.

(2) Tom Peder worrdere, op. cit, p 05.

(3) James Rosenou, Turbulence in world politics a theory of change and continuity, Pierceton, university press 1990.

إعادة هيكلة بُنّيتها وتطوير قدراتها ونظرياتها في إطار العمل المتعدد الأطراف "الحكومية منها، والغير حكومية"، لتفعيل دور الحوكمة الطاقوية وايجاد حلول ناجعة للشبكات العبر قومية اللاشرعية التي تُذلل عمل المنظمات الطاقوية والتنسيق العملي والقانوني بين أطراف المجتمع العالمي.

المطلب الثالث: براديغم التعقيد كمدخل لامقايسي للأطر التقليدية المفسرة للطاقة .

أدت علوم التّعقيد إلى ضرورة إعادة ضبط الأفكار والتصورات المعرفية، لأنها نظريات علمية منفتحة على حقول متعددة من المعرفة، والهدف من ذلك هو ضرورة البحث عن نموذج معرفي بديل للنموذج النيوتيني، ولعل ظهور الديناميات اللاخطية والميكانيكا الاحصائية التي لا يُمكن نمذجتها على أساس الرياضيات الكلاسيكية، بل على أساس أدوات رياضية جديدة يُمكنها أن تتعامل مع الأنظمة العشوائية والفوضوية مما أدى إلى ظهور "رياضيات فراكتلات" حيث قام "بونوا ماندلبروت"، بوضع هندسة كسورية جديدة، تختلف عن الهندسة الاقليدية، ولها تطبيقات في الفيزياء والبيولوجيا تهدف إلى إعادة التوازن لمفهومي "الشواش والنظام"، تُقّر أن التّعقيد يحاجي فكرة اللاحتمية والكلانية واللايقين، ويطرح بديل للنموذج النيوتيني الاختزالي،[1] وتتضح الفكرة أكثر في فكر "إدغار موران"، خاصة تعقيد العالم والإنسان، وهو التصور الذي قاده إلى إعادة النظر في مفاهيم فلسفية وعلمية من قبل النظام واللانظام والنسق، والمعلومة والكائن الحي، والمعرفة واللغة والمنطق، والبراديغم...، مُعتمدا على ابستيمولوجيا جديدة، وهي ابستيمولوجيا التّعقيد وينبني أفكاره على ثلاثة مرتكزات أساسية:

1- **مرتكزات العلم التقليدي:** نشأ مفهوم النظام عن التصور الحتمي والميكانيكي للعالم، ويعتبر اللانظام نتيجة لجهلنا المؤقت، تم التشكيك في ظاهرة النظام الكلي من قبل الديناميكا الحرارية ثُم من قبل الفيزياء الجزئية من طرف الفيزياء الكوسومية، وحالة من طرف فزياء الفوضى ،حيث توقفت فكرتا النظام واللانظام عن التنافي بإطلاق، من خلال خلق حوار منطقي بين النظام واللانظام.[2]

---

[1] داود خليفة، ابستيمولوجيا التعقيد: دراسة براديغم التعقيد والفكر المركب لإدغار موران، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لفي الفلسفة، جامعة وهران 02، كلية العلوم الاجتماعية، 2016/2015/، ص 216.

[2] المرجع نفسه، ص 216.

2- **مرتكز القابلية للانفصال:** مفاده أن دراسة ظاهرة أو حل المشكل يستلزم تفكيكه إلى عناصر بسيطة، فعلم التّعقيد لا يستبدل عدم القابلية للفصل بالانفصال، بل يدعوا إلى حوار منطقي يستعمل للقابل للانفصال لكنه يدعمه في غير القابل للانفصال.

3- **أما المرتكز الثالث: المتمثل في** المنطق الاستقرائي، الاستبطاني التماثلي la logique instructive déductive indentituve، فقد أدت تطورات بعض العلوم من قبل الفيزياء الذرية والفيزياء الكونية بشكل تجريبي وعقلاني إلى تناقضات يستحيل تجاوزها كما هو الحال الطبيعة المتناقضة للظاهرة الذرة (موجة / جسم)، بالرغم من عدم قدرتها الاستغناء عن المنطق الاستقرائي الاستبطاني ومع ذلك ليست سبل لليقين والبرهان المطلقين.[1] هذه النظريات الثلاث زعزعت الأطر المعرفية والنظرية الاختزالية، وهذا ما أدى إلى البحث عن سُبل معرفية جديدة ،بما فيها نظرية الاعلام ونظرية (السيرنطيقا)، ونظرية الأنساق، كما أنه حاول أن لا يُحدث قطيعة الفكر الاختزالي، أما في مجال اقحامه في حقل العلاقات الدولية أصبح مصطلح التعقّد جزء لا يتجزأ من الخطاب المعرفي في حقل العلاقات الدولية من خلال العقدين الماضيين في المراجعات النقدية للدراسات الدولية، وتأتي محاولات إقحام نظرية التعقّد داخل الحقل في سياق توصيات التقرير النهائي "للجنة الدولية لإصلاح وإعادة بناء العلوم الاجتماعية" التي ترأسها "ايمانويل فالرشتين" عام 1996، وتتُمثل القيمة المضافة لنظرية التعقّد، في التشجيع على البدء بالتفكير حول تفاعلات وتشابكات الحياة الدولية بوصفها نظاما مُعقّدا من خلال دراسة الطبيعة اللاخطية للنظام في مقابل اللانظام.[2] والتحليل المركب الذي تم انبعاثه اليوم هو استعادة الحركات الفكرية التي أُلغت خلال "الحرب الأهلية المعرفية" حسب تعبير "ايريك هوبسباو"، الذي توقع انتصار معسكر العقل في أوربا، وتُفسر هذه الحرب من خلال قدرة التّعقيد على تقديم مفاهيم لها علاقة بالمنظومة وتعددية المعارف من أجل تفسير أفضل للعلاقات الدولية ،وما تحاجيه اليوم البعد الاستراتيجي لنظريات العلاقات الدولية هو العمل على الاستبعاد من خطر التشيء، من خلال النظريات في سياقها عبر الاستقرار في التعقّد لأن المنظومة العالمية

---

[1] ادغار موران، نحو براديغم جديد، ترجمة يوسف تيبس، مجلة رؤى تربوية،(ب.س.ن)، العدد التاسع والعشرون، ص ص 119-120.

[2] محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية، نحو اقحام براديغم التعقيد دخل الحقل، مرجع سابق الذكر، ص ص 210-213.

مركبة من السياقات التي تبحث من التشبث بتغيير كينونة المنظومة العالمية، من خلال فتح تلك العلاقة المركبة والمتبادلة بين نظريات العلاقات الدولية.[1]

لفحص أهم مرتكزات براديغم التعقّد واقحامه في حقل العلاقات الدولية نحاول أن ندرس طبيعة وهيكلة النظام الدولي المُعقّد اليوم أمام تصاعد دول القوى المتوسطة وتداخل وتتشابك بينها وبين الدول الذي يُمكن أن تلعبه عبر عجز صعود القوى الكبرى الصاعدّة في فرض أو تنشيط "مؤسسات الحوكمة عالمية"، تعكس توزيع القوة في النظام الدولي.

فمع تنامي علاقة القوة تحتاج هياكل "الحوكمة لعالمية" إلى أن تصبح أكثر مرونة بما يتوافق والأجّندات الجديدة، وإلا ستتعرض لخطر التفكك لتحل محلها مؤسسات جديدة، ولكن السؤال الجوهري المطروح اليوم، هل توجد مناطق الاتفاق أو الاختلاف حول رؤية القوى الكبرى وتلك القوى الصاعدّة للنظام المدني الحالي المُنظِم للمجتمع الدولي؟، وهل يُمكن تطوير اقتراحات متعددة الأطراف كأسس للحوكمة العالمية في عصر يشهد قوى متعددة وصاعدة؟.[2]

نلاحظ مثلا تقاسم الأعباء المتعددة الأطراف بين القوى الصاعدّة والقوى الكبرى في إطار "مجموعة العشرين" في دور المستثُمرون وشركات التأمين، وهي أحد أهم أقطاب الحوكمة في الضغط على "مجموعة العشرين" لا يقاف الوقود الأحفوري تدريجيا بحلول 2020، عبر تسريع الاستثمار الصديق للبيئة، وبتقليص الخطر على المناخ، وتم توقيع 16 بُند عشية اجتماع لوزراء خارجية "مجموعة العشرين" في ألمانيا "بهامبورغ" في يوليو، وذلك لأن "دول العشرين" وقّعت على "اتفاقية باريس" لعام 2015 ،التي تهدف التخليص التدريجي من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري من الوقود الأحفوري ما بين 2050 و2100، وذلك من خلال أيضا الضغط الذي تقدمه المنظمات الغير حكومية، فحسب دراسة أُعدت عام 2015 من "معهد أوفرسنيتر ديفيلو" بمنت في لندن، أن دعم الوقود الأحفوري في "دول العشرين يبلغ 444 مليار دولار سنويا.[3] ويظهر جليا أن المنتدى مثل" دول مجموعة العشرين" يُمكن أن يلعب

---

[1] محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية، نحو اقحام براديغم التعقيد دخل الحقل، مرجع سابق الذكر، ص 213.

[2] محمد طاهر، الخريطة المقبلة لقيادة العالم: هل يشهد العالم صراعا بين القوى الصاعدّة والمسيطرة ؟، جريدة البلاد، العدد 21956، 05 يونيو 2017، ص ص 02-03.

[3] مستثمرون يدعون مجموعة العشرين لإنهاء دعم الوقود الأحفوري بحلول 2020، أخبار الساعة: نشرة تحليلية يومية، العدد 6264، السنة الثالثة والعشرون، 16 فبراير 2017، ص 08.

أعضاءها دورا في التعاون والحلول الوسط للقضايا السياسية كدور الحكومة الألمانية من خلال حكومة المستشارة الألمانية "أنجلا ميركل" حيال أزمة اليورو لعام 2008 من خلال تقديم تنازلات لبعض مطالب أعضاء "منظمة اليورو"، وهي: "فرنسا، ألمانيا وايطاليا"، وهو يعني بداية لعملة تكامل أكبر ودعم الاقتصاديات من خلال اتباع ألمانيا للخيار العقلاني، وهو ما وصفه الباحثون "بالمؤسسة الليبرالية"، ونظرية اللعبة المحصلة غير صفرية"، بحيث أصبحت "مجموعة العشرين" دورا أو موقعا للحوكمة الاقتصادية الدولية منذ 2007 بصفها مركزا للمقاومات وتنسيق السياسات العالمية.[1]

هذا التحليل يُقدم لنا تصورا هاما حول تعقّد القضايا الدولية، بما هي قضايا انبعاث الغازات الدقيقة والعمل على مواجهة نقص منافذ الطاقة العالمية، هذا يفتح معه التنسيق المتعدد الأطراف نظرا لتعقّد قضايا وأجنّدات العام اليوم، وما يُمكن أن نقوله أن مخارج براديغم التّعقيد في حقل العلاقات الدولية كان لِزاما لإعادة ترتيب وتنقيح الدراسات التقليدية في مجالات عدة.

المطلب الرابع: مساعي النظرية الخضراء/ في مقابل الاتجاه العقلاني.

إن محاكاة النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية، لم يبرز إلا بحلول العقود الأخيرة من القرن العشرين، بحيث برزت مجموعة متناسبة من النظريات الخضراء التي شككت ببعض الافتراضات الأساسية لتخصص العلاقات الدولية، وقد ساعدت هذه النظرية في اظهار ما يُمكن أن يُسمى بالعمى (الجهل) البيئي عند نظريات العلاقات الدولية، وكون أن النظرية الخضراء قد نشأت أساسا من نقد للمقاربات العقلانية والسائدة (الواقعية – الليبرالية)، فقد أُسندت في الوقت ذاته إلى الاقتصاد السياسي والدولي، ونظريات العلاقات الدولية المعيارية ذات التوجه الكوزوموبوليتاني، بحيث زعزعت بعض الأطر المفاهيمية والنظرية، وقدمت مراجعات ابستمولوجية للأمن والتنمية والعدالة الدولية، بخطابات جديدة حول الأمن البيئي، والتنمية المستدامة، والتحديث الانعكاسي التبادلي،[2] وفيه من يطلق عليها مصطلح "النظرية السياسة الخضراء"، تختص بالقضايا المعاصرة على وجه التحديد، مثل الآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة على

---

[1] جوناثان لاكهيروس، مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة: الحوكمة الاقتصادية في حال الأزمات والخلافات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد مئة وسبعة وعشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 40-44.

[2] تيم دان ، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع: ترجمة ديما الخضرا، في، روبن كيرسلي، النظرية الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، الطبعة الأولى، يناير 2016، ص ص 605-607.

تغيير المناخ ،وندرة النفط ومنافسة الموارد والصراعات، وهي تجمع بين المعيارية والعناصر العلمية، ولفهم كرونولوجية "النظرية السياسية الخضراء"، غالبا ما تصنف على شكل موجات، بحيث كانت الموجة الأولى تُميز البيئة كإيديولوجية وسياسة خضراء، ثُم النظرية كنهج مميز للسياسة ،وكانت اهتمام لمفكرين أمثال "بوزيت" 1984، "سبريتناك وكابر" 1985، "ودوبسن" 1990، "هايوارد" 1995، واتسمت الموجة الثانية بتقاسمات مع غيرها من مدارس الفكر مثل "النظرية النقدية" وكذلك التركيز على بعض مفاتيح مفاهيم داخل الفكر السياسي مثل الديمقراطية، والعدالة والدولة والمواطنة، وكانت اهتمام أبحاث أمثال "باري" 1999 و"يسنبورغ" 1998، "ساكار" 1999، ثُم تلتها الدراسات المُعقّدة الجديدة، والتي مثلت الجيل الثالث مثل أبحاث باري 2012، الاقتصاد الأخضر «مولي سكوت كاتو" 2008، "السياسة البيئية والنظرية الديمقراطية"، "همفري" 2008،[1] غراهام سميث، "الديمقراطية التعددية والبيئية" 2003.[2]

لكن حتى الاتجاه العقلاني بما فيه "الليبراليون الجدد" يعترفون بالتحديات البيئية ويرغبون في تعديل هياكل الحوافز من أجل تحقيق التعاون بين مختلف البلدان، يرفض المُنظّرون السياسيون هذا التحليل الذي لا يأخذ في الاعتبار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلد، فيحاجي مساعي "النظرية الخضراء" ،على أن البشر هم أكثر تعقّيدا ولهذا تُقّر أنه من واجبها الأخلاقي احترام جميع أشكال الحياة الأخرى التي تتعايش معنا، حتى أن النيوليبراليون جروا أبحاث للتعامل مع هذه الشواغل البيئية العابرة للحدود، فيما قد تكون الدول على استعداد للتعاون والمشاركة في فكرة حماية البيئة، والتحقق من تقدمها الاقتصادي، ومن أجل تفعّيل مساعي "النظرية الخضراء"، لابد من اشراك جميع الأطراف في اتجاه واحد، ويجادل كل من "هايوارد" 1995، و"باري" 1999، مفهوم المركزية الأيكولوجية من اعتبارهم أنه موقف صعب جدا، وهذا راجع للسلوك الإنمائي ولكن حجم التغيير الجذري مطلوب في السياسة العالمية لتلبية التغير البيئي، والمطلوب اليوم فتح مجال اللامركزية ،وهذا ما تقدمه مساعي"نظرية كوسموبوليتاليزم"، في إعادة مفهمة المجتمعات الايكولوجية.[3]ويُمكن تفسير نظرية العلاقات الدولية الخضراء على نحو فعّال للنجاح في الاقتصاد السياسي

---

(1) Berry john, creen political theory in geo green, wil ford (eds), political ideal elegies: AR introduction (u.e.d) London Reuther, p p 156-159.
(2) ibid, p 16.
(3) the green international relations, theory politics essay, in www.ukessay.com.

الدولي، يُعطي تحليلا المشكلات البيئية العالمية بديلا للتحليل الخاص بنظرية منظومة الحكم، وإلى جناح معياري أو جناح كوزوموبوليتاني أخضر يُعبر عن معايير جديدة في العدالة البيئية والديمقراطية الخضراء على جميع مستويات الحكم، وكلا هذين المجالين بديل "للنظرية النقدية"، وتحديدا الاقتصاد السياسي النقدي "لروبرت كوكس" والمستلهم من "الغرامشية الجديدة"، فقد أضاف مُنظِّرو العلاقات الدولية الخضراء ثقلهم إلى نقد المقاربات التفسيرية لنظريات العلاقات الدولية الوضعية.[1]

بحث مُنظِّرو العلاقات الدولية الخضراء في دور أشكال الحوكمة الموزعة جغرافيا من غير الدول، بدلا من المبادرات عبر القومية للمنظمات البيئية الغير حكومية مثل "مجالس رعايا الغابات"، الذي قدم خطة تصديق مؤثرة على المنتجات من الغابات المُدارة بطريقة مستدامة، وقد أسس هذا المجال من الأبحاث أكثر تعّقيدا وذات مستويات متعددة "للحوكمة البيئية العولمية"، قدرة على الاعتراف بأنماط هيمنة أو شبكة للسلطة، والتي تتجاوز أشكال الهرمية للحوكمة المميزة للدول القومية.[2]

ولكن السؤال المطروح ماهي المساعي المعمولة على تخضير السياسة العالمية؟

لعل الدراسة التي قدمتها "ايكوسلي" في كتابها الموسوم "بالدولة الخضراء" 2004، بحيث تتسم أهمية أطروحتها في امكانية نشوء التعددية البيئية والتحديث الايكولوجي، والديمقراطية التشاورية، بدل من الفوضى بين الدول والرأسمالية العالمية، ولعل ما يُثير الاهتمام هو غياب النقاش بشأن الحركات المناهضة للحوكمة، التي لعب فيها أصحاب النظرية الخضراء أدوار بارزة، وأيضا الاعتراف بأن العمومية باعتبارها شكلا للاقتصاد السياسي الذي يروج لها أصحاب النظرية قائما بالفعل في العديد من مناطق العالم، بإضفاء طابع اللامركزية يُمكن من شأنه إلى بناء التعددية البيئية والتحديث الايكولوجي والديمقراطي باعتبارهما حركات تُولّد التفسير السياسي والاجتماعي، وتعمل على مساندة الديمقراطية والمواطنة الايكولوجية.[3]

---

(1) تيم دان، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع: ترجمة ديما الخضرا، في، روبن كيرسلي، النظرية الخضراء، مرجع سابق الذكر، ص 622.

(2) المرجع نفسه، ص 626.

(3) سكون بورتشيل، وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: ترجمة ، محمد صغار الحركات القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 416-418.

المبحث الأول: القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي ومسعى حوكمة مجال الطاقة بمنطقة بحر قزوين

المطلب الأول: القوة المِعيارية كمفسر لسياسة الجوار الأوروبية

جاء في مقولة مثيرة للجدل "لهدلي بول"، أن أوروبا ليست فاعلا في الشؤون العالمية، وكما يبدوا ليست هناك احتمال في أن تصبح واحد من الفواعل العالمية[1] رفض الباحث البارز في المدرسة الإنجليزية أن الجماعة الأوروبية تُمثل سلطة مدنية على الصعيد الدولي والعالمي، يشير"فرانسوا دوشين"، أن القوة العسكرية التقليدية فتحت المجال تدريجيا للسلطة المدنية كوسيلة لممارسة النفوذ في العلاقات الدولية ،إلّا أن الترتيبات الجديدة في عقد التسعينات أدى إلى إعادة التفكير في مفهومي القوة العسكرية والسلطة المدنية من أجل إعادة حصص المعايير المعيارية للاتحاد الأوروبي.[2]

من خلال هذه الأسانيد يُمكن طرح التساؤلات التالية ماهي الدلالات المعرفية والقانونية للقوة المعيارية للاتحاد الأوروبي؟، ومدى إمكانية تذليل العقبات في تنفيذ أجنّدتها الغير إقليمية وعلى وجه الخصوص تُجاه دول بحر قزوين نموذجا؟.

يُمكن القول أن القوة المعيارية للاقتصاد الأوروبي تعود بجذورها إلى البنائية الاجتماعية فهي كطريقة يستطيع من خلالها الإتحاد الأوروبي نشر معاييره وقيمه الأساسية خارج حدوده، فهي تُمثل الهوية الدولية للاتحاد الأوروبي، وترتكز على دعائم مُتمثلة في "السلم والحرية، والديمقراطية وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان"، باعتبارها قيم معيارية لدول الإتحاد الأوروبي، ويتم ترويجها عبر الخِطابات الداخلية والخارجية لها.[3] وقد دافع "آيان مانرس"، أن الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية من وصفه أنه يُغيّر قواعد ومعايير ووصفات السياسة العالمية، بعيدا من التوقعات المحدودة المتمثلة في مركزية الدولة.[4] كما أن القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي ترسم أربعة معايير ثانوية مُدّعمة في "التضامن الاجتماعي، مكافحة التميز، تنمية مستدامة،

---

(1) Bull Hedley, Civilian power Europe contradiction in Terms? Journal Market studies, 1982, p 151.

(2) Jan manners, Normative power Europe a Contradiction a in Terms .J.C.m.S 2002 V 40- Novembre 02, 236.

(3) Rayan Tillery, Normative power Europe and Human Rights: Acritical analysis, University of leeds polis journal ,vol 7, summer 2012, issn2047-7651, p 454.

(4) Lisbeth Augustan, introduction: ethical power Europe? International Affairs, 84, 2008 pp01- 06.

والحكم الرشيد".[1] ويعّمد الإتحاد الأوروبي على تدوين قواعده كاتفاقيات مُلّزمة حتى في تعاملاتها مع الدول الأخرى، تضع مقاييس حقوق الإنسان كمؤشر لمعاملاتها، كما أن أعضاءه الجدد يكرس عليهم معاييره الدستورية ليُعطي مصداقية للحُجة القائلة بأن الإتحاد الأوروبي يُمثل قوة معيارية كما دعّم الإتحاد الأوروبي "المحكمة الجنائية الدولية" يُسلط عليه كقوة معيارية.[2] لكن رغبة الإتحاد الأوروبي في زيادة التنسيق وتطوير خطة التنمية الاجتماعية الخاصة به، حيث يُشير إعلان "النظام البيئي والاجتماعي" لعام 2003 عن الحاجة إلى تطوير ثقافة استراتيجية تُعزز التدخل المبكر والالتزام بالمشاركة الوقائية إلى الخروج عن المعيار الدستوري للسلم المستدام، إذ أنه من الصعب تصور الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية، إذا استخدمت الإكراه لنشر معاييرها أي غياب اللاتوافق بين السياسات الداخلية والخارجية.[3]

يبقى الجانب الأهم مدى التزام الإتحاد الأوروبي بالمعايير المدنية التي يكرسها في منظومته الداخلية والخارجية، ومدى قُدرة الإتحاد الأوروبي في تمرير سياساته وخطاباته خارج حدوده بالاستناد إلى المعايير الرسمية والثانوية، أو أنه يُكرس مبادئ الواقعية كما يُحدد ذلك "هايد برايس"، أن الفكر الواقعي الجديد يُقدم تفسيرا بديلا للاتحاد الأوروبي وأن التعاون بين الدول محدودو ،بالتالي باعتبار الإتحاد الأوروبي وسيلة للدول الأعضاء لتحقيق أقصى ما يُمكن من الأمن والمكاسب النسبية، ويجادل "كوبر"، أن الإتحاد الأوروبي في تعامله مع دول خارج حدوده يعّمد على سياسة الإكراه لفرض إرادته خاصة مع دول العالم الثالث.[4]

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي بين نقل المعايير والتغلغل لمصادر الطاقة ببحر قزوين

كان لأزمة الغاز الأكرانية لعام 2009، أثر كبير التعليق حول الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية بشكل عام والغاز الطبيعي على وجه الخصوص، فقد كان أثر نزاع السعر الذي أدى إلى انهاء الإمدادات الروسية لأوكرانيا في يونيو 2014، أدى بالتزامن إلى إمكانية اقتطاع إمدادات الغاز إلى أوروبا، مما دفع إلى إعادة النظر في إمدادات الغاز الأوروبية وتخفيف حجم الواردات الروسية، وبذلك يُعتبر بحر قزوين ذو أهمية مركزية لأمن الطاقة الأوروبي،[5] وبذلك

---

(1) Daniel Hardwick is the EU normative power? Written at: Royal tollway university of London written for : A-lister, , November 2011-p01.
(2) Tim Dumre, Good citizen Europe, international Affairs 84, 1, 2008, pp 13. 18.
(3) ibid, p 03.
(4) ibid, p 06.
(5) Aigeri mibruyeva an Rackham Tashtenkh an ava energy export potent ial in the Caspian Region and its in pact on Eu energy security periodic poly technical Social and

تُعتبر كل من منطقة القوقاز وايران كبديل استراتيجي لنقل الطاقة إلى أوروبا بعد رفع العقوبات الاقتصادية على ايران، فهي تُمثل كجزء من العرض النشِط الأوروبي، وايران بدورها بحاجة إلى نقل الخِبرة التكنولوجية الأمريكية والأوروبية للاستفادة الكاملة من رواسب النفط والغاز الايراني، ونظرا لموقع ايران الاستراتيجي بين بحر قزوين والخليج الفارسي يُمكن أن يُوفّر غير محدودة من الطاقة، من جنوب بحر قزوين ومنطقة الخليج الفارسي إلى أوروبا، وهنا يُثير تساؤل مهم لماذا هناك غياب لمأسسة خط أنابيب رئيسي من منطقة جنوب بحر قزوين إلى أوروبا؟، تُشير معظم التحاليل إلى عدم مخاطرة المستثُمرين بالمنطقة خوفا من العقوبات الأمريكية على ايران، كما أن أمريكا تعمل على منح نقل موارد الطاقة الايرانية عبر تركيا إلى الإتحاد الأوروبي،[1] ففي العقدين الأخيرين ازداد اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي، وأصبح مصدر رئيسي للطاقة، فهذه التبعية ظهرت نتيجة للقيود الحكومية الدولية للاتحاد الأوروبي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والانبعاثات العالية من الفحم القائم من الموارد الكهربائية، والعقبات المختلفة من التطور السريع للطاقات المتجددة، ففي عام 2009 حُوّل 26% من استهلاك الطاقة الأولية لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ،27% منها من الغاز الطبيعي، مع معدل نمو سنوي قدره 2.7%، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الكلي على الغاز إلى 43% من الطاقة الأولية للاستهلاك بحلول عام 2030.[2]

حاليا يتم استيراد حوالي 50% من الغاز الطبيعي الأوروبي عن طريق خط أنابيب من خارج القارة، والمُوّرد المهم هو روسيا، حيث أن 32% من النفط الخام المتداول في أوروبا مصدرها روسيا، رغم سياسات أوروبا منذ عام 2015 في اعتمادهم على تعزيز الطاقة المتجددة فمن المتوقع أن يكون انتاج أوروبا و أوراسيا يزيد إلى 330.7 مليون طن في عام 2035.[3] وبالعودة إلى إيران، فقد حققت نجاحا عام 2016 في حصولها على حصة لها في سوق الطاقة الأوروبي وحققت ارتفاع صادراتها إلى أوروبا بنحو 497.323 برميل/يوم خلال عام 2016 مقارنة بـ 111.880 برميل/ يوم خلال الفترة الممتدة من 1 يوليو

:management sciences, Department of Regional studies, L.N. Guniyov Eurasian National University Astana, Kazakhstan, accepted 27 :arch 2017 pp 127. 128.

(1) ShahrauWabuth osseirnir and others; energy security and compaction overjoy Resources' in Iran And Caucasus region Aims energy, journal energy published ; 08 :March 2017. P p 226. 227.

(2) Skunar Htwzon; curent status and future projections of L N G demand and supplies; a global prospective energy policy, 2011- pp 4092.4104.

(3) ibid, p 4104.

2012 إلى 31 ديسمبر 2015، كما يوضح الجدول التالي صادرات ايران نحو دول الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 03 يوضح صادرات ايران ما بعد العقوبات نحو دول الإتحاد الأوروبي

فترة الجزاءات 2012-2015		فترة ما بعد العقوبات 2016
النمسا	-	8307.
بلغاريا	-	1617.
فرنسا	-	138224.
اليونان	-	56880.
هنغاريا	-	2725
ايطاليا	2569.	53413.
هولندا	-	8690.
بولندا	-	8344.
إسبانيا	-	55522.
روسيا	-	16427.
تركيا	10934.	138699.
المملكة المتحدة	-	8473.
المجموع	111880.	497323.

Source: Shahrauz Abal Hosseini and others energy security and competition over energy resources in Iran and Cauca sus region, Diva. In www.diva-portal. Orge.

والخارطة التالية تبيّن الطرق البديلة لنقل الطاقة لأوروبا من بلدان آسيا الوسطى كنموذج لذلك.[1]

[1] Aigeri mibruyeva an Raikhan Tashtenkh an ava energy export potential in the Caspian Region; Op cit; pp 220.

خارطة رقم01: توضح الطرق البديلة لنقل الطاقة لأوروبا عبر آسيا الوسطى والقوقاز

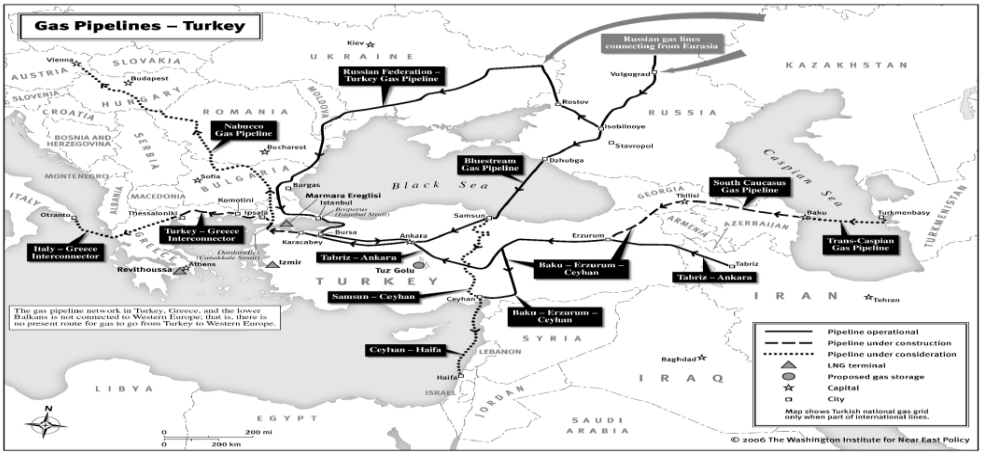

Source :Shahrauz Abal Hosseini And Others Energy Security And Competition Over Energy Resources In Iran And Cauca Sus Region, Diva. In Www.Diva-Portal. Org

بالعودة إلى نقل المعايير ومجال الطاقة بين دول الإتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، اتسم بالعمق والتدرج حيث بدأ مراحله الأولى من"1991-1995"عبر طرح برنامج FAas وكان التعاون في هذه الفترة بالذات جزء لا يتجزء من برنامج المعونة الفنية "لكومنولث المستقلة" (Tacis)، الذي تم إطلاقه عام 1991، واتسم قطاع الطاقة بجمهوريات آسيا الوسطى مشاكل عِدّة، وكان الأمر صعبا في بناء ثقة تعاون، حيث أخذ البرنامج شكل المشورة، مع نقص في الفهم والمعرفة، ليس فقط مع أجنّدة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضا مع المساعدّة الفنية بشكل عام وبرنامج TAcus بشكل خاص، أما فترة ما بين" 1995-2002"، عبر طرح شبكة الطاقة والبحث على أساس قانوني دائم، وبهذا كان لأوائل 1995 تأسيس برنامج "TAcis" لمشروع نقل النفط والغاز إلى أوروبا المشترك بين الدول، والذي كان هدفه تقديم المساعدّة الفنية إلى الدول المستقلة حديثا، وسعى البرنامج إلى ادارة وتشغيل الأنظمة وتحديثها وإدراجها في هيكل اقتصاد السوق الموجه، إلى جانب القواعد والمعايير الدولية ،وقد كانت "المفوضية الأوروبية" تُجري مفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة والتعاون "PCAS"، مع العديد من دول آسيا الوسطى، لكنها واجهت عوائق

نتيجة للحرب الأهلية الطاجيكية، ولم تبدأ المفاوضات إلا بعد 2003، وتم الإنهاء منها عام 2009 ،ودخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2010.[1]

أما فترة ما بين" 2005-2008" عين فيها الإتحاد الأوروبي أول ممثل خاص له في آسيا الوسطى، والذي كان مهمته تعزيز التغيير الديمقراطي كعنصر مهم، تزامن مع بناء خط أنابيب بطول 1000 كم^2 ،ينقل النفط مباشرة من كازاخستان إلى الصين، ونظرا لتأزم الوضع بين روسيا وأوكرانيا عام 2006 ولحقتها عام 2008-2010 معركة خط أنابيب الكبرى، الذي عرف اندلاع الصراع من جديد بين روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى إصدار الإتحاد الأوروبي تقريرا مرحليا عن تنفيذ استراتيجية آسيا الوسطى عبر طرح التهديدات والتحديات المشتركة، حيث أشار التقرير إلى عدم احراز أي تقدم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.[2]

أظهّرت حرب 2008 في جورجيا ،أن أمن الطاقة من القضايا الحساسة في المنطقة، تم بموجبه إغلاق خط أنابيب" نابوكو-تيبلستي-جيهان"، "وباوسوباسي"، التي تمُر عبر أراضي جورجيا، وفي داخل البيت الأوروبي كان الصراع قد أثار الشكوك حول "مشروع نابوكو"، وكان الاجتماع الوزاري بين الإتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى في سبتمبر 2008 بباريس، تم طرح أمن الطاقة بقوة، ووضع حقوق الإنسان والديمقراطية على الجانب الخلقي، وبعد مشاورات عِدّة تم التوقيع في نهاية المطاف على "مشروع نابوكو" من قبل دول الترانزيت الأوربية في الإتحاد الأوروبي، وبعد عِدّة أيام وقّعت بلغاريا على المشروع، وجمّدت مشاركتها في بناء مشروع "ساوث ستريم"، إلاّ أن كمية ضخ الغاز إلى تركيا لم يتم حسمه، وبعد شهر واحد حصلت روسيا على صفقة مع تركيا بسماح خط أنابيب "ساوث ستريم" المرور عبر المياه التركية، والذي رأت فيه "مفوضية الطاقة الأوروبي"، أنه لا يعيق "مشروع نابوكو"، وأعلنت كل من أذربيجان وكازاخستان على خطوة انشاء خط أنابيب "باكو-البحر الأسود"، في أكتوبر 2009، وتم وضع مُذكِرة تفاهم لهذا العرض، حيث تزامن مع قرار فرنسا بالانضمام إلى "مشروع ساوث ستريم الروسي"، وفتح خط أنابيب مباشر مع كازاخستان والصين.[3] وبحلول 2010 صادقت جميع الأطراف بما فيها تركيا على مشروع "نابوكو" عبر تأمين صفقة عبور مع

---

(1) Sij Brende joncm ,Central Asia and the EU'S Privet towards energy Diversification, Leuven Centre for Global governance studies working paper, no 64 June, 2011, P p 07. 13.

(2) ibid, pp 14-20.

(3) erective Russia gas prom unveills strategies for turkey 21 August 2009, Available at http.www.euractive.com/en/energy/Russia. Accessed, 27/05/2018.

أذربيجان، وكان طرح المشروع دعا إليه الرئيس التنفيذي لشركة "غاز بروم" الشريك الرئيسي في "كونسورثيوم" ساوث ستريم"، إلى ضم "نابوكو" و"ساوث ستريم"، لكن روسيا رفضت المشروع وبعد شهرين توصلت كل من روسيا وأذربيجان إلى اتفاق بشأن شحنة سنوية تبلغ 11 مليار متر مكعب من الغاز الآذري إلى تركيا بحلول عام 2017 وكان أمل الإتحاد الأوروبي في الحصول على بعض الغاز الذي يغذي الممر الجنوبي.[1] وفي أكتوبر 2010، تم وضع مذكرة تفاهم بين بلغاريا وروسيا لوضع مشروع خط أنابيب "ساوث ستريم" مما وضع المشروع في صيغة تنافسية مع مشروع "نابوكو" وفي نفس الشهر دفع زيارة الرئيس الكازاخستاني" نور السلطان نزار باييف" لأوروبا، وفي نفس السنة طلبت شركة بلجيكية غير معروفة نسبيا" enex154" بشحن الغاز الطبيعي المضغوط من تركمانستان ،عبر بحر قزوين إلى أذربيجان، ومن ضخها عبر أنبوب غاز إلى تركيا وفي الأخير كان التطور الأكثر أهمية بالنسبة لمعبر نابوكو هو الاجتماع الأمني –الإقليمي، وقّع زعماء دول بحر قزوين عليه، والذي تضمن بيانا في تأكيد نِيّتهم بوضع اتفاق نص على الوضع القانوني لبحر قزوين، ويُمكن أن يمهد الطريق لبناء خط أنابيب يغذي الغاز الكازاخستاني والتركماني في الممر الجنوبي.[2]

هذا يُبين أن مسعى الإتحاد الأوروبي لنقل المعايير في إطار القوة المعيارية وتوافقها مع هندسة سياستها الخارجية، يتباعد مع استراتيجيتها الطاقوية، التي تسعى من خلالها إلى التغلغل والنفوذ على حساب معايير "الديموقراطية ،والشفافية والمساءلة" ،التي تُعد من شروط ضمان حوكمة فعّالة .

المبحث الثاني: منظمة شنغهاي للتعاون وفرض نظام حوكمة أمنية بمنطقة بحر قزوين

المطلب الأول: منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في التأسيس والبناء الهيكلي

تم تأسيس "منظمة شنغهاي للتعاون" (SCO) في 2001/07/15 ،غير أن بدايتها الفعّلية تعود إلى 1997، حين بادرت الصين بتشكيل "منظمة شنغهاي خمسة" مع دول الجوار "روسيا، الصين، وكازاخستان، قيرغيزستان، وطاجكستان" [3].مثلت مرحلة التأسيس الأولى بتدابير "بناء الثقة والأمن" بين

---

(1) Finance, turkey ratifes Nambucca agreement now must agree with Baku, HuriYet news, 2010 Available cit http :www.luniyetdaily news.com. pp 06-07.

(2) Sij Brende jonc, central Asia and the Eu's Drive to words energy Diversification, Op cit, p 13.

(3) عبد الحق دحمان، التحالف الشرفي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجيه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، العدد 13، كانون الثاني / يناير 2015، ص 96.

عامي" 1996-2001"، ففي فترة ما بين "1996-1997"، اجتمع رؤساء الدول لتوقيع اتفاق يُحرز تعميق الثقة العسكرية في المناطق الحدودية، وأضفت إلى إطلاق "آلية شنغهاي الخمس" ،وشكّلت أرضية لممارسة الاجتماعات المتداولة بين الدول الأعضاء[1]، أما المرحلة الثانية، فكانت ما بين "2001-2004" بإقرار من دول المنظمة ،ومعهم أزباكستان لبناء قاعدّة قوية، والعمل على تطوير التعاون بين الدول الستة، بموجب وضع شروط جديدة لعام 2001 الذي وقّعت فيه الدول إعلان إقامة المنظمة ،عبر خلق الثقة المتبادلة، والعمل على محاربة الشرور الثلاث "الإرهاب، الحركات الانفصالية، والتطرف"، وفي عام 2004 تم الانتهاء من المرحلة التأسيسية، وبناء هياكل تنظيمية، وعلاوة على ذلك انضمت منغوليا بوصفها أول مراقب للمنظمة.[2] أما المرحلة الثالثة من 2004 إلى عهدنا اليوم، أين حاولت المنظمة العمل تصحيح الجوانب الأمنية السالفة الذكر بالترابط مع الجوانب الاقتصادية وتزامن تلقي المنظمة "مركز المراقب"، لدى "الأمم المتحدة"، وفي العام الموالي كان" الأمين العام للمنظمة" سمح له بإلقاء كلمة أمام "الجمعية العامة للأمم المتحدة"، ووضع مذكرات تفاهم مع منظمات إقليمية منها الآسيان.[3]

أما عن هيكلها التنظيمي، يُمكن رصدها بحسب المهام بين صفة العضوية الدائمة، والدول الحاملة لصفة المراقب وشركاء الحوار، وضيوف الشرف في الجدول التالي:

جدول رقم04 يوضح مهام العضوية بمنظمة شنغهاي للتعاون.

الدول الدائمة العضوية	الدول الحاملة صفة مراقب	شركاء الجوار	الضيوف
روسيا الصين، طاجكستان قيرغستان، كازاخستان، أوزبكستان أي أنها تتألف من 06 دول دائمة العضوية	الهند، ايران، منغوليا، وباكستان	سيريلانكا وبيلاروسيا	أفغانستان، منظمة دول آسيا ومنظمة كومنويلث الدول المستقلة

المصدر: من اعداد الباحث

(1) History of development of shanghai cooperation organization in http/www.sedsco.org/html/00035.

(2) Marcel detreats and franks, poulvander putter, the Shanghai cooperation organization, towards full-grown security alliance? , Netherlands institute of international Relation, cleanse, November 2007 pp 11.12.

(3) Speech by secretary General of the Shanghai cooperation organization Zheng deguang at the 60 the High-level Plenary meeting of the united nations central Assembly, new york, September 16, 2005 in http/www.sectsco.org .

أما عن الأهداف المنظمة يُمكن رصدها فيما يلي

- مواجهة المخاطر التي تواجه دول المنظمة ،والتي أُطلق عليها قوى الشر الثلاث "الارهاب، والتطرف الديني والاثني، والحركات الانفصالية"
- محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود وفق آلية مشتركة التصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- تعزيز سياسات التعاون وحسن الجوار بين الدول الأعضاء
- ترسيم الحدود بين الصين وروسيا من جهة وبين بقية دول الأعضاء من جهة أخرى.
- السعي لتقليص النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية.[1]
- تطوير التعاون الفعّال بينهم في السياسة والتجارة والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ،وفي شؤون التربية والطاقة والنقل والسياسة وحماية البيئة.
- العمل على تطوير الأفكار وتقديمها للوصول إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي، ديمقراطي عادل عقلاني متوازن.[2] بالرغم من تحديد أهداف مشتركة إلا أنه فيه اختلاف واضح في مصالح كل طرف فاعل في المنظمة، كروسيا والصين ،ودول آسيا الوسطى التي اختلفت أغراضهم بين الجوانب الجيوسياسية والطاقوية، والدينية التي سنحللها في المطالب اللاحقة.

المطلب الثاني: نمذجة نادي الطاقة الإقليمي كآلية لتفعيل دور منظمة شنغهاي للتعاون.

كان لوضع قاعدّة مُأسسة "لنادي الطاقة"، كمنصة لمناقشة رجال الأعمال والحكومات والوكالات، ويرى بعض الخبراء أن هذا النادي إنما وُضع لسيطرة روسيا على موارد الطاقة بآسيا الوسطى، إلا أن الظاهر هو حساب مصالح كل من منتجي الطاقة والمستهلكين، والعمل على التنسيق وادارة التعاون في مجال الطاقة، فبالنسبة للصين هذا النادي سوف يجعل استهلاك الطاقة المتنامي يُمّكنها من إيجاد آلية إضافية للتنسيق والتعاون في مجال الطاقة، خاصة مع وسط آسيا روسيا، وايران،[3] أما بالنسبة لدول آسيا الوسطى يُمكن أن

---

[1] عبد الحق دحمان، التحالف الشرفي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجيه نحو العالمية، ص 97 .
[2] المرجع السابق الذكر، ص 97.
[3] MayerM.aximilian and wibbeke, jost, understanding Hennas international energy strategy the Chinese journal of international politics, 2013, accreted, 22 -05-2010. P 17.

يصبح النادي آلية لتنسيق سياسات الطاقة، وقضايا تبادل المياه بين أوزباكستان وقرغيزستان وطاجكستان، وبإطلاق هذا النادي سيكون لروسيا القدرة على توجيه مختلف مشاريع الطاقة الإقليمية ،وأصبحت شبكة النقل والاتصالات والمجالات المستهدفة للتعاون في "منظمة شنغهاي للتعاون"، كما تسعى كل من "الهند وباكستان وايران"، أن تصبح دول كاملة العضوية، وما يزيد من قوة وفاعليّة متكاملة "لمنظمة شنغهاي للتعاون"، هو التنسيق مع "الأمم المتحدة" و"الآسيان"، وغيرها من المنظمات الفاعلة الأخرى.[1]

لكن هذا التحليل يطرح تساؤل مدى فاعليّة "منظمة شنغهاي للتعاون" في إدارة وحل العوائق التي تُعرقل للتنسيق المتعدد الأطراف، والقدرة على وضع آليات لإدارة شؤونها الإقليمية ؟،والأكثر من ذلك مدى قدرتها على بناء حصن منيع للقوى الغربية المتغلغلة في المنطقة؟.

نشر مقال بعنوان "روسيا و منظمة شنغهاي للتعاون: طريق موسكو الوحيد من بشكيك إلى دوشانبي"، للباحث "بارك كاثر"، أن أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية هو الحد من التأثيرات الأمريكية وغيرها من الدول الغربية في آسيا الوسطى ،على الرغم من وقوف" منظمة شنغهاي للتعاون" في بعض قرارات روسيا خاصة في قمم 2007 و2008 في "دوشانبي"، من خلال رفض أعضائها تأييد إجراء موسكو العسكري في مواجهة جورجيا، والاعتراف الأبخازي، واستقلال "أستيا الجنوبية"، ومن بين مراكز قوة المنظمة، هي القمة التي أجريت في يوليو 2005 بعد أن أصدر رؤساء "منظمة شنغهاي للتعاون" بيانا مشتركا يدعو أمريكا لوضع جدول زمني لسحب جميع القواعد العسكرية التي تمركزت بها في آسيا الوسطى، وبالفعل قامت أمريكا بسحب قوتها من أوزبكستان على الرغم من اختلاف أهداف كل من روسيا التي لها الرؤية الأمنية، والرؤية الصينية ذات المقاربة الاقتصادية، لم يتم تأثيره على القرارات الاستراتيجية، إضافة إلى تأزم الوضع بين روسيا وقرغيزستان بسبب ارتفاع الشعور المعادي لوجود ضحايا انتفاضة 1916، التي قُتل فيها القرغيز من قبل

(1) Ekaterina Koldunova and outhers, Russia's Role in the sco and central Asia Challenges and rapport unities, this. Rapport was prepared on th basis of the research with in the From work of the Research orients program of the foundation, for development and support of the valdai discussion globe Moscow ;December 2014, pp 17-22.

القوات القيصرية ،وهذا تزامنا مع استصدار البركان القرغيزي في إحياء ذكرى هذه الانتفاضة وخلافها أيضا مع كازاخستان حول جورجيا.[1]

أما عن الدور الصيني، ففي أولويات استراتيجيتها تُجاه دول آسيا الوسطى بما في ذلك مكافحة "الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية"، و"أمن الحدود والاستقرار الإقليمي ، والمشاركة في التنمية الاقتصادية، والطاقة "،كما تعّمد الصين على وضع حزام الحوار الجديد على طول حدودها، ويرى الخبراء الصينيون في "منظمة شنغهاي" "كمنظمة الإطار"، حيث يُمكن للصين اختيار نموذج القيادة المتعدد الأطراف، أما عن وُجهات النظر لدول أسيا الوسطى في المنظمة، فكازاخستان هي أكثر المدافعين عن الأوراسية كأساس لإعادة الإدماج في الفضاء ما بعد السوفياتي، وهي لا تريد أن تكون مُلزِمة لا بروسيا ولا بالصين، على خلاف أوزبكستان تتبع استراتيجية أكثر انفرادية في المنطقة، وكل علاقاتها مرتبطة بروسيا وهي تحاول أن تكون بعيدة عن الأنشطة العسكرية الإقليمية، ومهما يكن فالمنظمة تُعتبر فاعلة لمناقشة الأجّندات الحساسة المستبعد حلها ثنائيا، وهي في كمبادرة لمناهضة الامبريالية ،مع احتمال خطر استبدال الوجود الروسي بالصين.[2]

"فمنظمة شنغهاي للتعاون" ترتكز في جوهرها على الشراكة الروسية الصينية وتحولت إلى شراكة متعددة الأطراف مع أي تهديد جديد ،وهي كنموذج للقرن الحادي والعشرين الذي يُمكن من خلالها التغلب على العداء التاريخي بين البلدان ذات الحدود المشتركة، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي هل منظمة شنغهاي للتعاون مضادة أم موازية لحلف الناتو كقوة أمنية وعسكرية غربية؟

المطلب الثالث: منظمة شنغهاي للتعاون مضادة أم موازية لحلف الناتو

يبدو أن الصين في بدايتها كانت مترددة في تحول "منظمة شنغهاي" إلى تحالف عسكري شبيه بالناتو، فالمنظمة كانت تُقِر بعدم ياقّنية التدخل العسكري في أفغانستان في مرحلة ما بعد طالبان ،فتأسيس مجموعة الاتصال الخاصة بأفغانستان لتعزيز العلاقة بين "منظمة شنغهاي للتعاون" و"الحكومة الأفغانية "لحميد كيرازي"، وعلاوة على ذلك أفغانستان عضو مُعتمد في

(1) Mark M. Katz, Russia and the shanghai cooperation organization, Moscow's larely Road from Bishkek to Dushanbe, Research center, jun-july, 2007, pp 01-05.

(2) Ekaterina Koldunova and others, Russia's Role in the sco and central Asia Challenges and Oporto unities, Op cit, pp 26-27.

المنظمة حسب وجهة نظر أمريكا وحلف الناتو، وبذلك يُشكل البعد العسكري "لمنظمة شنغهاي للتعاون" مصدر قلق كبير، وتقوية دعائمها بربط صلاتها "بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي" التي تُهيمن عليها روسيا، والتي ينظر إليها مراقبون غربيون على أن "معاهدة الأمن الجماعي"، هي بالأساس منظمة سياسية-عسكرية، في حين ينبغي "لمنظمة شنغهاي للتعاون"، أن تظلل منظمة سياسية-اقتصادية، وبعد مشاورات ومفاوضات عِدّة تم في نهاية المطاف موافقة الصين عام 2007 في تحديد مجالات التعاون بين المنظمتين، وتتضمن مجالات التعاون والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات ،والأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر وطنية، ومن بين الاختلافات بين "منظمة شنغهاي للتعاون" و"حلف الناتو أن هذه الأخيرة يهدف التهديدات الخارجية ،في حين "منظمة شنغهاي للتعاون" تهتم بالأمن داخل أراضيها.[1]

وما يفرض التكامل بين "منظمة شنغهاي للتعاون" و"معاهدة الأمن الجماعي"، هو زيادة الجوانب العسكرية لأمن الطاقة لدول أعضاء المنظمتين ،والتي تشمل الحراسات الأمنية لخطوط أنابيب النفط والغاز، ونشر قوات الرد السريع ضد الهجمات الإرهابية فبرغم من وجود تنسيق ثنائي بين "حلف الناتو ودول آسيا الوسطى ضمن إطار "الشراكة من أجل السلام"، وكذا مع روسا عبر "مجلس الناتو منذ عام 2002، إلّا أن "منظمة شنغهاي" بدأت منذ عام 2005 بوضع مجموعة اتصال مع "حلف الناتو"، بهدف التنسيق الأمني في أفغانستان، وتُشير الدراسات المهتمة بهذا الشأن أن روسيا والصين توظفان "منظمة شنغهاي للتعاون" لملأ الفراغ السياسي- العسكري، بهدف تحقيق التوازن الدولي ضد "حلف الناتو" ولعل هذا التحليل يتسم مع أطروحة نظرية توازن التهديد "Stephen walt Balance of threat "،[2] أما عن خيار تركيا في الانتقال الخلفي إلى "منظمة شنغهاي للتعاون" كبديل "لحلف الناتو"، فقد أوضح الرئيس التركي "أردوغان"، أن تركيا تتشارك قيّما مشتركة أكثر مع دول "منظمة شنغهاي للتعاون"، فيها تسعى إلى إيجاد أسواق جديدة في الشرق الأوراسي، ولكن تبقى عقبتها الوحيدة هي انضمامها "لحلف الناتو"، فقد أصبحت

---

(1) William E. Carroll, chino in the shanghai cooperation organization : Hegemon, Multi-polar Balance or cooperation in central Asia, international journal of Humanities and social science Vol .No. 19 December 2011, pp 05-06.

(2) خير سالم ذيابات، الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996-2013 تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 43، ملحق 01، 2016، ص ص 360-361.

الحكومة التركية تبحث عن بدائل لأجل التعاون الأمني، بالرغم من أنها عضوة في عدّة منظمات؛ إلّا أن هذه المؤسسات تفقد للفعّالية ومحدودية البدائل ،فعمّدت تركيا إلى الاندماج الأمني الأوراسي خاصة أمام التحول الاستراتيجي لتركيا ،من دولة هامشية حسب تعبير صاموئيل هانتنغتون" إلى أن قوة إقليمية فاعلة، واستنادا إلى نظرية Setephene Walts "توازن التهديد"، "أن الدولة تتوازن ضد القوى الأكثر تهديدا بالنسبة لها لا الأكثر قوة".[1]

يرى المحللون والمراقبون للتحولات الدولية في مجال العلاقات الدولية أن اكتمال أهداف مأسسة "منظمة شنغهاي للتعاون"، على المدى الاستراتيجي بمواجهة الهيمنة الغربية على السياسة الدولية، وتغيير موازين القوى لغير مصلحة الحضارة الغربية بآلية مؤسسية أخرى وهي "مجموعة بريكس"، التي تشكلت في عام 2009، والتي تنطلق من أساس اقتصادي بحث والتكامل العضوي بين المنظمتين، وتحديدا روسيا والصين، فضلا عن وحدة الهدف خاصة تعزيز "الأمن الجماعي"، مما يدفع بتحول نظام دولي جديد نحو تعددية قطبية.[2]

بالرجوع إلى الشأن العسكري في إطار العلاقات بين القوى الفاعلة" بمنظمة شنغهاي للتعاون"، فالصين ترى في التعاون العسكري الروسي- الهندي، هذا الأخير المنافس الإسرائيلي للصين في جنوب آسيا، حيث بلغت واردات الهند من الأسلحة الروسية 97% من الفترة الممتدة ما بين 2008-2012، وتعّمد روسيا على بيع الأسلحة الجد متطورة على حساب الصين، وتتعامل روسيا مع الفلبين و الفيتنام التي تُعتبر خصوم للصين، في حين روسيا في نفس الوقت تتفوق عن القوة العسكرية الصينية المتنامية والنفوذ الصيني المتزايد داخل الشرق الأقصى الروسي.[3]

---

[1] جلال غشيب، التوجه شرقا: أثر الصعود الأوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير 2018، ص ص 38-40.

[2] حسن أبو طالب ، نحو عالم بدون هيمنة غربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 24 ديسمبر 2015، نقلا عن، www.Rawabetcentre.com، تم تصفح الموقع يوم 2018/05/23.

[3] عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية-الروسية، الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، 22 حيزران 2011، ص 06.

الشكل رقم:07 يوضح نسبة صادرات الروسية من 2008 إلى 2012 نحو الهند.

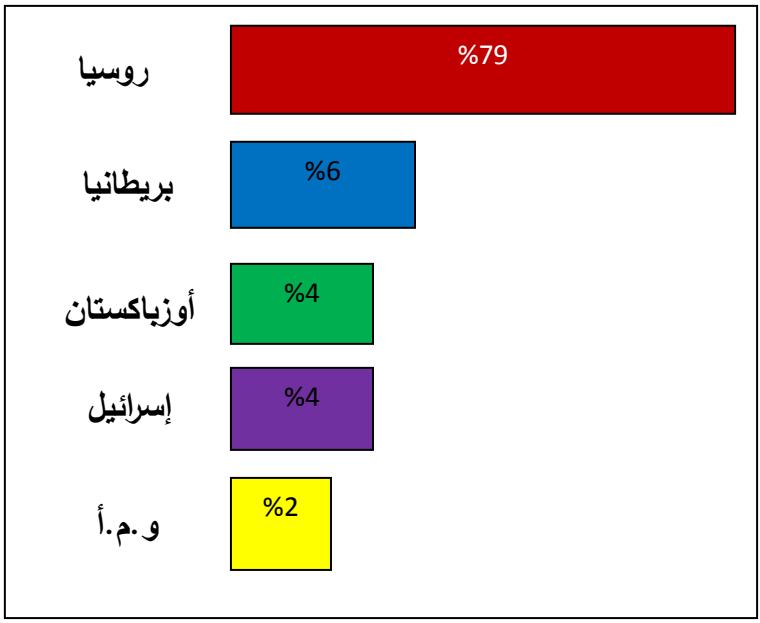

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي للسلام (2008-2012)

ولكن هذا لم يمنع الهند من محاولة تطوير قوتها العسكرية والانفلات من التبعية الروسية، في هذا الصدد يقول "صامويل بيرلوفريمان"، "مدير برنامج في معهد ستوكهولم الدولي": "أنه ليس ببعيد عن تطوير مستقل لنظام أسلحة جديد"، حيث حاولت الهند تشجيع الشركات الخاصة على تصنيع الأسلحة، وتم تطوير 50 مختبرا حكوميا، لكن رغم ذلك فالهند تبقى بحاجة إلى خبرة كبيرة، والتكنولوجيا العسكرية الروسية، في هذا الصدد يقول سفير روسيا في الهند "عن رفض أي تباطئ للمبيعات في الهند وفقدنها لموقفها القيادي في السوق الهندية".[1]

رغم اختلاف وجهات النظر في بعض الأجّندات بين روسيا والصين إلا أن المناورات العسكرية تحت اسم "مهمة السلام" في 2005 شاركت منها حوالي عشرة آلاف جندي، ورفضها طلب أمريكا بحضور مراقبين عسكريين أمريكي لمتابعة تدريبات "مهمة السلام" في 2007، التي أجرتها المنظمة في إطار

[1] Cordoned Haris, World's Big EST Aram Symporter, March. 06,2014, in www.nytives.com/2014/03/07, business/international words. Accessed 25/05/2018.

"مهمة مكافحة الإرهاب"، بالرغم ما تحمله هذه المهمة من سلام، إلّا أنها تُمثل أجنّدات بعيدة المدى، وكان أخرها في عام 2014 فتطورت من مناورات ثنائية إلى متعددة الأطراف يضم جميع دول المنظمة، كما هو موضح في الجدول التالي مناورات "مهمة السلام لمنظمة شنغهاي للتعاون" من 2001 الى 2013.[1]

الجدول رقم05: يوضح مناورات مهمة السلام لمنظمة شنغهاي للتعاون 2001-2013.

المناورات العسكرية لأعضاء منظمة شنغهاي 2001-2013

التاريخ	الدول المشاركة	مكان المناورة	هدف المناورة
2002 /10	الصين وقرجيزستان بمشاركة 200 جندي	قرجيزستان	ضد الإرهاب
2003/8	الصين وروسيا، وكازاخستان، وقرجيزستان، وطاجيكستان بمشاركة 1300 جندي	الصين وكازاخستان	ضد الإرهاب
2005 /8	الصين وروسيا بمشاركة 10000 جندي	الصين وروسيا	ضد الإرهاب وضد أية أخطار أخرى
2006 /3	الصين وروسيا وكازخستان وقرجيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان بمشاركة 450جندي	وأوزبكستان	ضد الإرهاب
2007 /5	الصين وروسيا وكازخستان وقرجيزستان وطاجيكستان، وأوزبكستان بمشاركة 4000جندي	قرجيزستان	ضد الإرهاب
2009 /7	الصين وروسيا بمشاركة 2600 جندي	الصين وروسيا	ضد الإرهاب
2010 /9	الصين وروسيا وكازخستان وقرجيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان بمشاركة 5000 جندي	كازاخستان	ضد الإرهاب
2012 /6	الصين وروسيا وكازخستان وقرجيزستان وطاجيكستان بمشاركة 2000جندي	طاجيكستان	ضد الإرهاب
2013 /8	الصين وروسيا بمشاركة 1300 جندي	روسيا	ضد الإرهاب

المصدر: خير سالم ذيابات، الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996-2013 تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 43، ملحق 01، 2016، ص359.

من خلال ما تم تحليله يُمكن القول أن" منظمة شنغهاي للتعاون" تتسم بمنطق الضبابية بمعنى يصعب الفصل بين جوانب الخلاف والتلاقي في أدوار القوى الفاعلة في المنظمة، كما أنها تتسم بقُدرة عالية في وضع ترتيبات

[1] عبد المنعم دحمان، التحالف الشرفي المقبل :منظمة شنغهاي للتعاون و التوجه نحو العالمية ، مرجع سابق الذكر، ص ص 100-101.

مؤسسة فاعلة على القُوى الغربية المعادية لسياساتها وأدوارها الإقليمية، من خلال المطلب الأخير نحاول أن نحلل دور البعد الاقتصادي في ترتيب البيت الداخلي للمنظمة وقدرته على تجاوز الخلافات والتفاوت الاقتصادي بين القوى الفاعلة فيها ومدى قدرتها في التحول من نمط المنظمة الأمنية والعسكرية الصلبة، إلى منظمة مرنة.

المطلب الرابع: منظمة شنغهاي للتعاون كآلية لتفعيل التعاون الاقتصادي الإقليمي

يبدو في تحليل الموضوع أن منظمة شنغهاي للتعاون ركّزت في قواعد تأسيسها على البعد العسكري والأمن البحت، لكن المتتبع للأحداث التي فرضت أجنّدتها على المنظمة خاصة الأزمة المالية الأخيرة لعام 2008، عمّدت على تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الإقليمي، والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة ،وهذا مثل الاتجاه الأول من مخطط المنظمة لمواجهة الأزمة، أما الاتجاه الثاني من خلال العمل على فرض بيئة مستقرة ومواتية لتسهيل التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال فرض ظروف مواتية للتجارة والاستثُمار، أما الاتجاه الثالث من خلال تعزيز الاتصال والتبادل والتواصل مع دول المنطقة وطرح المشاريع الإقليمية عبر تحقيق العمل المتعدد الأطراف في مجال الطاقة والاتصالات عبر:

- تطوير نظام الطاقة والسوق الإقليمي.
- انشاء وسائل نقل إقليمية فعّالة لنظام النقل والإمداد
- انشاء شبكة إقليمية من الطرق السريعة المعلومات عالية السرعة.
- أما الاتجاه الرابع: من خلال التوسع في مصادر جديدة للتعاون الاقتصادي.
- أما الاتجاه الخامس: من خلال تعزيز مشاركة المراقبين للدول وشركاء الحوار في التعاون الاقتصادي الإقليمي، هذه كلها شكّلت تحدي في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والممرات المتأتية عبر وطنية، وتحسين الوضع البيئي في المنطقة ،وهذا ما تؤكده نص المادة 13" من تعزيز أمن المساواة والمنفعة المتبادلة ،وفرض شروط مواتية لتطوير التجارة وتشجيع الاستمارات والتبادل في إطار عمل المنظمة".[1]

[1] zhuldyz tutibayeva, and Aignim Sadvokassova, the sco and prospects for Regional economic cooperation in central Asia, in a Book the shanghai cooperation organization and.

يُمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون، تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال زيادة كثافة رأس المال، وتليه الاحتجاجات المالية الإقليمية المتنوعة، وإذا ما قارنا نمط العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول آسيا الوسطى فقد ازداد بشكل ملحوظ ،فعملية تطوير التجارة الإقليمية ستغير وتيرة التعاون المالي الإقليمي، كان للأزمة المالية لعام 2008 الدافع لتحقيق التعاون الحالي الإقليمي بين دول الأعضاء، فيُمكن وضع مجموعة من المؤشرات في تعزيز التعاون المالي الإقليمي من خلال الحماية ضد المخاطر المالية، عبر إصلاح النظام النقدي الدولي وترشيد النظام المالي الدولي والتعاون الإقليمي .

- والأكثر من ذلك محاولة التغلب على قيود الدولار الأمريكي ولذلك عمّدت الصين إلى لعب ورقة سريعة لفرض سلطتها على شرق آسيا.
- فتعميق النظام المالي الإقليمي للمنظمة هو نقطة انطلاق مهمة لتحقيق استراتيجية الطاقة الصينية، وعلاوة على ذلك توجيه القطاعات المالية ومجتمعات الأعمال للدولة الأعضاء إلى المنظمة لتبادل المنفعة بشكل أفضل وتنمية متكافئة.[1]

كما يوضح المخطط التالي الإطار المتعدد الجهات للتعاون المحلي والاقليمي بين الدول الأعضاء في "منظمة شنغهاي للتعاون".

[1] Lia Junmei and Zheng Min, Financial cooperation among sco Member states: Review and Prospects From china's perspective in a Book. The shanghai cooperation organization and eurasian-Geopolitics edited by Michael Fred Holm Monadic in stute of Asian studies 2013, pp 266-270 p 270.

الشكل رقم 08: يوضح الإطار المتعدد الجهات والأبعاد الثلاثة للتعاون المحلي الإقليمي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

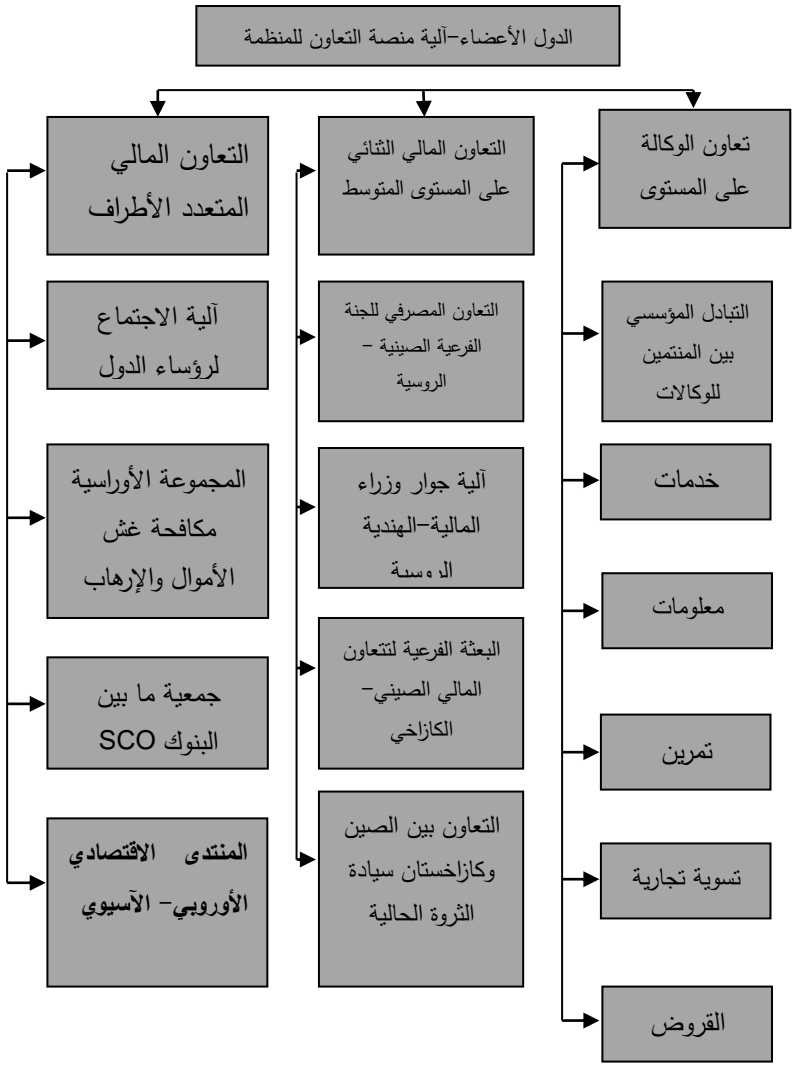

Liu Junmei And Zheng Min, Financial Cooperation Among Sco Member States : Review And Prospects From China's Perspective In A Book. The Shanghai Cooperation Organization And Eurasian-Geopolitics Edited By Michael Fred Holm Mondic In Stute Of Asian Studies 2013, Pp. Liu Junneé And Zheng Min Financial Cooperation Among P *270*

اذا ما حاولنا تحليل المخطط فقد أنشئت المنظمة كاطار للتعاون المتعدد الأطراف، في إطار العمل على المستوى المحلي فضلا عن العلاقة بين الوكالات الحالية على المستوى الجزئي والكلي، فبعضها يرتبط بصورة فعّلية كالمجموعة الأوراسية المتخصصة في شأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، "منظمة رابطة البنوك"، و"المنتدى الاقتصادي الأورو-آسيوي"، والتي بدورها تأسست هذه الأخيرة في موسكو عبر الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ،ومحاربة غسل الأموال ،والإرهاب والفساد، والرشوة والمرتبطة بأمن دول الأعضاء في المنظمة ،عبر التنسيق بين هذه المنظمات لاتخاذ إجراءات مشتركة، وتعتبر تأسيس "جمعية ما بين البنوك" نوعا جديدا من الأنشطة المالية التي تأسست في 16 نوفمبر بموسكو كآلية جديدة للتعاون المالي ،أما عن دور "المنتدى الاقتصادي الأوروآسيوي"، فهو لتعزيز التعاون بين دول آسيا الوسطى ،وروسيا ،ووسط غرب الصين، من هنا يتضح مدى فاعليّة وقوة "منظمة شنغهاي للتعاون" كآلية أمنية-عسكرية وحتى اقتصادية، تسعى إلى فرض توازنات إقليمية وما دون إقليمية مع القوى الأخرى، وعن دورها في حوكمة مجال الطاقة وفرض ترتيبات مؤسستيه فاعلّة تحتاج إلى شفافية وفرض قوانين "فوق قومية " تجعلها طرف قوي في اتخاذ قراراته الاقتصادية والجيوسياسية ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بالجانب الطاقوي وهو محور التجاذبات والتفاعلات بّين -حكوماتية لزحزحة الدور الغربي وبسط نفوذه بدول المنطقة، وربما هذا يثير تساؤل ما الجدوى من طرح ومأسسة الإتحاد الأوراسي الجديد إذا كانت "منظمة شنغهاي للتعاون" قوة فاعلة في المنطقة أمنيا واقتصاديا؟ وهل هذا يفرض قِوى مؤسسية جديدة في حقل العلاقات الدولية ،ومن ثُم لها القدرة على حوكمة وضبط قواعد ترشيديه للتفاعلات الجديدة؟

تبرز قوة وفعالية منظمة شنغهاي للتعاون، في أعمال قمّتها الـ19في عاصمة قرغيزستان بيشكيك، يوم 2019/06/14 بإعلان قادة المنظمة عزمهم على مواصلة التعاون في عدد من القضايا أهمها، نزع السلاح النووي، ومحاربة الإرهاب والتطرف، والوضع في سوريا، ورفض التدخل في شؤون الدول الأخرى، حيث أفضت إلى بيان أكد استمرار الدول الأعضاء في المنظمة في التعاون في مسائل نزع السلاح النووي، ومراقبة عدم انتشاره، والاستعمال السلمي للطاقة الذرية، مشدداً على أن الدول الأعضاء تعتبر من المهم التنفيذ المستدام لخطة العمل بشأن البرنامج النووي الإيراني، وفقاً للقرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن، وتدعو جميع المشاركين إلى الوفاء بجميع التزاماتهم من أجل التنفيذ الكامل والفعّال للوثيقة. وأضاف البيان أنه لا يوجد مبرر لأعمال الإرهاب

والتطرف»، معتبراً أن من المهم تنفيذ تدابير شاملة لتعزيز مكافحة الإرهاب وأيديولوجيته اعطى فعالية أكثر لحوكمة القضايا الأمنية والاقتصادية بالدرجة الأولى.[1]

المبحث الثالث: الإتحاد الأوراسي ومسعى فرض توازن اقتصادي .

المطلب الأول: مأسسة الإتحاد الأوراسي الجديد: فحص لافتراضات بنتام التفاوضية الثنائية المستوى.

من المنظور الأيديولوجي كان هذا المشروع الدولي واسع النطاق، اتضح في خطاب ألقاه "نور السلطان نزار ياسين" رئيس جمهورية كازاخستان في مارس 1991، "بجامعة موسكو" الحكومية، في التأكيد على فرض اتحاد أوراسي، وكانت من الناحية العملية لمأسسة هذا الإتحاد بداية من عام 2007، واستغرق تنفيذ فكرة التكامل عشرون عاما، سبقتها العديد من الاتحادات التي سبق الحديث عليها، "ككومنويلث الدولة المستقلة" لعام 1995 ،طرح الترويكا بين "روسيا البيضاء كازاخستان، أوروبا"، أي الدول الثلاث التي مازالت تُمثل نواة رابطة التكامل التي وقّعت على "معاهدة الإتحاد الجمركي ،تم تصميم هذا الصك لإزالة الحواجز التي تُعرقل التفاعلات الاقتصادية الحرة، وفي عام 2000 أسست خمس دول المجموعة الاقتصادية الأور- وآسيوية ،وتم التوقيع على أكثر من 100، لكن البداية كانت متعثرة لتليها "اتفاقية انشاء ساحة اقتصادية واحدة "في عام 2003 بين "روسيا البيضاء وكازاخستان، وروسيا وأوكرانيا" ،لكن الثورة البرتقالية لعام 2004 وضعت حدا لهذا التعهد، وفي عام 2007 وقّع رؤساء دول "روسيا ،وبلاروسيا' وكازاخستان" اتفاقية مأسسة "الإتحاد الجمركي" على وضع خطة تنفيذ لمدة عامين لخلق شؤون مواتية لتوسيع التكامل الاقتصادي، وفي ديسمبر 2009 تم التوقيع على البيان المشترك حول تأسيس "الإتحاد الجمركي"، ودخلت التعرفة الجمركية حيز التنفيذ، وفي عام 2014 كان النجاح نتيجة للأزمة المالية لسنة2008، مما شجّع الدول الثلاث على تسريع جهود التكامل.[2]

في عام 2011 "تأسس الإتحاد الاقتصادي الأوروبي- الآسيوي"، وفي عام 2015 انضمت أرمينيا للاتحاد، وفي نفس العام من شهر ماي انضمت قرغيزستان للاتحاد، حيث تزامن مع انهيار أسعار النفط خلال إدارة الرئيس الروسي "فلادمير بوتين"، من 110 دولار للبرميل إلى 50 دولار للبرميل الواحد ما بين

---

(1) Shikha Goyal, Sco Summit 2019 In Bishkek: Theme, Agenda & History, Jun 13, 2019 14:06 Ist, In Https://Www.Jagranjosh.Com.

(2) eviny vinokuva , Eurasian economic union, current state and preliminary results, Russian journal of economic 3, 2017, pp 56-57.

سبتمبر 2004 إلى فبراير 2015، وتبعتها العقوبات المفروضة على روسيا، مما أدى إلى مبادرة "مأسسة الإتحاد الاقتصادي الأوراسي"، وهو رسالة من الرئيس الروسي للدفاع على الحقوق العرقية للأقلية الروسية في وأكرانيا، وعدم تخليه عن الجماعات الروسية في" دونستك ولومانسك" في شرق أوكرانيا.[1]

تحدد في هذا الصدد "irinabusygina" في دراسة قدمتها بعنوان "Domestic Factor's intact on Russia's"، في تحليلها للسياسة الخارجية الروسية حجج نظرية لروبرت بوتنام في دراسة قدمها عام 1988، حيث جادل أن الديناميات المحلية يُمكن لها أن تفتح أو تحدد التوصل إلى اتفاق دولي، وهذا بدوره يحدد نجاح أو فشل الأنظمة على الساحة الدولية، ومنه يُمكن أن يغير السياسة الداخلية ،وهي تدخل في إطار "نظرية اللعب الثنائية المستوى"، عبر التفاعل بين الداخل والخارج، هنا يظهر قوة روسيا في المحصلة التفاوضية لتأسيس الإتحاد.[2] حيث كان تحليل "بوتنام"، في إطار "المباريات الثنائية المستوى"، فحسبه تسعى الجماعات الوطنية في "المباريات الثنائية المستوى"، ممارسة الضغط على الدولة قصد دفعها إلى تبنّي لسياساتها المفضلة، والحكومة تسعى إلى امتلاك القوة عن طريق تشكيل تحالفات بين هذه الجماعات، حيث يسعى صانعوا السياسات في مفاوضاتهم الدولية على تحقيق أمرين في أن واحد، والتحكم في السياسات الداخلية والدولية، ومن المفاهيم التي ضمنها" بونتام" في إطار "المباريات الثنائية المستوى" "أوراق الربح"، والتي تحاول روسيا وضعها كحجر أساس في محصلتها التفاوضية وقوة ردود أفعالها الدولية.[3]

في دراسة أخرى قدمها "Hiscoxandlak" عام 2002 أظهر أن الدول الأكثر أوتوقراطية تميل إلى التوسع أكثر من حجمها، خاصة روسيا ذات الرقعة الجغرافية الكبرى في العالم، وهذا يسمح لها بالتمدد، وأن الحجم الإقليمي للدولة هو واحد من أهم العوامل الذي يرتبط مباشرة بهيكل السلطات السياسية.[4]ويلاحظ الباحثين الغربيين أمثال "Hettene "،الذين رأوا في هذا الإتحاد الأوراسي على قدرته الانسجام مع قوى الهيمنة الحالية في النظام

---

(1) Peter Pan can, the importance of domestic in flounces on Russian Foreign policy, Talk atkings. College London. , 10 February, 2015.

(2) irina Busiygina, Domestic Factor's in pact on Russia's Foreign policy, the cose of Federal Relations, in https://www.researchgate. Net/publication238+4129 uploaded by Busy Gina, Irina on 25/05/2012, Accessed, 04/06/2018.

(3) Arab british Academy for higher, international-marketing education two level comes.

(4) irina Busiygina, Domestic Factor's in pact on Russia's Foreign policy, the cose of Federal Relations, Op cit,

الاقتصادي الحالي، وهذا ما يدفع إلى إعادة النظر في سياسة "فلاديمير بوتين" الخارجية حول مبدأ السيادة مع التعارض للنظام الاقتصادي الليبرالي الجديد، والتعارض مع الهيمنة الغربية، وحسب حجج الرئيس الروسي أن التحالف بين الإتحاد الأوروبي والاتحاد الأوراسي هذا الخط من التفكير سوف يُمكّن من الدفع نحو التعاون من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، وبذلك ستكون قوى متعددة الأطراف وبديلا لتهديد القوى الغربية المهيمنة.[1]

المطلب الثاني: تكامل حلقة المثلث بين الإتحاد الأوراسي- منظمة شنغهاي للتعاون –والحلف الأطلنطي

إن الإتحاد الأوروبي كان له خيار إما ترتيب بيته الداخلي، أو الانفتاح الخارجي الأوراسي عبر تحقيق أهداف الليبرالية الجديدة لحركة رأس المال والسلع، وتحقيق ظروف المنافسة في السوق، والاتفاقيات التي أبرمت مع قوى الشرق، تهدف في التأثير على الترتيبات السياسية والاقتصادية لدول الجوار، عبر جعلها متوافقة مع القواعد الاقتصادية السياسية والقانونية للاتحاد الأوروبي، حتى أن الأزمة "الأوكرانية –الروسية"، كانت لها تداعيات على منظومة الإتحاد الأوروبي، لو تم ضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي سيؤثر بدوره على الوحدة النقدية، ويكون له تأثير اقتصادي كبير لروسيا عبر فك ارتباطهما بأوكرانيا التي تعتبر أكبر شريك لها.[2]

يعتبر ملف الطاقة من الحلقات الأساسية في العلاقات الروسية الأوروبية، فروسيا عملاق نفطي يطرح بديلا مهما لنفط الشرق الأوسط، بالنسبة إلى أوروبا وروسيا جيوبولتيكا كما أعلن الرئيس "فلاديمير بوتين" أنها دولة أورو-آسياوية، تنتمي إلى المجتمع الأوروبي، ويعتبر التعاون في مجال النفط والغاز أحد أهم المحاور لذلك يؤكد "مارسيل دوماس" على حتمية التعاون ونمو العلاقات في مجالي الطاقة والتجارة بين آسيا الوسطى والغرب، وأمن آسيا الوسطى يُشكل أهمية للأمن الغربي، وبالتالي فالتعاون بين "منظمة شنغهاي للتعاون" والاتحاد الأوروبي"، و"حلف شمال الأطلسي" يبدو أمرا حتميا لا مفر منه، ولعل تطوير الشراكة الاستراتيجية مع الصين وروسيا كما شهدنا ذلك في المباحث السابقة، وتطوير "منظمة شنغهاي للتعاون" تدل على النهج

(1) ibid.

(2) Scott neuman, why ukrains situation makes Russia, sothers neighbors nervous in, www.npr.org.

الجيوبولتيكي لروسيا، وبهذا تأخذ أقوال المصلح الروسي "بيوتر ستوليين" الذي قال "**أن نسرنا موروث عن بيزنطة .....ذو رأسين**".[1]

المطلب الثالث: مسعى الإتحاد الأوراسي لاقتصاديات دول بحر قزوين بين الانفتاح والتبعية الروسية.

الحديث عن "مأسسة الإتحاد الأوراسي"، ومزاياه لجمهوريات آسيا الوسطى فيه مقاربتين للتحليل، فيرى بعض الخبراء الروس مبدأ الشك في الإعلان الجديد للاتحاد عاقدين مقارنة بين حقبة "فلاديمير بوتين" والاتحاد الأوراسي الجديد وبين حقبة "بريجنيف" التي اتسمت بالركود في مقابل هذا التحليل فيه التيار التفاؤلي على أساس أن إزالة الحواجز الجمركية ستقدم قوة دفع لتنمية التجارة والروابط الاقتصادية بين جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة، وفي هذا الصدد يشير "ألكسندر لوكن" مدير مركز "منظمة شنغهاي للتعاون" أن شعوب الإتحاد الأوراسي سيستمتعون بالمزايا التي يتمتع بها نظرائهم الأوروبيين في حركتهم الحرة داخل نطاق شنغن.[2]

بالإشارة إلى المعضلات التي تواجهها جمهوريات آسيا الوسطى تُشير Marline laruell في مقال بعنوان " Central Asia, bilannas and he parado lesson of the ukrai war Grsis"،أن جمهوريات أسيا الوسطى تبقى تابعة اقتصاديا لروسيا خاصة طاجكستان وقرغيزستان، وبدرجة أقل أوزباكستان، وتُشكل العقوبات المفروضة على روسيا خطرا على اقتصاديات هذه الجمهوريات وعلى شرعية أنظمتها السياسية.[3]

ما زاد من شك الإتحاد الأوراسي ومزاياه الاقتصادية ينظر البعض بشأن كازاخستان أنه إذا تم خرق "مذكرة بودابست" لعام 1994، بشأن الضمانات الأمنية لكل من "روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا" فإن لا أحد سيثق بالدول النووية أو بالضمانات التي تمنحها لها، كما أن الضم الخاطف للقرم أضاف العديد من جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، وبخصوص المنطقة الشمالية من كازاخستان، أين تتمركز القومية الروسية تُشير "سمانتا برليتش" إلى أنه إذا اختارت كازاخستان عدم التعاون مع روسيا، ستكون رهينة للسياسة الخارجية الروسية، فبعد ضم روسيا للقرم لم يبقى أمام كازاخستان

---

[1] ماهر بن براهيم القصير ، المشروع الأوروآسياوي من الاقليمية الى الدولية ،مرجع سابق الذكر ،ص 252.

[2] سيرغين ستروكتان، الأوراسيون قادمون : أطروحة جديدة لفلاديمير بوتين، مركز الجزيرة للدراسات، 03 نوفمبر 2011، ص 06.

[3] Marlane, Laruelle central Asia, Dilemmas and the paradoxical lesson? Of the Ukrainian Crisis, Russian analytical Digest, N 0158 Washington ,D.C December, 2014 pp 10-11.

سوى التعاون مع الخطط الروسية للدمج،[1] من خلال هذا التحليل فيه عدّة إشكالات تحتاج إلى تشريح ووضع آليات لدمج جمهوريات آسيا الوسطى في منطقة الإتحاد، وبالتالي يُمكن طرح تساؤل عن جدوى انضمام جمهوريات آسيا الوسطى إذا فيه تشكيك لقوة وفاعليّة الإتحاد. فبالنسبة لكازاخستان باعتبارها بلد غير ساحلي، فمسألة التكامل الاقتصادي ملم بشكل خاص في تحسين دور البلد في التجارة الدولية ،وتجدر الإشارة هنا أنه في السنوات الثلاث الأولى استفادت كازاخستان من روسيا وروسيا البيضاء، ووفقا لنتائج أبحاث "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" (EBRD)، حيث شهدت كازاخستان تغييرات تصاعدية لتعريف الخطوط على المنتجات زمن دول آسيا الوسطى، إلا أنه من ناحية أخرى مادامت كازاخستان دولة عضو في (EAEU)، ونتيجة للركود الاقتصادي الروسي وانخفاض قيمة الروبل منذ مارس 2014، ما يعكس على الاقتصاد والنمو الكازاخستاني،[2] أما عن طاجكستان حاليا تقوم بعملية تقييم بالمزايا وعيوب الانضمام إلى الإتحاد، إلّا أنها دولة تعتمد على روسيا من حيث التحويلات وفقا "للبنك الدولي" لعام 2014 تعادل 48% من الناتج المحلي الإجمالي في طاجكستان، مما يجعلها أكبر دولة تعتمد على التحويلات المالية في العالم، وانضمام طاجكستان للاتحاد سيزيد من فرص الاستثُمار، ففي عام 2013 شكّل الاستثُمار الأجنبي المباشر الروسي في طاجكستان بـ 1.2مليار دولار و35% من واردات طاجكستان تأتي من روسيا، و24% من كازاخستان و23% من الصين، إلّا أن انضمامها في حالة الركود الاقتصادي وانهيار الروبل الروسي سيؤثر على نسبة الاقتصاد الطاجيكي بالدرجة الأولى.[3]

أما بالنسبة لقرغيزستان فقد يُشكل انضمامها للاتحاد تأثير ضار على اقتصادها مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الاقتصاد الصيني من حيث توفير المنتوجات الرخيصة للمستهلكين القرغيزيين حيث تُمثل هذه الأخيرة مركز إقليمي لإعادة تصدير المنتجات الصينية نحو كازاخستان وروسيا الاتحادية ومقره "بشيك" ،إلّا أنه وفقا "للوكالة الإحصائية لقرغيزستان" في ماي 2014، أنها بلغت الحصة الإجمالية لتجارة قرغيزستان 40،% وتحصل دول الإتحاد الأوراسي على 31% من صادرات قرغيزستان، حوالي 23% تستغلها كازاخستان، وتأتي 43.5% من الإتحاد الأوراسي على شكل واردات نحو

---

(1) نجم عباس، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، حماية للاقتصاد وحصان للأنظمة، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص 04-05.

(2) Gulaikhan, kubayeva, economic impact of the Eurasian economic union on central Asia, central Asia pea unity policy Briefs Norwegian institute of international affairs, Bishkek, February 2015-pp 03-040.

(3) ipid , pp 12-14.

قرغيزستان، وهذا يُشكل نسبة أكبر أهمية للاتحاد القرغيزي من الصين، ولكن التخوف الكبير من تبعيتها لروسيا اقتصاديا، وتبقى قضية الهجرة أحد أهم الأجّندات البحثية على طاولة المفاوضات قد تعجل انضمام قرغيزستان من أجل تحسين الرعاية الصحية ووضع أطر قانونية ملائمة.[1]

فالجانب المعياري في تكوين الإتحاد، يجب أن يجعل النزاعات بين الدول الأعضاء، أقل حدة على سبيل المثال بين روسيا وكازاخستان، ويُمكن أن يسهل التجارة والحوكمة عبر الحدود والتوترات في آسيا الوسطى، ونتيجة للتوترات السياسية الرئيسية بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، حيث ترى روسيا في الإتحاد الأوروبي كآلية لإضفاء مؤسسي على النفوذ من الجانب القريب، وككتلة بناء في نظام دولي جديد، وربما ما زاد من حدة التباعد في وجهات النظر هو اصدار بين دول القادة في الجوار المشترك للاتحاد الأوروبي وروسيا "منطقة تجارة حرة وعميقة وشاملة" (AA/DCFTA)، تنظر إليها روسيا إلى مبادرة الإتحاد الأوروبي كتجاوز في مجال نفوذها خاصة أنها تزامنت مع أحداث في "شبه جزيرة القرم"، وأوكرانيا.[2] فغياب ثقة متبادلة بين دول أسيا الوسطى بالدرجة الأولى خاصة في شقها الاقتصادي أدى إلى تعقّد فك عزلتها جغرافيا وتنمويا وطاقويا.

وعلى أية حال يشير مدير "مركز التقنيات السياسية في موسكو" ألكي مكاركين" أنه على المدى الأبعد، فإن مشروع الإتحاد الأوراسي، قد يواجه مشكلة أساسية تتُمثل في معارضة النخب المحلية في تلك الدول من الساسة والرجال الأعمال، ممن يتطلعون إلى الترابط الاقتصادي مع الغرب، وحسب تحليله أن النموذج الروسي لم يعد محل جذب واهتمام من قبل جمهوريات آسيا الوسطى التابعة سابقا".[3]

ربما هذا يزيد من طرح المشككين بفاعليّة وقوة الإتحاد الأوراسي كفاعل اقتصادي محوري في أوراسيا ،وله تطلعات عبر إقليمية تخدم مصالح دول آسيا الوسطى بالدرجة الأولى تُشير التحليلات التي تم تقديمها أن الإتحاد الأوراسي الجديد من الناحية الاقتصادية ومعاملاته التجارية في بيته الداخلي، يحتاج إلى مأسسة مترابط وقواعد تعمل على فتح باب الاستثُمار، والتي تُمايز في التعاملات التجارية والاقتصادية بين الدول المحورية في الإتحاد هذا يجعلنا

---

(1) iped, pp 09-10.

(2) the Eurasian economic union power, politics and Frade, Europe and central Asia, Report n°240.20 July 2016. International Guises Group, pp 09-12.

(3) سيرغيه ستروكان، الأوراسيون قادمون، أطروحة جديدة لفلاديمير بوتين ، مرجع سابق الذكر، ص06.

نطرح تساؤل عن جدوى المبادلات الطاقوية بين دول الإتحاد الأوراسي الجديد ؟ وهل تُشكل نقاط الخلاف بين روسيا ودول الإتحاد الأوروبي نقطة عثر في تسهيل المبادلات الطاقوية وفك العزلة على دول آسيا الوسطى؟

المطلب الرابع: النقاش النظري لدور روسيا في الإتحاد بين الليبراليين الإصلاحيين والقوميين الشكوكيين.

قبل تحليل البعد الطاقوي في العلاقات بين دول الإتحاد الأوراسي الإقليمية وما دون الإقليمية، نحاول في هذا المطلب أن نحلل دور روسيا كفاعل محوري في الإتحاد الأوراسي وتبعاته الجيوسياسية على دول بحر قزوين.

هناك عدّة فروع للرأي الداخلي الروسي حول الإتحاد الأوراسي ربما أقوى المؤيدين للمشروع هم أولئك الذين يدعمون عودة روسيا كقوة عظمى، وهذه المجموعة تضم عناصر من مختلف أقسام المجتمع الروسي من بينهم "الامبرياليين الليبراليين"، يرون في الإتحاد كخطوة نحو إعادة تأكيد روسيا، باعتبارها واحدة من أقطاب النفوذ الإقليمي في العالم المتعدد الأقطاب، وفي هذا الصدد دعا "أناتولي تشوبايس"، أحد ابرز الإصلاحيين الليبراليين في التسعينيات، إلى انشاء الإمبراطورية الليبرالية في الفضاء ما بعد السوفياتي داعين لفكرة الإتحاد الأوروبي –الآسيوي، على أمل أن يصبح الإتحاد أكثر حرية من الإتحاد الأوروبي مع قواعد أكثر مرونة وأكثر انفتاحا على أعضاؤه الجدد، فيعتقد التيار الليبرالي أن تكوين "اللجنة الأوراسية" ،يُمكن أن تعمل كقوة مُقّيدة على روسيا نفسها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحفاظ على المزيد من الحِمائية أو الدافع السياسي للسياسات التجارية التي تتبناها أجزاء من إدارة روسيا، وهناك وجهة نظر أن "اللجنة الاقتصادية الأوروبية- الآسيوية" يُمكن أن تكون أو في الواقع هيكل بيروقراطي أكثر انفتاحا أو أكثر نسبية خاصة في ما تعلق الأمر بالسياسات النقدية على الغرب وأكرانيا.[1]

فقد تم وصف سياسة ما بعد السوفياتية الميكيافيلية، أنها تتحول بمرونة على أساس فعّال بين الدعم للقادة الأوتوقراطيين والمخططات ضد القادة الديموقراطيين، دعم الديمقراطية المعارضة أو بدلا من ذلك المتطرفين غير ديمقراطيين ،ولعل تطور سياسة الجوار الحالية لروسيا إلى شكلها الحالي كرد فعل على "الثورات الملونة" في الدول السوفياتية السابقة، "الثورة البرتقالية"،

[1] Nior poperxu, Eurasian Union the real imaginary and the lirely, institute for security studies, chalet paper, N°/22 September, 2015, pp 14-17.

التي تم تفسيرها على أنها دليل مهيمن لروسيا، وهنا كان على روسيا أن تزيد جهودها لإنشاء "شبكات المنظمات الغير حكومية" الخاصة بها، وتقديم التمويل حيث أُكد أن الدبلوماسية العامة التي تهدف إلى التأثير على مواقف الجماهير الأجنبية في روسيا غالبا ما تسمى هذه السياسة "بالاتجاه الإنساني". فغالبا ما يتخذون الأكاديميون الغربيون نهجا واقعيا في تفسير دور روسيا على أساس أنا الإتحاد "مشروع إمبرياليكي جديد".[1]

إلى جانب ذلك هناك مجموعة من الباحثين الروسيين أمثال"Rov 2014",hevtsovar 2009, Tsygan، الذين ينظرون لهذا الإتحاد كمشروع جيوسياسي روسي، يتجاوز بعض المؤلفين أمثال" Podbeve Zkin, Borish polits باعتبار أن هذا الإتحاد هو خدمة للجميع مثل "الإتحاد الأوروبي للشرق الأوسط" انتاجا إقليميا، للإقليمية الأور وآسيوية، وهو جزء لميل الدول لتشكيل التجمعات الإقليمية من أجل تعزيز التعاون، وعلى العكس من ذلك، يؤكد "ويلكا دراجينيفيا" و"كاترينا ويلتشوك"، أن الهيمنة الإقليمية ليس بالضرورة منافسة بل هي تجنب الدول المجاورة للتعاون، أوثق من هذا المنظور هدف روسيا، هو توحيد جهود الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وتعزيز دور المنظمة في الساحة السياسية والاقتصادية العالمية.[2]

فيبدو أن التحليل المقارن لأربعة أجيال من مفاهيم السياسة الخارجية الروسية، أي ما بين 2000-2008-2013 و2016، هو طريقة للكشف عن التغيير الموضوعي في الأولويات الإقليمية الروسية، ومن هنا يمكننا فهم المُتغير السياسي للسياسة الخارجية الروسية باعتباره مستقلا، ففي عام 2008 تم اجلاء اهتمام خاص للحفاظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية مع الدول الأعضاء في "رابطة الدول المستقلة"، وفي عام 2013 تم الاهتمام عن دعم نشاط "التكامل الاقتصادي الأوراسي"، وتحويله إلى "اتحاد أوراسي"، وفي مفهوم السياسة الخارجية الروسية لسنة 2016، كان الهدف الرئيسي لروسيا في مجال ما بعد الإتحاد السوفياتي ،هو تعزيز التكامل داخل الإتحاد الاقتصادي والنقدي مع أرمينيا وبلا روسيا وكزاخستان وقرغيزستان، وهذه المقارنة ترى

(1) Sinikukka saari, putin's eurasian Union initiative are the prenises of Russia's post-Soviet policy changinge published by Swedish, institute of international Affairs n°09 November 2011, pp 03-04.

(2) Natalia Artemenkora. The Eurasian economic Union politics U.S. economy, Report given at Kenneva Wstate University, Atlanta a March 16 H 2017, in Eurasian. Studies .org .accepted 09/07/2018.

في تطوير التكامل الأورو آسيوي خطوة إضافية قادمة لتعاون أعمق بين الدول الأعضاء في "رابطة الدول المستقلة".[1]

نجد مقاربة مغايرة حول أجنّدات ونوايا روسيا تُجاه الإتحاد الأوراسي، ففي كتاب طُرح بعنوان "روسيا في السياسة العالمية بعد الأزمة الاقتصادية"، للباحث الروسي والخبير في الشؤون الخارجية "سيرغيه كرتونوف"، أن مشروع الإتحاد الأوراسي الذي يطرحه "فلاديمير بوتين" سيعيد في أغلب الأحوال انتاج "نموذج الدولة الراعية، "الدولة الزبونة" والذي تتبعه روسيا في علاقتها مع الجمهوريات السابقة للاتحاد وبحسب "رئيس مركز الدراسات الأوروبية والدولية بالمدرسة العليا للاقتصاد" ديمتري سوسلوف" فإن الفرق بين بناء الإتحاد السوفياتي وعملية التكامل الأوراسي في القضاء ما بعد السوفياتي أن روسيا ليس لها القيمة في استخدام القوة الصلبة كما حدث في أوكرانيا.[2]

المطلب الخامس: مبادرة الطاقة المشتركة بين دول الإتحاد الأوراسي.

بعد طرح تصور روسيا كفاعل محوري في أوراسيا جيوبولتكا واقتصاديا، فحسب التحليل روسيا تتبع مقاربة هجينة بين مسعى النفوذ، وإعادة إحياء أمجادها السابقة، وبين بناء وحدة اقتصادية لفرض ترتيبات وتوازنات إقليمية مع القِوى التي تقاطعها في مهامها الإقليمية فإن المتتبع لهذا التحليل يلاحظ عدم التماثل والمصالح المتعارضة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوراسي، في بناء سوق طاقة مشتركة، فكازاخستان تهتم في المقام الأول بتحديث مصافيها والبتروكيماويات الصناعية من أجل قيمة مضافة، أما روسيا عمّدت على الإصلاح الضريبي لقطاع الطاقة في ربيع عام 2015، من أجل رفع قيمة العملة "الروبل"، وتولّيد العملة الصعبة، ومن المعروف أن روسيا تصدر النفط الخام في مستويات قياسية وهذه التطورات تقاطع مصالح بيلاروسيا التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تكرير وتصدير النفط الخام الروسي، وهي بحاجة ماسة له بسعر رخيص، بينما تريد روسيا وضع آلية التصدير التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأسواق الوطنية الذي تصدره الوكالات الدولية، وكازاخستان بدورها تُصِرّ على ترك الأسعار السوق محددها، وهذا ما دفع روسيا البيضاء بتطوير سوق النفط والغاز المشترك، قبل سوق الكهرباء

---

[1] ibed.

[2] سيرغيه ستروكان، الأوراسيون قادمون، أطروحة فلادمير بوتين، مرجع سابق الذكر، ص 07.

المشترك[1]. وما زاد الوضع تعقّيدا، هو ردود الشك لمدلول الإتحاد الأوروبي في سياسات الإتحاد الأوراسي، بالرغم من أن هذا الأخير له طموحات ببناء سوق عام للكهرباء بحلول 2019، وسوق نفط مشترك بحلول 2024، وسوق الغاز بحلول 2025، حيث يُعد التعاون والتكامل في مجال الطاقة هو أحد أهم الطموحات للاتحاد الأوروبي، والذي تم صياغته من طرف "مجلس الإدارة" في عام 2015، واعتمدها "المجلس الاقتصادي الأعلى" سنة 2016، كما أن الإتحاد الأوراسي يسعى إلى العمل ما دون الإقليمي خاصة مع الصين باعتبارها شريك معهم للاتحاد شكل الطرفين مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتم وضع اتفاق بالتعاون مع الصين بتطوير النقل المشترك، ومجال الطاقة، وفي مارس 2012 حددت "اللجنة الاقتصادية" قائمة المشاريع للبنية التحتية التي تدعم مبادرة الحزام عبر ضخ أول خمس مليارات متر مكعب من الغاز الكازاخستاني في خريف 2016 تمول بالاشتراك مع Kaztsanscas، وخط أنابيب الغاز عبر آسيا الممدودة للصين مع قدرتها على التوسع إلى 15مليار متر مكعب سنويا، على الرغم من طرح كل هذه السياسات ولكن تُرك الإتحاد الأوروبي على الهامش تخوف هذا الأخير من فعالّية الإتحاد ،وما يترتب على التفاعلات الروسية الجيوسياسية ،باعتباره أنه يُمثل ميزان قوة وثقل موازي للصين.[2]من خلال هذا الطرح تم تحديد عشرة محاور للحوار الاستراتيجي الأوروبي الآسيوي حول مجال الطاقة يُمكن ضبطها فيما يلي:

1/ تجنب الحواجز التنظيمية: لأن المنطقة تمتد من غربي سيبيريا وآسيا الوسطى على طول الطريق غربا، إلى لشبونة مرابطة بواسطة الطاقة الأوروبية فضمانات أمن الطاقة مهم جدا، حيث يُمثل البُنيّة التحتية عبر الحدود وتجارة الطاقة للعمل دون عقبة.

2/ التوافق ونموذج السوق الحرة: أي القواعد والمعايير للاتحاد الأوراسي تكون متوافقة مع آليات الإتحاد الأوروبي، وهذا الأخير لابد من التكيف مع معايير الشرق.[3]

---

(1) Maria pastakhava and kisten west phal, Common energy Market in the Eurasian economic union , implications for the European union and energy relations with Russia.

(2) Mariapastukhava and kirstenw est phal, Eurasian economic union in te grates every Markets-eurstands Aside German institute for international and security affairs S.W.P comments. January , 2018, p 01.

(3) ibid, p 05.

3/ تعظيم النطاق الجغرافي للأسواق: الإتحاد الأوروبي في وقته الحالي يعمل على تعزيز سوق الطاقة الخاصة به وسيادة نمط عدم الثقة تُجاه روسيا وخططها، لكن رفض الإتحاد الأوروبي كمشروع هذا خطر لقيادة السوق وإهدار للمزايا الاستراتيجية وعليه الإتحاد الأوروبي يجب أن يتبع ويدعم عمليات سوق الطاقة.

4/ عبور الغاز عبر أوكرانيا: فحرب الأنابيب ولّدت القلق العام في العلاقات الروسية- الاوكرانية فصفقة اتفاق العبور يُمكن أن تحدث عندما ينتهي الاتفاق الروسي-الاكراني عام 2019، وبالتالي لابد من وضع قواعد وترتيبات بافتراض خطوات قانونية، وتقنية واقتصادية ،بدعم من جميع الأطراف.

5/ إعادة النظر في محطة الطاقة النووية البيلاروسية، والتي تم هندستها في GSTROVETS لتزويد الكهرباء للاتحاد الأوروبي وهي على المحك، وتُمثل علامة استفهام كبيرة من عملها تحت رعاية روسية من عدمها، خاصة إذا ما تم وضع شركة الكهرباء في عام 2019 وبالتالي فروسيا تصبح شريك مركزي.

6/ترتيب التداخل بين الإتحاد الأوروبي –ومجتمع الطاقة، والتي بدورها موجودة في منطقة الصراعات المهددة خاصة بجورجيا الموجودة في "مجمع الطاقة"، وأرمينيا عضو في الإتحاد الأوراسي، وتسعى لإقامة علاقات مع الإتحاد الأوروبي، وبيلاروسيا عضو في الإتحاد الأوربي، لكن لديها طلب وضع مراقب في الطاقة لذا يحتاج الإتحاد الأوروبي للعثور على إجابات لرغبات هذه الدول لتحقيق التوازن بين كتل الطاقة.

7/ جدل المناخ والتحول: من خلال الحوار على التقنيات الموفرة للطاقة على وجه الخصوص في مجال البُنيّة التحتية للطاقة، فقط كازاخستان هي العضو الوحيد في الإتحاد الأوراسي، مع نظام تداول الانبعاثات.[1]

فبالنسبة لحدود التأثير للاتحاد الأوروبي في الإتحاد الأوراسي الجديد فسوق الطاقة وضمان التوافق ذو أهمية خاصة في حدود مساحة الطاقة المختلفة، وبالنسبة للبلدان الواقعة لا بين الإتحاد الأوروبي ولا بين الإتحاد الأوراسي ،يُمكن أن تبني جسور جديدة أو فرض انقسامات أكثر عمقا في

(1) Maria, pastukhava and kirstenw est phal,op cit , p 06.

أوروبا، "فمجتمع الطاقة"، مشروع يهدف إلى عزل أعضاءها من الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى وانشاء ائتلاف سياسي في ظل القيادة الروسية.[1]

تُشير التحليلات أن سوق الطاقة بين أوروبا وآسيا تضم ما مجموعه 182 مليون نسمة، وانتاج النفط الكلي للدول التي تُمثل السوق تشمل 14.6% من الانتاج الحالي، ومجموع الغاز بـ 16.4% من الانتاج العالمي، وتوليد الطاقة يعادل 5.1% من انتاج الطاقة الكهربائية المعالجة مع كازاخستان تساهم بنسبة 1.9% و0.6% في الغاز والنفط، ففي عام 2015 قررت الدول الأعضاء انتاج 614.4 مليون طن من النفط، منها 306.5 للتصدير و6793 مليار متر مكعب من الغاز، و1212.8 مليار كيلو وات ساعة من الطاقة الكهربائية.[2]

أما بخصوص تجارة الطاقة فقد وافقت الدول المشاركة في الإتحاد على عدم تطبيق في التجارة المتبادلة للقيود الكمية والرسوم الجمركية على الصادرات "الضرائب والرسوم"، في حين تقرر تعريفة تصدير النفط والمنتجات البترولية المصدر خارج النقابة من قبل الدول الأعضاء على أساس المعاهدات الثنائية، وهذا يُمكن الدعم الغير مباشر من قبل روسيا، من خلال بيع الغاز والنفط بأسعار أقل من أسعار السوق العالمية، فمثلا روسيا البيضاء رفضت 173 دولار مقابل 1000 متر مكعب من الغاز مقارنة بـ 250 دولار لأرمينيا و430 دولار لأوكرانيا مع الأخذ بعين الاعتبار أن روسيا البيضاء مُعفاة من دفع تعريفة التصدير بـ 30% من السعر، حيث تفسر الميزانية الروسية حوالي 73 دولار مقبل 1000 متر مكعب، لهذا تُصر على وضع سوق نفطية وغازية مشتركة، ونفس الشيء بالنسبة لأرمينيا تقدم روسا حوالي 75% من انتاجاتها الطاقوية وتتعاون قرغيزستان وروسيا بشكل رئيسي في قطاع الطاقة المائية وتُمثل ثالث أكبر عمالة لروسيا.

فعدم التفاعل يُمكن أن يفرض عقبات لسوق الطاقة بسبب المصالح المتباينة بين روسيا وكازاخستان وأرمينيا وبلاروسيا وقرغيزستان ،خاصة مع ارتباط هذه الدول ارتباطا وثيقا بشركة غاز بروم العملاقة.[3]

---

(1) Maria, pastukhava and Kirsten est phal, Eurasian economic union in to grates every Markets, op cit, pp 05-06.

(2) the Eurasian economic union comnissions website available at : httpwww.eurasiancannission.org/en/pages/default accessed, 10/07/2018.

(3) Kristina Zems Kova, the common energy Market of the Eurasian economic union implications for the European Union and the roll of the energy barter treaty (ECT), common Rules for global energy security, energy harder secretariat ,2018, pp 11-13.

إذا ما ربطنا تحليلنا للموضوع "بمعاهدة ميثاق الطاقة" (ECT) على المستوى الفني باعتبارها محايدة سياسيا ومُلزِمة قانونيا فعملية الحوار بين الدول الطاقوية يُمكن أن يوفر منبر للتعاون والمنافسة بين الإتحاد الأوروبي والأوراسي، وهو ميثاق أُطلق لأول مرة عام 1990 كفرض للتعاون المستمر بين أوروبا الغربية والشرقية يجمع 54 عضو، فهي تُغطي جوانب مهمة مثل حماية الاستثُمار، والتجارة في مجال الطاقة ـوقضايا الترانزيت، ومنع النزاعات والمجالات الأخرى ذات الصلة، فيتُمثل أحد أهدافها تأسيس سوق الطاقة الأوروبي- الآسيوي المشترك في تعزيز مناخ الاستثُمار عبر إزالة الحواجز أمام تجارة المنتجات وخدمات الطاقة، لفرض سوق طاقة يعمل بشكل صحيح وتنافسي يُوفر نظام مستقر وقابل للتنبؤ وضمان قواعد عبور خالية ن التمييز مع احترام السيادة الوطنية على موارد الطاقة وعلى هذا الأساس يجب على الإتحاد الأوروبي أن يُولي اهتمام وثيقا بالتطورات الإقليمية في إطار تطور سوق الطاقة من أجل تجنب تجزئة محتملة أخرى للأسواق الإقليمية ،وتؤثر على الشراكة الشرقية، وبالتالي لابد من تفعيل الحوار الجِدّي رغم الخلافات السياسية بين روسيا والاتحاد الأوروبي ،وفرض عقوبات على روسيا إلّا أنه يُمكِن التعاون من خلال" ميثاق الطاقة"، عبر الخبرة الأوروبية في تجارة الكهرباء وعبر الحدود وعبور الكهرباء من خلال شبكات النقل وجذب الاستثُمار.[1]

أوضح التحليل أن التكامل داخل الدول الأعضاء في EAEU والتوسع في التجارة المتبادلة حفز انتعاش اقتصاديات الاتحاد بعد الأزمة. أظهرت النتائج إمكانات كبيرة وتوفر الكثير من الفرص لتعميق التكامل بين روسيا ودول .EAEU بسبب حقيقة أن السوق المحلية محدودة وهناك أن الحاجة إلى زيادة صادرات المنتجات خاصة مع،وروسيا، مثل أي دولة عضو أخرى فيEAEU ، مهتمة بتوسيع التعاون وفي الواقع ومع ذلك فإن العمليات المعاكسة يحدث أيضا أن يكون أثر العوامل الاقتصادية الكلية والسياسية على التكامل أدى إلى حقيقة أنه لم يعد الاندماج داخل EAEU مفيداً جداً للبلدان المشاركة. من المهم للغاية، اقتراح التدابير المناسبة للتغلب على الآثار السلبية للصدمات الخارجية. كما ذكر سركيسيان (2018)، بالنسبة للبلدان الأعضاء فيEAEU، فإن تكثيف المنافسة بين اللاعبين العالميين الرئيسيين و الحمائية العالمية الجديدة تجعل من الضروري تنسيق السياسة الخارجية مع هذا الاتجاه العالمي بأخذها بعين الاعتبار.[2]

---

(1) ibid, pp 16-18.

(2) Chernova V.Yu. And Others, Integration Processes In The Eurasian Economic Union(EAEU): The Influence Of Macroeconomic And Political Factors, Revista Espacios. Issn 0798 1015

المبحث الرابع : الخصخصة وتجزؤ السلطة : دراسة في أثر خصخصة قطاع الطاقة على اقتصاديات دول بحر قزوين.

المطلب الأول: الخصخصة مقاربة معرفية

تعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة، فهي ترجمة للمصطلح الاقتصادي الأجنبي Privatisation،يعرفه "البنك الدولي"، "بأنه زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تُسيطر عليها الحكومة أو تملكها.[1]

الخصخصة لا تتضمن بالضرورة تراجع الدولة ،لأنها قد تغير شكل الحكومة فقط، والتدخل فيما يتعلق بتوفير الخدمات والتنظيم والتمويل، وعليه فقد تكون عمليات الخصخصة الرسمية تُشير إلى تغيير في الشكل القانوني للشركة التي لا يتوافق معها بيع الأسهم، والهدف الرئيسي منها ،هو التحرر من بعض القيود الإدارية أو قيود الميزانية، أما عمليات الخصخصة الكبيرة تُعنى بالبيع الكامل أو الجزئي للشركات المملوكة للدولة،[2] في هذا الصدد يفترض "أرنست ويونغ" 1988، أن إلغاء القيود والخصخصة أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف تحسين الاقتصاد الكلي من خلال تقرير المنافسة الشفافة في بيئة السوق الحرة وتطوير رأس المال.[3]

يرجع استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول، فقد بدأت في السبعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت الموجة الأولى للخصخصة في بريطانيا في عهد "مارجريت تاتشر، في الفترة ما بين 1979-1982 و أدى نجاح الخصخصة البريطانية إلى أنتشارها في أكثر من 100 دولة.[4]

يُمكن القول أن للخصخصة منظّورين، منظور اقتصادي يهدف إلى استغلاله المصادر الطبيعية والبشرية وبكفاءة وانتاجية أعلى ،وذلك بتحرير

Vol. 40 (Nº 16) Year 2019,p 05.

(1) الخصخصة ، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد السادس ،يناير 2011، ص 06.

(2) Reimut zohnho Fer and others, partisan politics, globalization and the determinations of privatization, proceeds in Advanced Democracies (1999-2000), Governance, An international journal policy, Administration, and institutions, vol 21-N001 January 2006, p 97.

(3) F.idlis esira Arong and egbernlichael ikeckuk, the perception moves of the government in the oil and gaze WU, the us try indigene international journal of public administration and Manw ceneit Research. Vol2, N01 , Octobre ,2013p 121.

(4) الخصخصة ،معهد الدراسات المصرفية، المرجع نفسه، ص 02.

السوق وعدم تدخل الدولة أما من المنظور السياسي أي اختزال دور الدولة، حيث يقتصر دورها في مجلات مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي.[1]

يُمكن القول أن الخصخصة تركز على مبادئ "ميكرو اقتصادية" لكل من المستهلك وأصحاب الموارد والشركات الخاصة ،في بيئة تنافسية وخالية من القيود والغاية من الخوصصة هو إشراك المواطن أو الموظف في العملية الاقتصادية ،كما تركز على مبدأ الفعالّية بحيث تسهم الخصخصة في حل مشاكل الدولة الماكرو اقتصادية كالعجز في الموازنة والدين العام ،والتضخم في الأسعار.[2]

وإذا ما أردنا أن نحدد الأهداف المعيارية التي تطمح الدولة من خصخصة شركاتها يُمكن ضبطها فيما يلي:

- ✓ تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.
- ✓ تحقيق الأعباء الحالية للدولة التي تُسببها شركات القطاع العام
- ✓ توسيع حجم القطاع الخاص ليصبح بذلك قاطرة النمو الاقتصادي.
- ✓ توسيع قاعدّة الملكية الفردية.[3]

يُمكن القول أن مفهوم الخصخصة في ظل تعدد وجهات النظر وغياب اتفاق دولي على تحديدها هي "فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى الخاص.[4] وهذا ما جعل دعاة الخصخصة إلى المحاججة على خصخصة جميع القطاعات الاقتصادية ،حيث يُشيرون أن بقاء القطاعات الاقتصادية المهمة مثل الموارد الطبيعية بيد القطاع العام سوف يفرغ العملية من محتواها ،فعلى سبيل المثال قامت روسيا بخصخصة 85% من مواردها الطبيعية، في حين يرون المشككين بالخصخصة أنها تؤدي إلى تشوه الاقتصاد نتيجة لعدم إقبال القطاع الخاص على المساهمة

---

(1) المرجع نفسه، ص 03.

(2) وليد جميل الأبوي، الخصخصة ، منظورات مستقبلية بوليتولوجية في المفاعيل وفي الكيفية ، مجلة الجيش، العدد أربعة وأربعين تيسان 2008، نقلا عنwww.lebarmy.gov.ib،تم تصفح الموقع يوم 2018/07/23.

(3) أحمد عبد الوهاب، طرق الخصخصة ، المركز المصري لدراسات السياسيات العامة، ص 06.

(4) شهاب محمد شيحان، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الثاني ، 2008، ص 04.

في المشاريع السياسية التي تحتوي على درجة عالية من المخاطرة كما يؤكدون على استثناء قطاعي الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية كالنفط والغاز من عملية الخصخصة.[1]

ربما النقلة النوعية التي عرفتها الدول النامية عبر طرحها "برنامج التكيف الهيكلي والتوجه نحو الخصخصة"، مثل خصخصة الاتصالات في شيلي وجامايكا وتركيا وماليزيا، والمكسيك والأرجنتين وبيرو وفنزويلا، فضلا عن توليد الطاقة وتوزيعها في المكسيك وكوريا وماليزيا، وشيلي وتركيا، وشركات الطيران، في الأرجنتين والمكسيك والشيلي والبرازيل وباكستان، الطرق ووسائل النقل في الأرجنتين وتوغو وبيرو، وتوزيع الغاز في الأرجنتين، فالنطاق الواسع للخصخصة في البلدان النامية أصبح واضحا في طابعه الواسع الانتشار الذي يؤثر على العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الكهرباء وامدادات المياه والنفط والغاز والتعدين والاتصالات وغيرها من القطاعات الأخرى ،فالملاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 1980-و1993،ارتفع عدد معاملات الخصخصة من 108 إلى 367 في آسيا ،ومن 210 إلى 254 في افريقيا، ومن 136 إلى 561 في أمريكا اللاتينية حسب "تقرير البنك الدولي 1995".[2]

رغم التحفيزات الايجابية للخصخصة غالبا ما تُخفى الأسباب الجوهرية وراء تبنّي هذه السياسة، انطلاقا من المبررات المعلنة الرسمية للخصخصة، هناك مصالح راسخة ودوافع سياسية، وجدول أعمال إيديولوجي، ومما لاشك فيه أن المبررات المذكورة للخصخصة في البلدان النامية تعكس مشكلاتها الخاصة مثل الديون الخارجية وشروط التبادل التجاري، والعجز المالي، ونقل الموارد إلى الخارج، حتى أن الدول الرأسمالية و"اليمنيين الجدد" وتوجههم للخصخصة كانت ذات طابع إيديولوجي، والسبب وراء ذلك هو تأييد "المحافظين الجدد"، الذين يعتقدون أن القطاع الخاص يتفرق على القطاع العام ،ومع التحول الإيديولوجي لصالح المركز النيوليبرالي في هذه البلدان والدعوة العالمية للسياسات النيوليبرالية وخاصة دعاة الخصخصة من قبل الوكالات الدولية "البنك الدولي"، و"مؤسسة التمويل الدولية"، و"صندوق النقد الدولي"، و"الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، إضافة إلى المؤشرات وورش العمل التي نظمتها قوى الرأسمالية العالمية لإقناع قادة الدول النامية، بتبني

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 07-08.

[2] M.shansultlaque, privatization in Developing countries : Formal courses Critical Reasons, and Ad version pucts, in Ali Faraz mand (ed) privatization or public enterprise Reform west port, cone Green Wood press, 2000,pp 04-05

سياسة سوق الترويجية، إضافة إلى القروض الجديدة التي قدمتها هذه المؤسسات الدولية منذ أوائل الثُمانينات إلى البلدان النامية ،ومدى تكيفها مع برنامج التكيف الهيكلي مع الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تأثير الخصخصة على قوة وفاعليّة الدولة تنطوي على ثلاث جوانب مختلفة:

- ✓ من خلال استراتيجيات الخصخصة الوطنية وتحويل هياكل الدولة والاستجابات الدولية للاشتباكات التنظيمية ،التي تسمح في بعض الأحيان للجهات الخاصة للوصول إلى الأسفل ومواصلة إعادة تصحيح شكل الدولة.
- ✓ أن هذا الحساب يساعد في تغيير ليس فقط الأجزاء الأساسية للدولة خصخصة أو شبه خصخصة، حيث يبين كيف تشمل خصخصة الحوكمة المجال الدولي وكذلك المحلي لأن أشكال التنظيم الدولي والعابرة للحدود في بعض الأحيان تم خصخصتها جزئيا.
- ✓ أنه يوفر النقد المعياري معدد للخصخصة من خلال التطرق أن القطاع الخاص حل محل الدولة.
- ✓ وهذا يدل على خصخصة وظائف الدولة من خلال التنازلات للقطاع الخاص.[2]
- ✓ لعل طرح هذه المقاربة التحليلية حو خصخصة وتجزؤ الدولة كوحدة سيادية، إلّا أن الأزمة المالية لعام 2008 أثّرت بشكل كبير على الاستثُمار الأجنبي، وحدود القطاع الخاص ،خاصة بالدول النامية ففي "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" المنعقد في جنيف" 2009، أن عملية تدفق الاستثُمار الأجنبي المباشر وعمليه الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، انخفضت في الربيع الأول من عام 2009، بقيمة 54% ووفقا للتقرير "الأرقام الاقتصادية العالمية 2009" الصادر عن "البنك الدولي"، أن معدل نمو الاستثُمار في البلدان النامية انكمشت من 13% في عام 2007 إلى 3.5% في عام 2009، نتيجة لانخفاض مستوى تقبل المخاطر لدى الخواص.[3] وهذا ما

---

(1) op cit, p p 05-10.

(2) Tinathyj. Sinclair pruvactactors and the state Global conversance Critical concepts in political science 2004, p 412.

(3) خديجة جمعة الزويتي و حسن عبد الكريم سلوم، الأزمة المالية العالمية وخصخصة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال

أعطى دفعة قوية لعدوة تيار الشكوكيين لدور القطاع الخاص وخصخصة شركات الدولة كمحفز للاقتصاد العالمي أمام مراجعة السياسات المنتهجة الوطنية والدولية.

المطلب الثاني: أثر التقدم المعرفي للتكنولوجيات المُعقّدة على القدرة التنافسية لشركات النفط العالمية.

تعد أول دراسة شاملة لعمليات الخصخصة على مستوى العالم هي صناعة النفط والغاز حيث استعادت أسئلة التحكم في الموارد مؤخرا اهتماما واسعا النطاق ،مثل الغاز جنبا إلى جنب مع الاتصالات السلكية واللاسلكية واحدة من المفاتيح التي تسهم الصناعات في إيرادات الخصخصة، وفي واقع الأمر بيع حصة الأقلية في شركة "بريتش بتروليوم" في عام 1977 والتي غالبا ما كانت تُمثل نقطة انطلاق برنامج الخصخصة، بالرغم من أن العديد من شركات النفط والغاز الخاصة تحتل مرتبة من بين أكبر الشركات في العالم إلّا أنه لا يزال 90% من احتياطي العالم من الهيدروكربون تحت سيطرة الدول القومية وشركات النفط الوطنية، حتى الأن لم يتمكن المُنظِّرون المتخصصون في الشأن الاقتصادي في تحديد إذا ما كانت الخصخصة أداة سياسية لتحسين أداء الشركة وكفاءتها كما يشير" فيلالونجا"، 2008 "أن تفوق الملكية الخاصة، هو شرط ضروري لنجاح الخصخصة"، ولكن ليست كافية للأن عمليات الخصخصة ديناميكية، ومن المحتمل أن تتضمن تغيرات مهمة غير الملكية كالجوانب السياسية.[1]

تعد احتياجات النفط العالمية المثبتة من 1.108 مليار برميل ،ما يقارب 77% من هذه الموارد تحت سيطرة شركات النفط الوطنية، مع عدم وجود حقوق الملكية بمشاركة الشركات النفط الأجنبية الدولية، حيث يُمثل سيطرة اللجان الأولمبية الغربية على أقل من 10%من قاعدّة النفط والغاز في العالم ،أما فيما يتعلق الأمر بدور الشركات الوطنية يركز تقرير "معهد بيكر" حول هذه الشركات على الاستراتيجيات المُتغيرة وسلوك شركات النفط الوطنية، وأثر أنشطة هذه الحركات على العرض، والمستقبل والأمن وتسعير النفط، حيث تغيرت أهداف واستراتيجيات وسلوكيات الشركات الوطنية بمرور الوقت،

"التحديات-القرض- الأفق، جامعة الزرقاء الخاصة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 10-11 نوفمبر 2009، ص ص 35-36.

[1] Christian Wolf, Privatizing national oil companies, Assessing the impact on Firm performance, University of Cambridge , judge Business shoal, pp 02-05.

وفهم هذا التحول مهم لفهم التنظيم المستقبلي وتشكيل صناعة الطاقة الدولية.[1]

هذا لا ينفي استحواذ شركات الطاقة العالمية على مراكز الطاقة العالمية أو ما يسمى اليوم "بالخمس الكبار" وهي "PB" وشركة "chevron" وشركة "Conoco Phillips" و"Exxon Mobil" و"Royal Dutch"، حيث حققت هذه الشركات عام 2005، 56% من الأرباح والاحتياطات و64% من الناتج، و31% من لنفقات التنقيب، وتهيمن هذه الشركات على سوق البنزين بالولايات المتحدة، حيث تصل إلى 62% من سوق التجزئة و50%من طاقة التكرير، كما يوضح الجدول التالي الأرباح واحتياطي النفط الخام للشركات الخمس حسب تقرير عام 2005.[2]

جدول رقم: 06 يوضح أرباح الشركات الخمس حسب تقرير 2005.

Company	Profits ($Million)	Crude Oil Proven Reserves Million barrels (MMbbl)
ExxonMobil	36,130	10,491
BP	22,341	9,565
Shell	25,311	5,748
Chevron	14,099	5,626
Total	13,733	5,582
ENI	19,280	3,773
ConocoPhillips	13,529	3,336
Largest Seven	144,423	44,121
All Companies	198,183	59,757
Largest 7 as % of All	72.9%	73.8%

Source: Oil and Gas Journal Data Book 2006

يمكن اعتبار الدراسة أعمق من ذلك في قدرة هذه الشركات النفطية على اختراق السيادة الدولية، أمام تزايد دور هذه الأخيرة في السيطرة على

(1) Amy My ers jaffe and others, the international oil companies, prepared in conjunction withe or energy study Sponsored by japan petroleum energy center and the James A Bake III institute for publicly. November 2007, p 03.
(2) ibid, pp 12, 18.

النفط والغاز، وتحدي الشركات النفطية في الوصول إلى المشاريع المستقبلية وتحدي التمويل والتحكم التكنولوجي العالي.

حيث يشعر المستثُمرون بالقلق من أن شركات النفط الدولية قد قامت بالاستعانة بمصادر خارجية والكثير من الابتكارات التقنية للتسيير إذا ما قارنا تكلفة الاستخراج مع التحدي التكنولوجي لربح الوقت والمال والاستثُمار أكثر نلاحظ أن التنقيب على الرمال النفطية بحوالي 30 دولار للبرميل، أما الصخر الجديد للو.م.أ ورمال النفط الكندية فالتكلفة أعلى، فهنا يظهر مدى إسهام الشركات النفطية في التحكم التكنولوجي والبحث والتطور حول الحفر الأفقي والتصوير الزلزالي الثلاثي الأبعاد والتكرير الهيدروليكي، ومحاكاة المكانس، والتحدي الآخر لشركات النفط الدولية هو حجم المشروعات وتحديها التقني والخوف من تجاوز الميزانية المخصصة ،حيث تبين في عام 2001 فقط عشر شركات لديها ميزانيات رأس المال التسوية أكثر من 04 مليارات دولار والآن أكثر من 30 شركة على الرغم من تأثير التكاليف في الحجم من التمويل يجلب التحديات بالنسبة للشركة لاسيما في حقبة تتسم بشروط ائتمانية أكثر تشددا.[1]

التحدي الآخر الذي يُشكل قلق للمستثُمرين، هي الكيفية التي سبق التعامل بها في صناعة النفط، إذا ما استقر سعر النفط على المدى الطويل الأجل لمستويات أقل كما يوضح المنحنى تكلفة صناعة النفط أن الجزء الأكبر من المشروعات يقِل عن 70 دولار للبرميل، لذا يُمكن أن تصعد أسعار النفط إلى حد ما، ومشاريع النفط الصخري والنفط في أمريكا الشمالية ولها كسر في نطاق 50إلى 80 دولار للبرميل، ورمال النفط الكندية بنحو 90 دولار للبرميل، والقطب الشمالي" شتوكهان" 90 دولار للبرميل، كما يوضح هذه المنحنى التكاليف التقديرية المتوقعة لأكثر من 100 مشروع قيد التطوير الآن، والسؤال الحاسم بالنسبة لشركات الطاقة العالمية هو المكان الذي تقف فيه مشروعاتها على حساب التكلفة؟.[2]

(1) John Mitchell what Next For the oil and Gas industry? The royal institute of international Affairs, October 2012 , pp 76-78.
(2) op cit, pp 80-81.

الشكل رقم09: يوضح منحنى بياني للمشاريع قيد الإنجاز وارتباطها بالتكلفة

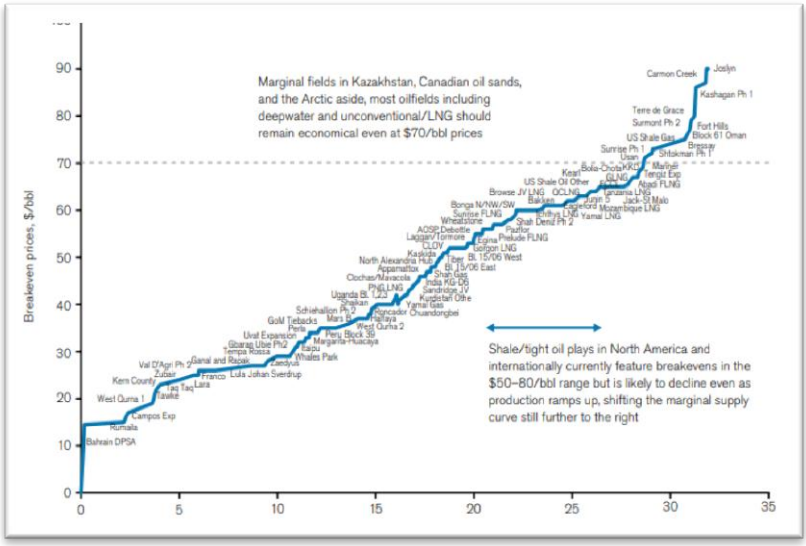

Source: Citigup, 'Zeroing in on Long Term Oil Prices', 4 June 2012.

كما أن خصخصة قطاع الطاقة مرتبط بالبيئة الجيوسياسية والأمنية والتقلبات الاقتصادية ،ففي دراسة قدمت بعنوان" Vision 2040 Global scenavos for the oil and Gas in dustry"، مدى تأثير هذه العوامل على صناعة النفط والغاز لعام 2040، بين الاستقرار النسبي وتفشي الصراعات مما يعوق التقدم الاقتصادي العالمي، كما يُحد القدرة التنافسية لمصادر الطاقة ،حيث أن كل الأنشطة الانتاجية تعتمد في الوقت الحالي على النفط ولكن إذا يكون الحال في 2040 عن الجدوى الاقتصادية للطاقات المتجددة والتقدم التكنولوجي الذي سيكون له تأثير حول هذا النقاش المعرفي الجديد.[1]

يُمكن طرح الأسئلة التالية: إذا كان القطاع الخاص أحد أجزاء الحوكمة وخوصصة مؤسسات الدولة للتملص من الفكر الدغمائي التقليدي لمحورية الدولة حسب دعاة الحوكمة كإطار للضبط العالمي، ما مدى نجاعة الخوصصة كآلية للتقدم الاقتصادي لدول بحر قزوين، في ظل هشاشة الوضع الاقتصادي والبُنيّة السياسية لهذه الدول؟ ،وما دور الشركات النفطية الأمريكية- الروسية-

[1] Vision 2040 Global scenasios for the oil and gas in destroy, Delicts, touch to hmatsu, Au right reversal, 2014, p 10.

الصينية ،هل لتكريس التبعية أم ترتيب مؤسسي جديد لضبط قواعد الطاقة العالمية؟

المطلب الثالث: تحدي خصخصة قطاع الطاقة بمنطقة بحر قزوين بين معضلة جذب الاستثمار وتكلفة الاستخراج العالمية.

تُشير التحليلات إلى فتح هامش الحرية لشركت الطاقة العالمية والاستثُمار الخاص بمنطقة بحر قزوين ،حيث استثُمرت أكثر من 12 شركة في المنطقة، ومعظمها غربية وتصل أرباح هذه الشركات ما بين 05 و10 مليار دولار سنويا، ففي تقرير أُعد عام 2010 تُشير شركة "chevronail" لوحدها إلى ربح إجمالي قدره 20 مليار دولار من استثُماراتها في كازاخستان، وتوقع انتاج النفط الرئيسي في حقول أذربيجان تحقيق أرباح قيمتها 50 مليار دولار.[1]

لعل عقد المائدة المستديرة للأعمال الإقليمية لوسط وجنوب آسيا (R B R) في فترة ما بين 05 و10 نوفمبر 2005 في بشكيك بقرغيزستان، بالحرص على تمثيل القطاع الخاص في اجتماعات التعاون التقليدي في إطار للتعاون بين الشركات المحلية والأجنبية في طرح برنامج التعاون ،من خلال التركيز على المحاور التالية:

- ✓ تعميق الوعي بالمنطقة ولفت الانتباه إلى مجموعة واسعة من الاستثُمارات والفرص المتاحة.
- ✓ انشاء آلية شراكة فعّالة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعاون إقليمي فعّال.
- ✓ تحسين بيئة الأعمال من خلال انشاء إصلاحات ذات الصلة، وتطوير قدرات قطاع الأعمال.
- ✓ كما ركز هذا المنتدى على عمليات الخصخصة الجارية في المنطقة أنها توفر فرص واسعة النطاق للأسهم العادية، والمشاريع المشتركة، كما تهدف بلدان "الجماعة الكاريبية"، على اختيار عدد قليل من القطاع الخاص وإتباعه لاستثُمارات القطاعية لإثبات أن آسيا الوسطى ملتزمون بجذب انخراط القطاع الخاص في مجال الطاقة.[2]

---

(1) Patrick clawson, energy security in patina of plenty satiric Forum paper No 130, N D U press, Washington. DC, 1997, P 03.

(2) Building purtrerships, Towards stronger Busiiners sector involvement in Regional Development Across control Asia central Asia, Regional economic cooperation Busivess Development Forum Report Unimiqu, Xinifang UAR people Republic of china 16-17 October 2006, pp 01-03.

ولعل تطوير العلاقات بين آسيا الوسطى والصين منذ 1997 من خلال دفع شركة "CNPC "الصينية، على مشروع Aktobé "، وفي عام 2009 كان لدى الشركة انتاج مكافئ للنفط أكثر من 30 مليون طن، وهو ما يُمثل 34% من إجمالي انتاج الصين في الخارج، حيث تسيطر الصين على حوالي 20% من انتاج كازاخستان من النفط، وشيّدت واحد من أطول خطوط النفط في العالم على بعد 2300 كم من بحر قزوين إلى مقاطعة شيجيانغ كما قامت مع تركمانستان بوضع صفقة طاقة ثنائية بقيمة 15 مليار دولار، وتم المشروع في العمل منذ بداية 2015 ،وقامت بتمويل مصفاتين في قرغيزستان في بلدتي "كارا-بلطا" و"توموك" بحيث يتم تزويد المصافي من حقول النفط التي تديرها CNPC، في كازاخستان المجاورة وتنتج 1.35 مليون طن من المنتجات المكررة سنويا،[1] نجد في المقابل في حين نجد هناك نشاط مكثف لشركات النفط الروسية مثل "لوك أويل" و"غازبروم"، "وروزنفت"، خاصة في كازاخستان، حيث بلغ في نهاية 2007 إجمالي الاستثُمارات الروسية من النفط والغاز ما يُقدر بنحو 3.4 إلى 4.1 مليار دولار، كما تعمل على مشاريع المسح الجيولوجي للكشف على الغاز في شمال غرب كازاخستان، وتمتلك شركة" لوك أويل" الروسية 15%، أي 750 مليون دولار لتطوير حقل النفط والغاز "Kumkol severnyy"، بمقاطعة كيزيلوردا وسط جنوب كازاخستان، فضلا عن حقلي "Tyubkaragon" وAtashskaya" في الجزء المركزي من قسم كازاخستان من بحر قزوين في عرض البحر.[2]

أما في تركمانستان ففي الوقت الحاضر تُمثل شركة غاز بروم "وitera " المجموعة الدولية للشركات التي تعمل في تركمانستان، ويعتبر دور روسيا منخفض مقارنة بكازاخستان إلّا أنه من المرجح أن تظهر شركات روسية أو مشتركة أخرى مع تركمانستان في المقام الأول" لوك أويل"، و"بريتش بتروليوم"، وغيرها من الشركات العملاقة، كما أن روسيا تُعلق آمال كبيرة لزيادة أحجام الغاز الطبيعي التركماني المستورد حيث بلغت الطاقة الانتاجية للجزء التركماني من STATS حوالي 50 مليار متر مكعب.

أما في أوزباكستان هناك نشاط للشركات الروسية مثل "غاز بروم" و"Lukail"، ففي نهاية 2007، بلغ حجم الاستثُمارات الروسية في قطاع النفط

(1) Michael Hart, Central Asia's oil and Gas Now Flows to the east in http ://www.thediplomat.com.18-2016,.Accessed 30/07/2018.

(2) Vladimir, paramonv and Aleksey strokov, Russian aik and Gas projects and investments in central Asia, Defiance Academy of the United Kingdom ,May ,2008,pp 03-04.

والغاز ما بين 20و50 مليون دولار، كما تعمل على تطوير حقل مكثف الغاز "شاخبانتي"، أما في قرغيزستان، هناك شركة روسية واحدة فقط وهي "غاز بروم"، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن استغلال الطاقة في عام 2003.[1]

أما فيما يتعلق الأمر بالسياسة الأمريكية فإن تدخل أمريكا مع كازاخستان وأذربيجان سهل الاستثُمار الغربي من قبل الحكومات المحلية مع زيادة متناسبة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات المعيشة العامة، فضلا أن هذه المنطقة تعج بالمخاطر لكنها لم تُرّدع الشركات الروسية والصينية من الاستثُمار، بعكس الشركات الغربية التي تسعى لضمان الاستثُمار، إلا أنه في السنوات الأخيرة سعت الحكومة الأمريكية بتخصيص منح ضخمة لتطوير صناعة النفط في هذه الدول، وهذا يعني فرص الاستثُمار لشركات النفط الأمريكية ،وتعزيز التواجد الأمريكي يُؤدي إلى تقليل جدوى اضطرابات سياسية التي ستؤثر بشكل كبير على الإمدادات الطاقوية، وجلب أزمة اقتصادية عالمية، كما يساعد على انخفاض أسعار النفط الخام ،وبذلك فنفط بحر قزوين يُخفض الاحتكار الذي تفرضه" منظمة الأوبك"، مما يُشكل بؤرة ضغط لتأثير في سياسات التسعير للمملكة السعودية وأعضاؤها كما تعتمد و.م.أ على اللعب بوتر حساس من خلال تقريب الهند في المنطقة مما يخدم مصالحها من خلال تجديد الهند القاعدّة الجوية السوفياتية السابقة في طاجكستان والعمل على كسر العبور للغاز الروسي، وهذا من شأنه أن يسْهم في النمو الاقتصادي وتحسين العلاقات بين الهند وباكستان وأفغانستان.[2]

لكن السؤال المطروح بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية هو كيف ستقوم بعملية الموازنة بين أمنها الطاقوي وتعزيز حقوق الإنسان بدول المنطقة ذات التكلفة العالية؟

يبدو أن و.م.أ تعمل على إعادة بناء وضعها السابق كصديق وعارضة لهذه الدول من خلال حل النزاعات داخل الإقليم، ودعم السياسة والتعاون الاقتصادي والأمني لمصلحة رعاية الاستقرار الإقليمي والترابط الاقتصادي إضافة إلى:

- ✓ تعزيز التنمية الاقتصادية الشفافة والقائمة على التعاون على أساس مبادئ السوق.
- ✓ المساعدّة على تطوير الاتصالات والبُنيّة التحتية لخدمات النقل والصحة.

---

(1) ibid , pp 05-09.

(2) A.K.M. ijtekhorl Islam the U.S Role and policy in Central Asia-energy and Beyond ,the Arts Faculty journal july 2012 june 2011, pp 38-39.

- ✓ تعزيز استقلالية وشفافية ومسؤولية الحكومة في كل ولاية.
- ✓ تطوير حقوق الإنسان والتسامح والتعددية.

وهذا من خلال التنسيق مع" مجلس الأمن القومي الأمريكي" و"وزارة الدفاع" و"الوزارة العامة "،من خلال:

- ✓ الاستمرار في تشجيع حكومات الهند والصين وباكستان ،لأنشاء بدائل لعبور الطاقة الروسي.
- ✓ تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات لتوسيع عبور الطاقة، من خلال وضع مصلحة مشتركة للو.م.أ وأعضاء الإتحاد الأوروبي والصين .
- ✓ تطوير علاقات أوثق مع دول آسيا الوسطى، من خلال التأكيد على العلاقات التجارية، الوجود العسكري الأمني.
- ✓ مساعدّة الإصلاح الاقتصادي والتشريعي ،من أجل جذب وحماية المستثُمرين الأجانب، وتحفيز النمو الاقتصادي، أما عن تعزيز دورها مع الدول الأقل معاملة مع و.م.أ أي "تركمانستان وأوزباكستان"، فعمّدت و.م.أ على تسهيل التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك القطاع الخاص ومشاريع الاستثمار ومشاريع العبور التي تُعزز إمدادات الهيدروكربونات إلى الأسواق العالمية[1].

بالرجوع إلى دور باكستان في المنطقة، فإن مشروع خط أنابيب الغاز (TAPI) المعروف باسم "ترانس" أفغانستان وباكستان والهند، وهو مشروع خط أنابيب المتوقع تطويره وتمويله من قبل "بنك التنمية الآسيوي" تبلغ تكلفته حوالي 7.6 مليار دولار، مع دعم و.م.أ لهذا المشروع لأنه يخدم مصالحها ،والعمل على تطويق الغاز الروسي وقعّت جميع الدول المشاركة المشروع عام 2008، إلّا أنه عرف تعثر من قبل أفغانستان ،التي لم توقع فيما بعد مبيعات الغاز، واتفاق الشراء هم يريدون شراء 1.5 مليار متر مكعب من الغاز، بدلا من 5.4 مليار متر مكعب من الغاز، وبهذا تسعى جاهدة لتعزيز مصالحها مع تركمانستان من خلال زيارة رئيس تركمانستان ،إلى إسلام أباد عام 2011 ،وتم توقيع مذكرة تفاهم في مايو 1997 بين شركتين للنفط "ساندي دلتا" النفط وUNOCAL من تركمانستان لبناء خط أنابيب لنقل النفط من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان، إلّا أن هذا المشروع جُمِّد بسبب عدم الاستقرار في أفغانستان وانسحاب شركة UNLOCAL من المشروع، فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم لمشروع تصدير الطاقة في عام 2007 شاركت فيه قرغزستان وباكستان وطاجكستان وأفغانستان، في مشروع

(1) A.K.M. ijtekhora l, opcit, pp 45-50.

تجارة الكهرباء مع مساهمة أمريكية في المشروع، بـ 200 دولار لكل مشروع، وهذا يدل على عدم قدرة دول جمهوريات أسيا الوسطى تجاهل باكستان رغم العوائق الأمنية والجيوسياسية في تشكيل محور باكستان مع طاجكستان، ومن ثُم فتح معابر للدول الأخرى التي تُمثل نقطة تماس معها ،عبر مبادرة الصين لطريق الحرير الجديد ،من خلال تطوير "ميناء جوادر" في باكستان بمساعدّة صينية عبر تطوير ممر في باكستان مرورا بطريق "خانجاب" كاشغار إلى جوادر، من خلال مسافة تقدر بـ 2700 كم وبذلك يصبح ممر للتجارة والطاقة لوسط آسيا.[1]

المبحث الخامس: مقاربة الكونسوسياسيوناليزم كمدخل توليفي لحوكمة الطاقة ومد الاستقرار بمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول: المنظورات التفسيرية للإقليمية نحو مسعى توافق بصمة الجيوبولتيكا والهوية

تُشير التحليلات المقدمة في الدراسات الإقليمية هو كيف تشارك الجهات الفاعلة جسديا داخل العالم المعولم بدلا من الأفكار الغير مجسدة، بما يسمح لنا بتحرير تحليلنا من التخيُّلات المسيسة والخطابات من خلال التواصل والبقاء على اتصال ببعضنا البعض في عالم العولمة، والتوحيد القياسي من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات القياسية كممارسة الأعمال التجارية البنك الدولي ،تصنيفات نظام قوة التعليم العلمي، هذه الممارسات القياسية تمنح الممثلين لغة اتصال خالية من الجغرافيا السياسية، هنا تم تحليل مدى قدرة العمليات الإقليمية بأن تصبح جزء من بعض الممارسات العالمية المشتركة في هذا الصدد يحدد "Kessler"، أن شروط بناء المنطقة ليس نتيجة الجيوسياسية والخطاب التصورات التاريخية، لكنها عملية ممارسة هذه المعايير وتجربة من هو جزء من هذه المعايير ومن ليس ذلك.[2] في حين نجد "باسي"، يستخدم مفهوم الهياكل في فهم ظهور منطقة وهويتها الإقليمية ،حيث يربط تشكيل هذه الهياكل إلى الدور المكاني الجماعي الذي يقوم على المعرفة أو المعتقدات المختلفة بالخصائص التاريخية والثقافية لمنطقة معينة ويذكر أهم الصفات الجماعية لهياكل التوقعات على اللغة من خلال إدراك الأفعال الاجتماعية من حين "عن" و"هم" في بناء المنطقة أي العلاقة بين الأفراد والمكان الذي يعيش فيه، في هذا الصدد يؤكد "Hulssé "، على أهمية

---

(1) umbreen juvaid and Azhan Rashid, oil and Gas potential, of central Asian Republics and Relation swath Pakistan, journal of south Asian , studies January 2015, vol 30,N° 1, -pp 141-145.

(2) Ulugbe kazizov, Regional integration in central Asia, From Knowing-that to knowing-how journal of Eurasian Studies, 2017, p 124.

الإشعارات الاستطرادية في ظهور الهوية الإقليمية في أوروبا ،من خلال تصور الخطابات التي يستخدمها النخب في خطابهم السياسي أي دور اللغة على وجه الخصوص لإنتاج الهوية الإقليمية، وعلى سبيل المثال تخيل شعوب أوروبا بالانتماء كما يوضح "Kaelberk"، رموز أوروبا أي تُمثل علامة تمثيلية وإضفاء الشرعية وإشعارات النخبة عن الرموز المشتركة مثل اليورو ،الذي سنحاول من خلال هذا الطرح تحليل مدى تطابق شروط الخطاب واللغة والرموز التاريخية، مأسسة اتحاد إقليمي بمنطقة آسيا الوسطى.[1]

يُمكن القول أن الإقليمية ،هي إعادة تنظيم فضاء إقليمي معين على أساس اقتصادي وسياسي ،وتم تحديدها منهجيا من خلال المنظّورات التفسيرية المرتكزة على التحليل الكمي للتفاعلات الاقتصادية والأمنية والتدفقات والتبادلات عبر الحدود للأعمال المبكرة "لكارل دوتش" و"ماس"، وبالاس" وغيرهم كما حلل البنائيون في مساعيهم المعرفية أن الإقليمية عبارة عن ظواهر مبُنيّة اجتماعيا، تتكون من المنطق والعقلانية، حسب أبحاث "هوريل" ،كما ينفي أن الأقاليم كأمر مسلم به بل هي ديناميكية وبنّاءة تُمكن من دراسة الأفكار والخطابات الإقليمية ،والمعايير والمؤسسات والأبعاد التاريخية والذاتية للمنطقة.[2]

فالدراسات الفعّلية للإقليمية تُسلط الضوء على الطبيعة المُعقّدة المتاخمة على النهاية المثالية للتكامل، وفي هذا الصدد يحدد "Longen hove و"Marcles"، أن التكامل الاقتصادي ليس النوع الوحيد من نقاط النهاية لتي تشهد بها المبادرات الإقليمية فضمان الحوكمة الإقليمية للسلع العامة أو الوصول إلى حالة الفاعل في العلاقات الدولية بشكل متزايد من بين أهداف الإقليمية.[3]

لكن يبقى تحدي عصر العولمة والتوحيد القياسي فيُمكن للدولة إضفاء الطابع الإقليمي مع الدول الأخرى على أساس التعاون عبر المعايير في القطاع الاقتصادي لكن الإشكال المطروح مدى القدرة على الإدماج في القطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال كازاخستان لها تكامل اقتصادي مع روسيا لكن في مجال التعليم فهي تحاكي الناهج الغربية هنا تكمن صعوبة أن تكون معايير الإقليمية خالية من التخيلات المسيسة، وهذا ما سنحاول تحليله في وضع

---

(1) op cit, pp 125-126.

(2) Kboljon qarabuyev , yron central Asian Regional in tegration to cunasian integration space? The institute for comparative Regional integration studies janury2010, pp 207-208.

(3) ibid, pp 05-09.

منطقة آسيا الوسطى هل تخضع نمذجة الإقليمية بمنطقة آسيا الوسطى لمعيار الخطاب واللغة والهوية أم تخضع للمعيار المادي الجغرافي ؟، وهل نجاح الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى يخضع لمنطقة داخل –خارج – أم خارج داخل في التفاعلات الإقليمية مع دول المنطقة؟ ومدى قدرة هذا النموذج الإقليمي التحول من تحليل افتراضي إلى ممارسة قادرة على فك عزل المنطقة الحبيسة جغرافيا ،ومن ثُم التحول إلى نموذج من الإقليمية الأسيو- أوسطية إلى النموذج الأوراسي الموسع؟.

المطلب الثاني: مأسسة نواة التكامل الإقليمي في آسيا الوسطى بين الجذب الخطابي والتناقض الجغرافي

إن التطورات التي لحقت بجمهوريات آسيا الوسطى خلال الفضاء ما بعد السوفياتي، جعلت اقتصاديات هذه الدول تخضع لمنطقة التبعية لروسيا الاقتصادية، لكن الآن يُمكن لهذه الجمهوريات أن تغدوا بشكل متزايد نحو الصين، وجنوب آسيا وأوروبا والشرق الأوسط للوصول إلى الأسواق مع الحفاظ على روابط قوية مع روسيا، حيث تُمثل المنطقة المعروفة بأوراسيا أكبر حصص التجارة العالمية كما هو موضح في الشكل:

شكل رقم10: يوضح حجم التجارة العالمية بين أورسيا والقوى الاقتصادية الفاعلة

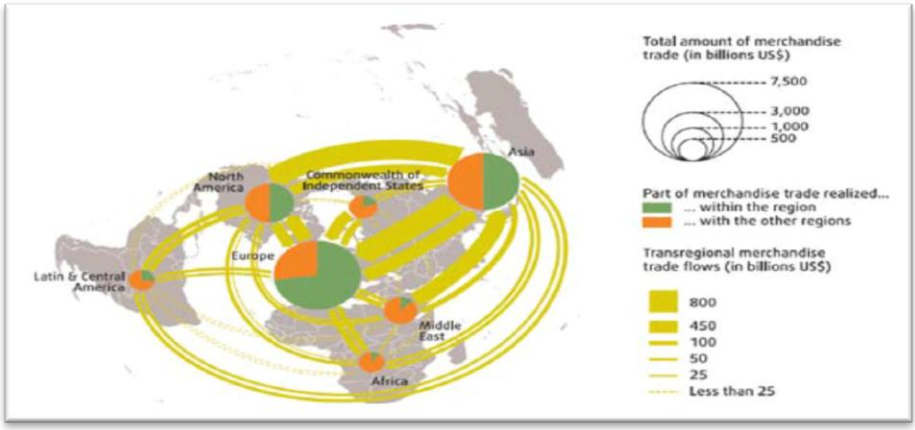

Source: Gill and Raiser (2011)

لكن التحدي بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى، هو التفكير في موقعه الجيّد من الجغرافيا، وتحدي تجارة العبور المُحتملة التي سوف تتطور عبر أراضي آسيا الوسطى في ربط أوروبا وآسيا من الشرق لدى الغرب، ومن الشمال

إلى الجنوب،[1] وهنا يُمكن مقارنتها مع بلدان أوروبا مثل النمسا ولكسمبورغ، وسويسرا والآن جمهوريات التشيك والمجر وسلوفاكيا وبدلا من معاناة من موقعها الغير ساحلي، فإن هذه البلدان لديها وقت طويل للاستفادة بشكل كبير من عملية التكامل الاقتصادي التاريخي في أوروبا.[2]

يمكن رصد من خلال تحليل الديناميات التي حفّزت التأخر الاقتصادي والتكاملي بمنطقة آسيا الوسطى بوجود أربعة عوامل ساهمت في هذه العملية.

- ✓ أن الشركات الروسية موجودة بصورة متزايدة، من خلال الاستحواذ على المشاريع المشتركة والاستثُمارات الحديثة العهد، خاصة في مجال النفط والغاز والمعادن والاتصالات.
- ✓ ارتباط دول ما بعد السوفيات ارتباطا وثيقا بتدفقات الهجرة نحو روسيا.
- ✓ ارتباطها بالفضاء ما بعد السوفيات بوحدة البنية التحتية خاصة في مجال السكك الحديدية ومرافق الطاقة.
- ✓ التكامل الاجتماعي في العالم ما بعد السوفياتي يظهر في الشبكات الشخصية باعتبار اللغة الروسية، لغة مشتركة للتواصل،[3] هذا ما يجعل الفضاء ما بعد السوفياتي تابع اجتماعيا واقتصاديا سياسيا وأمنيا لروسيا، أي إخضاعها لمنطقة خارج –داخل في ترتيب البيت الداخلي لمنطقة آسيا الوسطى.

بالرغم أنه لطالما أدرك الاقتصاديون أن التعاون الاقتصادي بين البلدان ذات الحدود المشتركة يُمكن المساعدّة في خلق أسواق أكبر للمنتجين والمستهلكين، وتقليل الحواجز أمام التجارة أمام التجارة ورأس المال والعمالة عبر الحدود وتسهيل التنمية إلّا أنه في المقابل هناك العديد من القيادات التي تعوق التعاون الإقليمي على حد تحليل "شيف وبترز"، وهو أنه في بعض الأحيان تكون الدول غير راضية على ذلك بسبب التوترات وانعدام الثقة، وارتفاع تكاليف التنسيق أو التوزيع غير متكافئ للتكاليف والفوائد.

بالرغم أن دول منطقة آسيا الوسطى حاولت الانضواء تحت مِظلة منظمات قوية "كمنظمة شنغهاي للتعاون"، "الإتحاد الأوراسي الجديد"،

---

(1) Johannes Flynn, central Asian Regional integration and cooperation Reality or Mirage? Eurasian Development Banal, 2012, pp 97-98

(2) ibid, pp 97-98.

(3) Alexander Libman, Regional integration in central Asia: A Firm cantered view, Munich personal Rebec Archive N°10929, 08 October 2008, pp 06-07.

و"منظمة التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى" و"منظمة التعاون الاقتصادي" كما هو موضح في الشكل التالي:

مخطط رقم 11: يوضح انضواء جمهوريات آسيا الوسطى في مظلة المنظمات الاقليمية الآسيوية

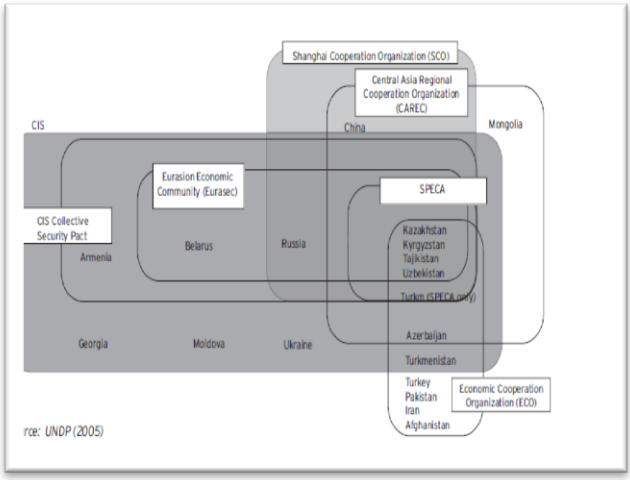

.Source: UNDP (2005)

فهذه المنظمات كان لها طابع ايجابي في بعض الأحيان "كمنظمة شنغهاي للتعاون" في توفير منتدى للقادة الإقليميين، أن "الإتحاد الأوراسي"، لم يُحقق سوى القليل من الأهداف الرئيسية في تعزيز التعاون الإقليمي، في حين نجد هناك تقدم "لبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، لتسهيل النقل والتجارة الإقليمية ،إلّا أنه يبقى مؤشر فرض آلية تعاون إقليمي فعّال وقوي هو حجر عثر التقدم في عدّة مجالات.[1]

[1] Johannes F Linn, and Orsana pidufala, the experiene with Regional economic cooperation organizations lessons for central Asia, wolfed sdorn center for Development at Brookline's October 2008, pp 07-10.

لعل من بين أهم المؤشرات لقياس قدرة التكامل بين دول منطقة آسيا الوسطى هو مؤشر التبادلات التجارية البيّنية، فالملاحظ في الواقع أنه خلال العقد الأول من القرن الحالي برزت دول آسيا الوسطى كواحدة من أهم المناطق الاقتصادية ذات الميّزة الديناميكية في العالم بارتفاع متوسط معدلات النمو بنحو 8 و10%، حسب تقرير "صندوق النقد الدولي" لعام 2011، من خلال إعادة تأسيس روابط تجارية مع بعضهم البعض، ومع قِوى خارجية أخرى، والشكلين التاليين يوضحان حجم التجارة البيّنية والخارجية لدول آسيا الوسطى

الشكل رقم 12: يوضح منحنى بياني لحجم التعاملات التجارية بين آسيا الوسطى والمناطق الاقتصادية الآسيوية.

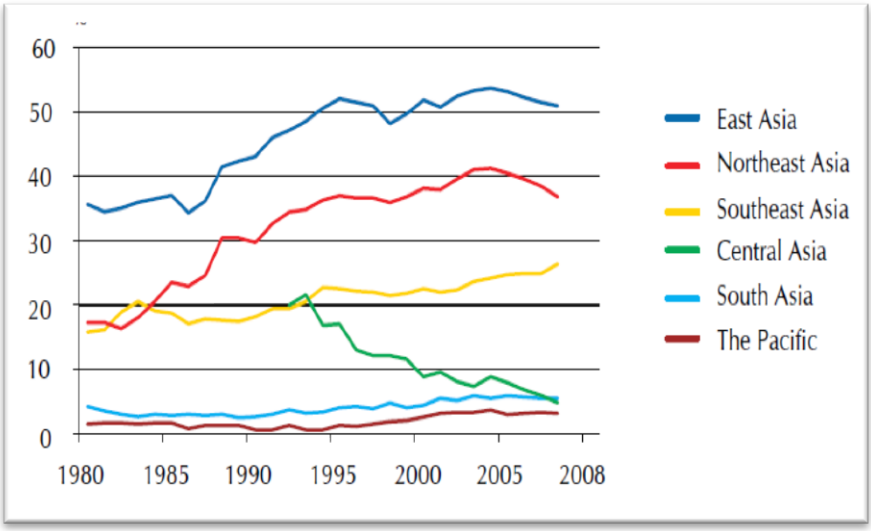

Source: ADB, 2010.

الشكل رقم13: يوضح منحنى بياني رقم يوضح حجم المبادلات التجارية البينّية لجمهوريات آسيا الوسطى من 2000-2008.

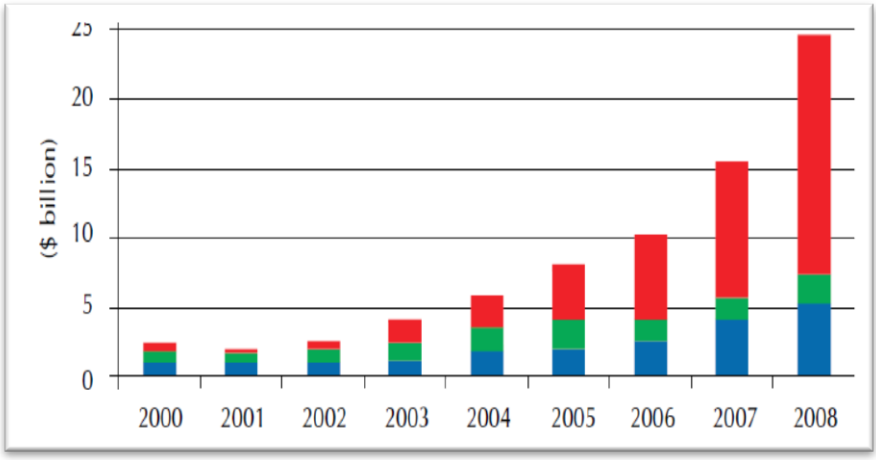

Source: CAREC, 2010(based on unpublished research by Roman Mogilevskii)

فما هو مُوضح أن فيه مؤشر ارتياح لزيادة التبادلات التجارية مقارنة مع فترة التسعينات فضلا عن تعاملاتها مع جنوب آسيا وشرقا وشمال الشرق آسيا والمحيط الهادي، لكن مهما يكن لا يزال هناك الكثير للقيام به لتحسين الرابط بين دول المنطقة، ففي تقرير "بنك التنمية الآسيوي"، (ADB) و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في تقديم تفسير شامل للفرص التجارية والقيود لعام 2005 ،وجدوا أن متوسط تكلفة التجارة والوقت والشخص من وإلى أوروبا ومن وإلى آسيا الوسطى وداخلها ضعف تلك المتوقعة على ظروف النقل العادية، وذلك للخدمات اللوجستية البيئية وحواجز الشرطة، والرسوم الغير شرعية وغيرها من المعوقات الأخرى، وحسب "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" 2005، يقدر أن الفوائد المحتملة للتعاون الإقليمي الفعال يُمكن لدول آسيا الوسطى أن تزيد من الناتج المحلي على مدى عشر سنوات، لكن المشكل هو مشكل الحوكمة ،فهي تعاني من مساءلة محدودة أو ضعيفة في صنع القرار العام والفساد المتفشي والتهريب وكلها وتخدم مصالح النخب الحاكمة.[1]

يعتبر الوضع الأمني وتدفق الحركة العبر حدودية كمؤشرات لقياس تسهيل عملية التكامل في منطقة آسيا الوسطى، فيبدوا أن العلاقة بين أمن الحدود

[1] Johannes, F. Linn, Central Asian Regional integration and cooperation Reality or mirage?, op-cit, pp 99-101.

وبين المخدرات، وتسيير التجارة وحركة المواطنين فمعظم بلدان هذه المنطقة تشعر بالقلق إزاء أمن حدودها، بسبب الصراعات والنزاعات وانتشار الأفيون الأفغاني، وبالتالي فتعزيز أمن الحدود جعل الأمر أكثر صعوبة لتسهيل التجارة والنقل.[1]

مخطط رقم 14 يوضح مجموع القضايا المعرقلة للتعاون الإقليمي والتنمية بين جمهوريات آسيا الوسطى

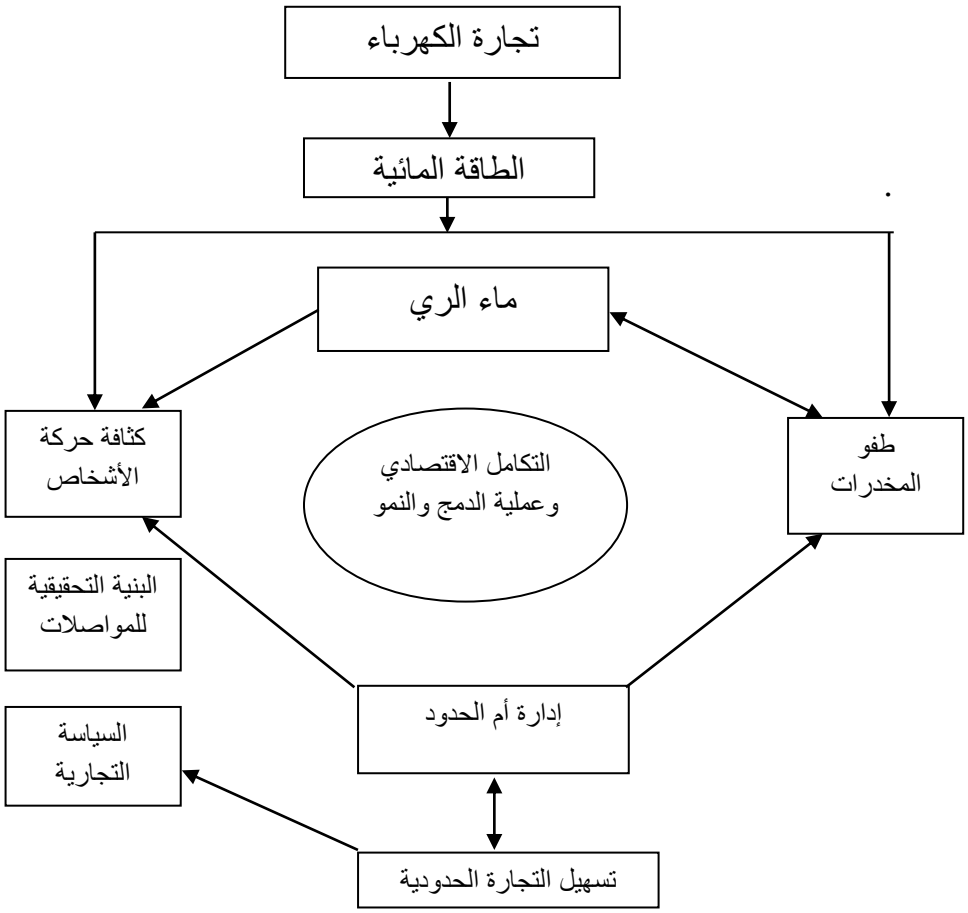

Source: William Byrd, economic cooperation in the wider central Asia Region, the international Bank for Recons action and development / the ward Bank, U.S.A Washington, N°75 April 2006, p11

[1] William Byrd, economic cooperation in the wider central Asia Region, the international Bank for recons action and development / the world Bank, U.S.A Washington, N°75 April 2006, pp 10-11.

يبدوا من المخطط أن الوضع الأمني والأجّندات العابرة للحدود كان لها أثر كبير في عرقلة نمذجة التكامل الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى ويُمكن ضبط وتحليل هذه الأجّندات فيما يلي:

***الأمن:**

يشيران الصراعات التي طال أمدها في المنطقة، فأفغانستان ينظر لها بعض الجيران كمصدر محتمل لزعزعة الاستقرار والأصولية الإسلامية، بينما أعربت أفغانستان عن قلقها بشأن الدعم لاستقرار التمرد في الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلاد فأوزباكستان مثلا عمدت على وضع ضوابط ضيقة على الحدود خوفا من تسلل الجماعات الإسلامية من خلال الدول المجاورة، إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة، والمخدرات والاتجار بالبشر التي تُمثل تحدي لبناء الثقة بين هذه الدول.

***إدارة الحدود:**

فبينما تهتم جميع دول المنطقة بتعزيز إدارة الحدود في مصلحتهم المشتركة مثل إصدار التأشيرات والضوابط الجمركية عند نقاط التفتيش الحدودية وما إلى ذلك، إلّا أنها غير فعّالة في منع الأنشطة الإجرامية وبالتالي تتطلب الإدارة الفعّالة للحدود منهجا قائما على المخاطر الذي يجمع مع إجراءات إزالة الحدود الفعّالة للتجارة الرسمية، مع الحدود المحفزة ودوريات لزيادة تكاليف النشاط الإجرامي، وهذا نظرا لضعف القدرات الحكومية والجمارك وبالتالي لابد من تحسين التعاون البيّني بين مختلف الوكالات وخلق حوافز للمتداولين غير رسميين.[1]

***انتاج المخدرات والتجارة بها عالميا:**

أفغانستان هي مصدر أفيون العالم يقدر 87% من الانتاج العالمي الغير مشروع للأفيون، في نشر الجريمة المنظمة والشبكات المافيوزية، وأنهاك اقتصاديات الدول المجاورة.

- **تدفق حركات الناس وأسواق العمل عبر الحدود:**

المجموعات العرقية في منطقة آسيا الوسطى الأوسع في معظمها تمتد عبر الحدود الوطنية، فعلى سبيل المثال معظم المواطنين في أفغانستان لديهم عرقية مشتركة مع مجموعات في واحد أو أكثر من البلدان المجاورة ،وفي الآونة الأخيرة شهِدت منطقة آسيا الوسطى الأوسع نموا للهجرة غير شرعية

[1] William Byrd ,op cit, p12

عبر الدول ذات المستويات المختلفة حيث شهدت المنطقة منذ انهيار الإتحاد السوفياتي هجرة الملايين من الطاجيك والقرغيز والأوزبك إلى كازاخستان وأوروبا وبلغت التحويلات المالية ما يُقدّر بنحو 20-30% من الناتج المحلي الإجمالي في طاجكستان، و5-10% في جمهورية قرغيزستان وأوزباكستان، وفي واقع الأمر أن كل من كازاخستان وروسيا تدرسان سياسات لجذب وإضفاء الطابع الرسمي على واردات العمالة لتحقيق التوازن بين السكان المحليين المسنين ودعم النمو الاقتصادي النابض بالحياة، لكن يبقى هاجس تخوف من الاتجار بالمخدرات نتيجة للهجرة غير شرعية وعدم القدرة في التحكم بالتدفق السريع لها يُشكل تحدي أمني ولوجستي هام بالمنطقة.[1]

هذه التحديات والعقبات جُملة شكّلت تحدي لدى السياسيين والمهتمين بالدراسات الإقليمية محاولين التركيز على نقاط أكثر حُزمة لبناء تكامل إقليمي بالمنطقة بالتركيز على اعتبارات أخرى من خلال طرح فكرة "الخطاب المكاني" ومنه يُمكن معرفة هذه المنطقة وخيال هذه الدول كأمة واحدة بما في ذلك طاجكستان حتى ولو كانت ناطقة بالفارسية في نفس السياق قال الرئيس الأوزبكي السابق "إسلام كريموف" "أن الأوزباك والطاجيك هم أمة واحدة تتحدث لغتين مختلفتين"، ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي، خلال اجتماع "طقشند" 25-1 يناير 1994 العمل على بناء فضاء اقتصادي مشترك، حيث أعربت كل من أوزباكستان وكازاخستان للانضمام في هذا الصدد أكّد الرئيس الأوزبكي السابق "إسلام كريموف" أن الدول المجاورة أوزباكستان وكازاخستان لديها تقاليد دولة مشتركة وبسبب إدارة التاريخ أُجبرت هذه الشعوب على الانفصال، فالتكامل الاقتصادي في الفضاء ما بعد السوفياتي اعتمدت على الخطاب التاريخي والوعي الثقافي، تلاه فيما بعد اجتماع أخر بـ29 و30 أفريل 1994، ثُم اجتماع بـ 8 يوليو 1994بـــــ" ألماتي "، وخرج الاجتماع باعتماد بيان مشترك في تعزيز الصداقة والتعاون بين البلدان التي ترتبط تاريخيا بجذور مشتركة والاتفاق على بناء "بنك آسيا الوسطى للتعاون والتنمية"، وفي 24 أفريل 1995 اجتمع رؤساء الحكومات بـــ بشكيك، لبناء خطة التكامل لمدة خمس سنوات، ومن هنا طُرحت مجلة "آسيا الوسطى-مشاكل التكامل" بعد توقيع معاهدة حول الصداقة بين أوزباكستان وكازاخستان وقيرغيزستان بـــ بشكيك في 30 ماي 1996، والتقوا مرة أخرى في ديسمبر 1997، في "أكمولا" التي أُعيدت تسميتها فيما بعد "أستانا" عمدوا على انشاء ثلاث اتحادات في المنطقة وهي "الحياة والغذاء والمواد الخام

[1] op cit, pp 12.15-.

المعدنية "، وفي عام 1997أعلنت طاجكستان عن رغبتها أن تصبح عضوا في الفضاء الاقتصادي وتم الموافقة عليها لاحقا في 1998 على الرغم أن تركمانستان لم تنظم أبدا إلى مخطط الدمج بسبب سياستها الحيادية، وخلال اجتماع في ديسمبر 2001، بين قادة دول المنطقة، قرروا إعادة تنظيم الفضاء الاقتصادي لآسيا الوسطى بغرض فرض الحوارات، وتنصيب آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي وتشكيل فضاء أمني مشترك.[1]

المطلب الثالث: برنامج العمل الاقتصادي للتعاون الإقليمي بين دول آسيا الوسطى:

البرنامج يعمل على تشجيع وتسيير التعاون الإقليمي في النقل والتجارة والطاقة وغيرها من المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، تأسس عام 1997 لتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في" بنك التنمية الآسيوي"، الذي يضم أفغانستان وأذربيجان ،جمهورية الصين الشعبية، كازاخستان قرغيزستان ومنغوليا، طاجكستان وأوزباكستان وباكستان.[2] ومتد البرنامج على مساحة 4000 كم^{2}عبر آسيا الوسطى، وهو تحالف من المؤسسات المتعددة الأطراف التي تضم "بنك التنمية الآسيوي"، و"البنك الأوروبي للأنشاء والتعمير" و"صندوق النقد الدولي"، ويعمل البرنامج على شراكة إنمائية حقيقية ،وهو ما يحقق المُثل الأعلى المنصوص عليها في "إعلان باريس" بشأن فعالُية الحوكمة وهي، الملكية والمواءمة والمساءلة المتبادلة، وبلغت حجم المساعدات المجتمعية للمؤسسات المتعددة الأطراف في المجالات ذات الأولوية أي "النقل والطاقة والتجارة" خلال الفترة الممتدة 2006-2008 بـ 2.3 بليون دولار بطرح 42 مشروعا.[3]

منذ تأسيسه لسنة 2006 أصبح "معهد CAREC" كيانا افتراضيا ووافقت البلدان الأعضاء في أكتوبر 2013 على استبدال الكيان الافتراضي بهيكل دائم ومقرها "أورمتشي" وقام المعهد بتطوير تبادل المعرفة الاستراتيجية وإطار بناء القدرات من خلال المكونات الثلاث الرئيسية وهي:

- ✓ توليد المعرفة الذي يستلزم البحث في التعاون الاقتصادي في القضايا ذات الأهمية الوطنية والإقليمية والقطاعية.

(1) Lugbika Zizou , Regional integration central Asian from Knowing-that to knowing-how-opcit, pp 128-129.
(2) ibed.130.
(3) central Asia Regional economic cooperation : comprehensive Action plan , the Asian Development Bank 18-20October 2006- p 040.

- ✓ خدمات المعرفة التي تنطوي على تقاسم المعرفة من خلال بناء القدرات.
- ✓ إدارة المعرفة أو تطوير ونشر المعرفة.

كما تعاونت البلدان الأعضاء على تطوير استراتيجية تسيير النقل والتجارة وفي عام 2007 ليتم تطبيقها ما بين 2008-2017، والعمل على هندسة ستِ ممرات استراتيجية وهي:[1]

- ✓ ممر أوروبا- شرق آسيا "كازاخستان، وجمهورية قرغزستان"
- ✓ البحر المتوسط –شرق آسيا "أفغانستان وأذربيجان"، "كازاخستان قيرغيزستان" وطاجكستان وتركمانستان وأوزباكستان.
- ✓ الإتحاد الروسي، الشرق الأوسط، وجنوب آسيا "أفغانستان، كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجكستان، وتركمانستان وأوزباكستان".
- ✓ الإتحاد الروسي –شرق آسيا.
- ✓ شرق آسيا- الشرق الأوسط- وجنوب آسيا.
- ✓ أوروبا –الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وهذا من أجل زيادة القدرة التنافسية والتجارة عبر الحدود وتطوير الاتصال مع الموانئ البحرية داخل وخارج المنطقة وزيادة التغطية الجغرافية والترابط بين الممرات كما توضح الخارطة التالية الممرات السن للبرنامج.[2]

(1) Central Asia Regional economic cooperation program in dictionaries sensagent teparisien.fr.

(2) Central Asia, Regional economic cooperation : comidor performance Measurement and monitoring For word-cooking Ret respective Asian Development Bank 12, 2014, pp 18-20.

خارطة رقم 02: توضح الممرات الست وفق البرنامج الاقتصادي للتعاون الاقليمي بين جمهوريات آسيا الوسطى.

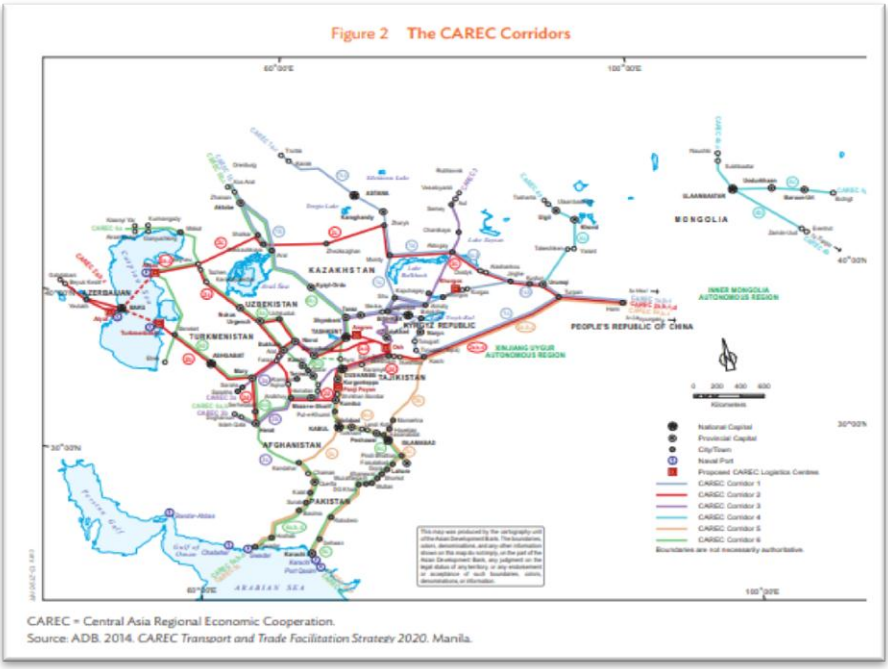

بهذا المسعى للبرنامج الاقتصادي الاقليمي، إنما تحاول من خلاله جمهوريات آسيا الوسطى حوكمة مجال التجارة وكسر حاجز الانغلاق الجيوبولتيكي، وهندسة أرضية مشتركة للطرقات والمواصلات لتفعيل إدارة قوية ومأسسة قواعد توفيقية للعمل المتعدد الأطراف البيّن حكوماتي وتبقى التهديدات التماثلية واللاتماثلية إحدى العوائق التي تحتاج إلى ترابط بين أجزاء المنظمات الفاعلة في المنطقة وخلق تنسيق يُشكّل نواة صلبة للمواجهة.

شكلت جهود التنسيق المؤسساتي حركية فعالة حيث شهد عام 2019 عودة إمدادات الغاز التركماني إلى روسيا بعد توقف دام ثلاث سنوات. يتم تصدير الغاز الطبيعي إلى موسكو بموجب الاتفاقية الإطارية الموقعة في عام 2003، والتي تم تعليقها بسبب النزاع في 2014-2015 حول أسعار وإمدادات الغاز. يعتبر استيراد روسيا للغاز التركماني خطوة جغرافية سياسية بقدر ما هي حركة اقتصادية. من المفترض أن تكمل الإمدادات الأرخص من تركمانستان الاستهلاك المحلي في روسيا وتوفر المزيد من الغاز للصادرات الروسية. والتوقف في علاقات الطاقة بين هذين البلدين تركمانستان مع عميل

واحد فقط للغاز - الصين. هذا الاعتماد المفرط على الاهتمام الصيني بإمدادات الغاز (36 مليار متر مكعب في عام 2018)، والانخفاض الاقتصادي المستمر والاعتماد على صادرات الغاز باعتبارها السلعة الرئيسية في تركمانستان يخلق وضعا هشا. من الناحية الجيوسياسية، فإن عودة روسيا تستحق الاهتمام، حيث يمكن لموسكو محاولة تخفيض رغبات التركمان في طرق بديلة لخطوط الأنابيب لتصدير الغاز وفي الوقت نفسه، تهدف كازاخستان التي تضرر قطاعها الاقتصادي من انخفاض أسعار النفط العالمية، إلى زيادة إنتاج النفط والوصول إلى 105 مليون طن من النفط سنوياً. زيادة الإنتاج (370،000 برميل يومياً) في حقل كاشغان، وتهدف كازاخستان أيضاً إلى استخدام فائض إنتاج الغاز في صناعة البتروكيماويات حيث تعد الصناعات البتروكيماوية والتكرير قطاعاً جديداً للتنمية المستقبلية في آسيا الوسطى. تبحث كل من كازاخستان وأوزبكستان عن كثب استخدام جزء من إنتاجهما من النفط والغاز للتكرير بدلاً من التصدير، و بالنسبة لأوزبكستان فإن معالجة الغاز أكثر ربحية وفعالية بسبب قيود الخدمات اللوجستية ومحدودية توافر خطوط الأنابيب وتهدف الإصلاحات التي أطلقها الرئيس" شاكت ميرزيوييف" وانفتاح البلاد للمستثمرين الأجانب إلى إبرام اتفاقيات جديدة، خاصة في مجال الطاقة. المثال الأول على ذلك هو اتفاق جديد بين روسيا وأوزبكستان بشأن بناء محطة للطاقة النووية وبدأت دول آسيا الوسطى مؤخراً مناقشة إدخال واستخدام مصادر بديلة للطاقة على المستوى الوطني، خاصةً مع الزخم المستمد من معرض "مستقبل الطاقة" تحت عنوان EXPO-2017 في أستانا. أدت هذه المناقشة إلى تطوير وثائق السياسات والاستراتيجيات الوطنية لإدخال الطاقة البديلة في هذا القطاع. هناك العديد من المشاريع الكبرى الجارية في هذا المجال في المنطقة. وهكذا، في 23 كانون الثاني (يناير) 2019، افتتحت كازاخستان أكبر محطة لتوليد الطاقة الشمسية في المنطقة في بلدة التعدين الصغيرة السابقة ساران، والتي ستوفر الكهرباء الآن في جميع أنحاء البلاد. تعمل كازاخستان وأوزبكستان على تركيب طاقة الرياح، وبالتالي الاستفادة من الإمكانات العالية للمنطقة. ومع ذلك، على الرغم من هذه الجهود، فإن استخدام "الطاقة الخضراء" راكد للغاية، حيث لا تزال البلدان تعتمد على المصادر التقليدية للطاقة وتحتاج الى تعميق سياساتها وبرامجها أكثر.[1]

[1] Aliya Tskhay, The Future Of Energy In Central Asia, Italian Institute Fo International Political Studies ,01 October 2019, Pp01-02.

استكمالا لهذه المحاولة البحثية في السعي لتقديم مادة علمية مُنتظمة، انطلاقا من طرح اشكالية للتحقق بشأن مدى مساهمة الحوكمة الطاقوية كقوة ناظمة وضابطة لإدارة شؤون الطاقة العالمية، في إطار تفعّيل دور العمل المتعدد الأطراف، وفرض شبكة مُعقّدة من الترابطات والتفاعلات البّينية وما فوق القومية، وبالتالي أثبتت هيكلة الدراسة من الافتراضات التي تم فحصها واختبارها بشكل هندسي، بما أنها تتوافر على تصميم منهجي ونظري للحوكمة الطاقوية، ومحاولة تفكيك وموائمة مصطلح الحوكمة الطاقوية مع تخصص العلاقات الدولية تم التوصل إلى النتائج التالية:

نـــظـــريـا:

- أظهرت الدراسة أن محاولة تصميم هندسي للحوكمة الطاقوية كمقراب تحليلي جديد، هو خطوة معرفية لمسعى تجديدي للأطر التقليدية التي تُدير شؤون الطاقة العالمية.
- أثبتت الدراسة أن الحوكمة الطاقوية كمفهوم مُركب ومُعقّد، اجتهدت الدراسة إلى تفكيك المفهومين ومواءمته مع تخصص حقل العلاقات الدولية.
- أثبتت الدراسة أن طرح الحوكمة الطاقوية بمستواها المعياري أدى إلى الانتقال في التحليل من النمط المتعدد الأطراف إلى النمط المتعدد المستويات.

من خلال هذا السياق الفوضوي واللاتنسيقي التي تشهدها ادارة الطاقة بمنطقة بحر قزوين، تم وضع الاستبصارات المعرفية للحوكمة الطاقوية عبر تعقب مدى امكانية فرض التنسيق في مقابل اللاتنسيق، وبناء سلطة عليا ناظمة في مقابل الفوضوية السلطوية كان المسعى البحثي للفصل الأخير إلى استبصار النتائج التالية:

- المسعى البحثي للترتيبات المؤسسية الجديدة "منظمة شنغهاي للتعاون"، والاتحاد الأوراسي الجديد "، إنما يسعى إلى فرض منطق تعاوني متعدد المستويات خاصة في مجاله الطاقوي من خلال تكثيف التنسيق البّين حكوماتي، لإعادة ترتيب الوضع المُعقّد بالمنطقة .
- طرح الإتحاد الاوروبي للقوة المعيارية كمسعى جديد للحوكمة في إطار تفعيل التنسيق المتبادل مع دول بحر قزوين، يحتاج إلى

وافق الرؤى والطروحات المكثفة لتجسيد برامجها الإنمائية والتنموية مع دول المنطقة.

- كان المسعى الأخير للبحث في طرح مستوى "الكونسوسيوناليزم" كتوليفة مركبة لتفعيل دور الحوكمة الطاقوية عبر التكتلات البيّنية، يسعى إلى بناء مشروع توافقي لتذليل العقبات التي تعرق العمل الجماعي المتعدد المستويات في ظل مظاهر التعقّد للأطراف الفاعلة بالمنطقة.

في الأخير يُمكن أن نقول أن طرح الحوكمة الطاقوية كمقراب جديد يسعى إلى مأسسة ضوابط وقواعد مؤسسية تكون مخرجا لحالة الفوضى التي يشهدها العالم في مجال الطاقة عبر بناء عدسات تحليل متكاملة ومترابطة ومتعددة المستويات والتفاعلات الشبكية المُعقّدة قصد طرح بدائل امبريقية جادة لنضوب الطاقة والانتقال إلى مرحلة الطاقات المتجددة والعالم الرقمي المُعقّد وأنظمة المدن الذكية.

أولا المصادر والمراجع باللغة العربية

01/ الكتب:

- البناي يوسف، ميكانيكا الكم بين الفلسفة والعلم، (ب.ط)، (ب.س.ن).

- بوعزة الطيب، في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمي، مؤسسة دراسات وأبحاث، قسم العلوم الانسانية والفلسفة، المملكة المغربية، الرباط، (ب ع) و، (ب.س.ن).

- ختاوي محمد، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، 2010.

- دان تيم ، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع: ترجمة ديما الخضرا، في، روبن كيرسلي، النظرية الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، الطبعة الأولى، يناير 2016،

- زياني صالح ،بن سعيد ومراد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا واشكالات، دار قانة النشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.

- سيل لوينز فيليب، جيوبوليتيك البترول: ترجمة صلاح الدين نيوف دار ماند كولين، الطبعة الأولى، 2006.

- عبد العاطي عمر، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.

- قوجيلي سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

- قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، دولة الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2012.

- مصباح عامر، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.

- مون لودوفيك، الطاقة النظيفة والطاقة النووية: الحاضر والمستقبل، ترجمة: مارك عبور، المجلة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، 2014.

-هاشم علي عبيد وردة، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة ،المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.

02/المذكرات والاطروحات :

- بوحريص محمد صديق، حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية، مذكرة مكملة من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة، 2013/20/2.

- حمشي محمد، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقحام براديغم التعقيد، داخل الحقل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01.

- حمشي محمد، نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة 2011/2010.

- خليفة داود، ابستيمولوجيا التعقيد: دراسة براديغم التعقيد والفكر المركب لإدغار موران، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لفي الفلسفة، جامعة وهران 02، كلية العلوم الاجتماعية، 2016/2015/.

- زقاع عادل، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 .2011./2012.

03/الدوريات والمجلات:

- بن سعيد مراد، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، (ب.ع)، (ب.س.ن).

- بوتون جيمس، وكولن برادفورد جونيور، الحوكمة العالمية قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين إلى اعادة نمذجة، مجلة التمويل والتنمية، (ب.ع)، ديسمبر 2007.

- حمو جوان، سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، الدوحة، أفريل 2017.

- دحمان عبد الحق ، التحالف الشرفي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجيه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، العدد 13، كانون الثاني / يناير 2015.

- ذيابات خير سالم، الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996-2013 تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 43، ملحق 01، 2016.

- زقاغ عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، مجلة السياسة العامة، قسم دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس، جوان، 2011.

- عبد الوهاب أحمد، طرق الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسيات العامة.

- غشيب جلال، التوجه شرقا: أثر الصعود الأوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير 2018.

- فلاح سكيك حازم، نجح العلماء في صناعة محرك من ذرة واحدة، مجلة الفيزياء العصرية، العدد التاسع عشر، 2016.

- كافي فريدة، الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان أربع وسبعون، وخمسة وسبعون، ربيع، صيف، 2012.

- كمال مصطفى، و محمد يوسف، ثورة الكوانتوم، مجلة الفيزياء العصرية، العدد الثالث عشر، 02 مارس 2013.

- لاكهيروس جوناثان، مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة: الحوكمة الاقتصادية في حال الأزمات والخلافات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد مئة وسبعة وعشرون، الطبعة الأولى، 2014

- محمد شيحان شهاب، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008.

- موران ادغار، نحو براديغم جديد، ترجمة يوسف تيبس، مجلة رؤى تربوية،(ب.س.ن)، العدد التاسع والعشرون.

التقارير:

- الخصخصة، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد السادس ،يناير 2011.

- المنصوري عبد الرحمن، صفقة الغاز الصينية-الروسية، الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، 22 حيزران 2011.

- جمعة الزويتي خديجة و عبد الكريم سلوم حسن، الأزمة المالية العالمية وخصخصة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات-القرض- الأفق، جامعة الزرقاء الخاصة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 10-11 نوفمبر 2009

- ستروكتان سيرغين، الأوراسيون قادمون : أطروحة جديدة لفلاديمير بوتين، مركز الجزيرة للدراسات، 03 نوفمبر 2011.

- عباس نجم، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، حماية للاقتصاد وحصان للأنظمة، مركز الجزيرة للدراسات

04/الجرائد:

- طاهر محمد، الخريطة المقبلة لقيادة العالم: هل يشهد العالم صراعا بين القوى الصاعدّة والمسيطرة ؟ ،جريدة -مستثمرون يدعون مجموعة العشرين لإنهاء دعم الوقود الأحفوري بحلول 2020، أخبار الساعة: نشرة تحليلية يومية، العدد 6264، السنة الثالثة والعشرون، 16 فبراير 2017لبلاد، العدد 21956.

05/المواقع الإلكترونية:

- أبو حنيفة الوليد، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية، دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية قسم الدراسات الاقتصادية، نقلا عن

http://demogratica.de .

- أبو دياب خطار، حرب أسعار النفط تهز العالم، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن: www.rawabetconter.com

- أبو طالب حسن، نحو عالم بدون هيمنة غربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 24 ديسمبر 2015، نقلا عن،

www.Rawabetcentre.com

- الجدي مزي، سوريا وليبيا ضحايا حرب قذرة على الغاز، صحيفة الصدى، نقلا عن .www.essadainfo

- العمران عامر، انخفاض أسعار النفط: الأسباب والعواقب، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن

www.rawabetconter.com

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للاطلاع أكثر، أنظر على الموقع التالي: www.dnep.org/arabic.

- جميل الأبوي وليد، الخصخصة، منظورات مستقبلية بوليتولوجية في المفاعيل وفي الكيفية، مجلة الجيش، العدد أربعة وأربعين تيسان 2008، نقلا عنwww.lebarmy.gov.ib

- عطا عبد الوهاب لهب، التطور التاريخي لأسواق الطاقة، 04 فبراير 2015، نقلا عن www.alghad.com

- ميرالي زيا، فيزياء الكم: أي الحقيقة، نقلا عن

www.arabicedition.nature.com.

-الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية، نقلا عن :

www.wie.org.accessdon

-جائزة الشركات الصاعدّة في تحول الطاقة، نقلا عن

www.deutschland.de، 19 مارس 2017

-كهرباء من الجزيرة نقلا عن www.deutshland.de، 20 أفريل 2017.

02/ الكتب بالغة الانجليزية :

01/ Books :

-dana j jor and Four Dlevi, the politics of regulation in the age of governance », in jordana and Dlevi, Four eds the, politics of regulation institution and regulatory reforms for the age of governance, 2003.

- a rana waheed, the ory of complex inter dependence, a comparative an alysis of rea list and neoliberal thoughts international journal of business and social science, vol 6 N 2 v -Robert Kohen and joseph Nye, power and inter dependence world politics, intromission Boston little Brown, 1977, vebrary, 2015.

- Buzan Bary, People Stats and Fear, London, Harvester Whe At Shoal,

- Chamdra, Vivek Fundamental Of Natural Gas International Perspective Oklahoma, Use, Pem Well Corporation, 2006.

- Fiddler David, "Global Health Governance Overview Of The Role International Law In

- Hardwick Daniel is the EU normative power? Written at : Royal tollway university of London Witten for : A-lister, Novembre 2011.

- j scholte Acivil society and the governance of global finance, in jA scholte and Aschnabel, civil security and global finance London, Rawbday.

- Koufman Danil, and Art kraaay, the world wide governance indicators : methodology and Analuticalissues, part policy research working paper, September, 2010.

- Krahman Elke, conceptualizing security governance, journal of the Nordic international studies, association, security governance, and networks New theoretical perspectives' in trans atonic security, camp ridge review of international affairs, vol, 16, ho01, April.

- lakatos imper and alan mus grave atism and the craw the of know ledge, Cambridge, U K, Cambridge University press 1970,

- Lukatos Imre, History of science and its Rational Reconstructions, p. SA, proceeding of the Biennial of the philosophy of science Association, vol 1970.

-M. Katz Mark, Russia and the shanghai cooperation organization, Moscow's larely Road from Bishkek to Dushanbe, Research center, Jun - july, 2007.

- Managing selivanova the patch work of agreements in trade and investment, in A cold throw and jm, witte, eds Global energy governance, the new rules of the game, Believe global public policy institute, 2010.

- ottoman edmehafer, renewable, energy source and climate chenge, mitigations for policy makes and technical, summary special report of the inter government of ponelan climate change, Cambridge, M1 Cambridge university press2.

- Pattberg Philipp, The Institutionalization of Private Governance: Conceptualizing an Emerging Trend in Global Environmental Politics. Global governance war kivypapr N 9, May 2004.

- poruchnyk Anatoly, the creation of international prerequisites for system of global governance, the antical was we ceived by the ectitival on 12. Al. 2008.

- Rosenou James, annst, otto cz empial governance without governance order and changes in world politics, Cambridge, university press 1992.

- Rosenou James, Turbulence in world politics a theory of change and continuity, Pier ---Borry john, creen political theory in geo green, wil ford (eds), political ideal alogies: AR introduction (u.e.d) London Routheg, ceton, university press 1990.

- Thomas karoline, global governance, development and human security, exploring the thinks, third world, Qu artery, vol 22 N 02, 2001.

- Wolf Christian, Privatizing national oil companies, Assessing the impact on Firm performance, University of Cambridge , judge Business shoal

Junmei- Lia and Min Zheng, Financial cooperation among sco Member states: Review and Prospects From china’s perspective in a Book. The shanghai cooperation organization and eurasian-Geopolitics edited by Michael Fred Holm Monadic in stute of Asian studies 2013.

Protecting And Promoting Public Health", Dissuasion Paper, N 03, 2002.

-z tutibayevazhuldy, and Sadvokassova Aignim, the sco and prospects for Regional economic cooperation in central Asia, in a Book the shanghai cooperation organization and.

02/Periodicals:

- arabuyev Kboljon , yron central Asian Regional in tegration to cunasian integration space? The institute for comparative Regional integration studies janury2010.

- ddin soltani Fakher and Nage said, le vels of analysis in international relations and regional security complex theory, journal of public Administration and governance Accepted, November 17, 2004.

- detreats Marcel and franks, poulvander putter, the Shanghai cooperation organization, towards full-grown security alliance? , Netherlands institute of international Relation, cleanse, November 2007.

- Dumre Tim, Good citizen Europe, international Affairs 84, 1, 2008.

- E. Carroll William, chino in the shanghai cooperation organization : Hegemon, Multi-polar Balance or cooperation in central Asia, international journal of Humanities and social science Vol .No. 19 December 2011.

- esira Arong F.idlis and egbernlichael ikeckuk, the perception moves of the government in the oil and gaz WU, the ustry indigene international journal of public administration and Manw ceneit Research. Vol2, N01 , October ,2013.

- Hedley Bull, Civilian power Europe contradiction in Terms? Journal Market studies, 1982.

- Htwzon Skunar; curent status and future projections of L N G demand and supplies; a global prospective energy policy, 2011.

- joncm Sij Brende,Central Asia and the EU'S Privet towards energy Diversification, leuven Centre for Global governance studies working paper, no 64 June, 2011.

- juvaid umbreen and Azhan Rashid, oil and Gas potential, of central Asian Republics and Relation swath Pakistan, journal of south Asian , studies January 2015, vol 30,N° 1.

- kazizov Ulugbe, Regional integration in central Asia, From Knowing-that to knowing-how journal of Eurasian Studies, 2017.

- Laruelle Marlane, central Asia, Dilemmas and the paradoxical lesson? Of the Ukrainian Crisis, Russian analytical Digest, N 0158 Washington ,D.C December, 2014.

- Libman Alexander, Regional integration in central Asia: A Firm cantered view, Munich personal Rebec Archive N°10929, 08 October 2008.

- Mahajan Deepti, energy in the international policy arwna Determining the rol of multilat eral institutions, the energy and Resources institute, teri-NFA, working paper N° 01, A

- manners Jan, Normative power Europe a Contradiction a in Terms .J.C.m.S 2002 V 40-Novembre 02.

- Pan can Peter, the importance of domestic in flounces on Russian Foreign policy, Talk atkings. College London. , 10 February, 2015.

- paramonv Vladimir, and Aleksey strokov, Russian aik and Gas projects and investments in central Asia, Defiance Academy of the United Kingdom ,May ,2008.

- pastukhava Maria , and kirstenw est phal, Eurasian economic union in te grates every Markets-eurstands Aside German institute for international and security affairs S.W.P comments. January.

- saari Sinikukka, putin's eurasian Union initiative are the prenises of Russia's post-Soviet policy changinge published by swedish, institute of international Affairs n°09 November 2011.

- Tillery Rayan, Normative power Europe and Human Rights: Acritical analysis,

- Wabuth osseirnir Shahrau and others; energy security and compaction overjoy Resources' in Iran And Caucasus region Aims energy, journal energy published ; 08 :March 2017.

- zohnho Fer Reimut and others, portison politics, globalization and the determinations of privatization, proceeds in Advanced Democracies (1999-2000), Governance, An international journal policy, Administration, and institutions, vol 21-N001 January 2006.

-A.K.M. ijtekhorl Islam the U.S Role and policy in Central Asia-energy and Beyond ,the Arts Faculty journal july 2012 june 2011.

-eviny vinokuva , Eurasian economic union, current state and preliminary results, Russian journal of economic 3, 2017.

Flynn- Johannes, central Asian Regional integration and cooperation Reality or Mirage? Eurasian Development Banal, 2012.

-kubayevGulaikhan a, economic impact of the Eurasian economic union on central Asia, central Asia pea unity policy Briefs Norwegian institute of international affairs, Bishkek, February 2015.

-Lisbeth Augustan, introduction: ethical power Europe? International Affairs, 84, 2008.

M.aximilian -Mayer and jost wibbeke, understanding Hennas international energy strategy the Chinese journal of international politics, 2013. ugust 2012.

03/report :

- Ahuppe Gobeniel, the Fratiers of Networked, Governance, international institute for sustainable Development, isb, Rapport, February 2012.

- clawson Patrick, energy security in patina of plenty satiric Forum paper No 130, N D U press, Washington. DC , 1997.

- poperxu Nior, eurasian Union the real imaginary and the lirely, institute for security studies, chaillat paper, N°/22 September, 2015.

- purtrerships Building, Towards stronger Busiothers sector involvement in Regional Development Across control Asia central Asia, Regional economic cooperation Business Development Forum Report Unimiqu, Xinifang UAR people Republic of china 16-17 October 2006

- shansultlaque M., privatization in Developing countries : Formal courses Critical Reasons, and Ad version pucts, in Ali Faraz mand (ed) privatization or public enterprise Reform west port, cone Green Wood press, 2000.

- Sinclair Tinathyj. pruvateactors and the state Global conversance Critical concepts in political science 2004.

- Zems Kova Kristina, the common energy Market of the Eurasian economic union implications for the European Union and the roll of the energy barter treaty (ECT), common Rules for global energy security, energy harder secretariat ,2018.

.- F Linn Johannes, and Orsana pidufala, the experiene with Regional economic cooperation organizations lessons for central Asia, wolfen sdorn center for Development at Brookline's October 2008.

-Amy My ers jaffe and others, the international oil companies, prepared in conjunction withe or energy study Sponsored by japan petroleum energy center and the James A Bake III institute for publicly. November 2007.

-Central Asia , Regional economic cooperation : comidor performance Measurement and monitoring For word-cooking Ret respective Asian Development Bank 12, 2014

-central Asia Regional economic cooperation : comprehensive Action plan , the Asian Development Bank 18-20October 2006.

Koldunova- Ekaterina and outhers, Russia's Role in the sco and central Asia Challenges and opport unities, this. Rapport was prepared on th basis of the research with in the From work of the Research orants program of the foundation, for development and support of the valdai discussion glube Moscow ;December 2014.

-Maria pastakhava and kisten west phal, Common energy Market in the Eurasian economic union , implications for the European union and energy relations with Russia

-the Eurasian economic union power, politics and Frade, Europe and central Asia, Report n°240.20 July 2016. International Gusis Group.

-Tskhay Aliya , The Future Of Energy In Central Asia, Italian Institute Fo International Political Studies ,01 October 2019.

-V.Yu Chernova. And Others, Integration Processes In The Eurasian Economic Union(EAEU): The Influence Of Macroeconomic And Political Factors, Revista Espacios. Issn 0798 1015 Vol. 40 (Nº 16) Year 2019.

-Vision 2040 Global scenasios for the oil and gas in destroy, Delicts, touch to hmatsu, Au right reversal, 2014.

04/Web Links :

- jm Baughton and ci Bradford global governance, New players New Rules, Finance and Development, 2007, A available

www.imp.org/external/pubs/Fs.Fondd.htm.

-car diner Rand Goulver, sustaining our global public goods, Briefing paper world summit, Johanne sburg Hrinich Boll Fown dation , 2001, A available

-Central Asia Regional economic cooperation program in dictionaries sensagent teparisien.fr

-Cordoned Haris, World's Big EST Aram Symporter, March. 06,2014, in www.nytives.com/2014/03/07, business/international words.

-energy security issues, the world Bank Group Moscow Washington , D.C December, 20 -Didier, Bigo, international political sociology in http :didierbigo.com/documments/internationalpoliticalofsociology.pdf.05.

erective Russia gas prom unveills strategies for turkey 21 August 2009, Available at http.www.euractive.com/en/energy/Russia.

-Finance, turkey ratifes Nambucca agreement now must agree with Baku, HuriYet news, 2010 Available cit

http :www.luniyetdaily news.com.

-governance, Networked governance, and Networked governance, transnational Business and the law, Fenwick, M. van uytsel, swrbkaz (ed), ixlll, 331, 2014 tardy cover 2014 in

www.spunges.comp:www.worldsmmuit2002,org/ texte..

-Goyal Shikha, Sco Summit 2019 In Bishkek: Theme, Agenda & History, Jun 13, 2019 14:06 Ist, In Https://Www.Jagranjosh.Com

-History of development of shanghai cooperation organization in http/www.sedsco.org/html/00035.

htt Mark Fenwick, and Steven tony nan ytcl, introduction, Networks and Networked

-international energy agency, what is energy security? In

www.ieav.org.acce

-irina Busiygina, Domestic Factor's in pact on Russia's Foreign policy, the cose of Federal Relations, in

https://www.researchgate. Net/publication238+4129 uploaded by Busy Gina, Irina on 25/05/2012.

-Michael Hart, Central Asia's oil and Gas Now Flows to the east in

http ://www.thediplomat.com.

-Natalia Artemenkora. The Eurasian economic Union politics U.S. economy, Report given at Kenneva Wstate University, Atlanta a March 16 H 2017, in Eurasian. Studies .org

-Scott neuman, why ukrains situation makes Russia, others neighbors nervous in, www.npr.org.

-Speech by secretary General of the Shanghai cooperation organization Zheng deguang at the 60 the High-level Plenary meeting of the united nations central Assembly, new york, September 16, 2005 in

http/www.sectsco.org.

-the Eurasian economic union commissions website available at :

httpwww.eurasiancannission.org.

-the green international relations, theory politics essay, in

www.ukessay.com.

03/ المراجع باللغة الفرنسية:

-Alex Macleod, le étude de Des cureté de constructivisme dominant au constructivisme critique, cultures, conflits, N 51/ éte 2004.

-Peder worrdere Tom, the contribution of network governance, to sustainable, development le seminaries Mliddri, n° 13 chaise penile ppement deniable école play technique e.d.f Feverier, 2005, p p 03, 04